فتح الرب العلي
بشرح
«اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ»
للإسماعيلي

مجموعة مؤلفات فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه الراجحي (٦٧)

فتح الرب العلي بِشَرْحُ «اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» للإسماعيلي

شرح

عبد العزيز بن عبد اللَّه الراجحي

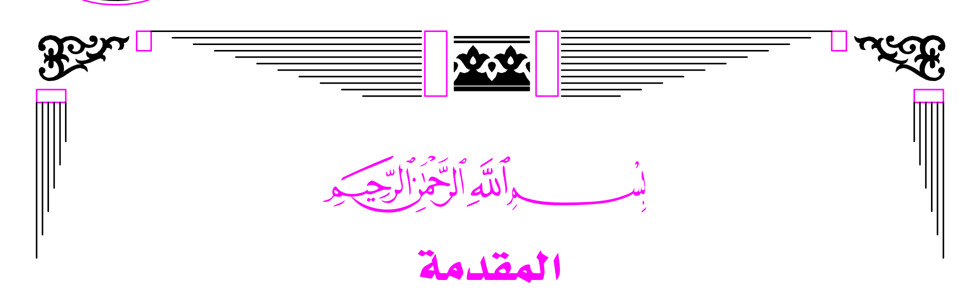
الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

تم الصف والإخراج في

مؤسسة عبدالعزيز الراجحي الوقفية


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه وسلَّم وبارك على عبد اللَّه ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ تعلُّم العلم وتعليمه مِنْ أفضل القُرُبات وأجلِّ الطاعات، وينبغي للمسلم الذي مَنَّ اللَّه عليه بالإسلام وهداه للإيمان ثمَّ مَنَّ اللَّه عليه بنعمة العلم والتَّعلُّم والتعليم أن يشكر اللَّه على هذه النعمة، ويسأله المزيد من فضله، والثباتَ على دينه والاستقامة عليه.

وأن يُجاهِدَ نفسه دائمًا على الإخلاص؛ فإن الإخلاص عزيز والخواطر الرَّدِيئة تَرِدُ على النفوس، والشيطان حريص على إفساد عمل ابن آدم، ولا يزال المسلم في جهاد ما دام في هذه الحياة الدنيا جهادٍ للنفس وللشيطان وللهوى، ولا يزال يُخْشَى عليه من الفتن حتى تُفَارِق روحه الجسدَ، بل قد يكون أيضًا في فتنة في الدار الآخرة حتى يدخل الجنة، يفتتن في عرصات القيامة فإذا دخل الجنة سَلِمَ من الشُّرور، ففي «شعب الإيمان»[(١)] للبيهقي قال: أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظ، أخبرني أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن عمرويه الصفار ببغداد قال: قال لي صالح بن أحمد بن حنبل: لما حضرت أبي الوفاة فجلست عنده والخرقة بيدي أشدُّ بها لحيته، قال: فجعل

(١) «شعب الإيمان» (١/ ٥٠٥).

يغرق ثم يفيق ويفتح عينيه ويقول بيده هكذا «لا بَعْدُ، لا بَعْدُ، لا بَعْدُ»، ففعل هذا مَرَّةً وثانية، فلما كان في الثالثة قلت له: «يا أبه، إيش هذا الذي لهجت به في هذا الوقت؟!»، فقال: «يا بني، أما تدري؟»، قلت: «لا»، فقال: «إبليس لعنه اللَّه قائم بحذائي عاضٌّ على أنامله، يقول: «يا أحمد، فُتَّنِي»»، فأقول: «لا، حتى أموت».

«يا أحمد، فُتَّنِي» أي: ما قدرتُ عليك ولا استطعتُ، فيقول الإمام أحمد: «لا، حتى أموت» أي: ما دامت الروح لم تُفارِق الجسد فأنا على خطر، فإذا كان **الإمام أحمد** إمام أهل السنة والجماعة يقول هذا ويخشى على نفسه فكيف بغيره؟!.

وقال عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «إن الأمر يؤول إلى آخره، وإن أملك الأعمال به خواتمه، وإنكم في خواتم الأعمال، ألَّا فلا يُقَلِّدَنَّ رجل منكم دينه رجلًا إن آمن آمن وإن كفر كفر، فإن كنتم لا بُدَّ فاعلين فببعض مَنْ قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة»(١)، فنسأل اللَّه أن يُثَبِّتَنا على دينه القويم.

والعلم نور وبصيرة يقذفه اللَّه في قلب العبد، ولا سيما العلم باللَّه وبأسمائه وصفاته وبدينه وبشرعه وبحقِّهِ الذي أوجبه على عباده؛ فهذه أشرف العلوم.

وعلى طالب العلم أن يغتبط بهذه النعمة ويفرح بها، ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨﴾ [يُونس: ٥٨].

وعليه أن يُجاهِدَ نفسه على التَّعلُّم والصبر عليه، ثم بعد ذلك

---

(١) أخرجه أبو داود في «الزهد» رقم (١٤٠).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح». «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٠).

عليه أن يُجاهِدَ نفسه على العمل بما عَلِمَهُ وتعلَّمَهُ، ثم يُجاهِدُ نفسه بعد ذلك على التعليم والدعوة إلى اللَّه ونشر العلم والخير الذي استفاده؛ روى البخاري في «صحيحه»[(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»، حتى ولو كلمة ولو فائدة واحدة تُبلِّغُهَا لأهل بيتك ولجيرانك ولأقاربك وللناس؛ «**فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**»[(٢)].

وعليه أن يُجاهِدَ نفسه على الصبر؛ لأن التَّعلُّم يحتاج إلى صبر، والعمل به يحتاج إلى صبر، والتعليم والدعوة يحتاجان إلى صبر.

والصبر ثلاثة أنواع:

الأول: صبر على طاعة اللَّه حتى يُؤدِّي الإنسان ما أوجبه اللَّه عليه.

الثاني: صبر عن محارم اللَّه حتى ينتهي عمَّا حَرَّمَ اللَّه عليه.

الثالث: صبر على أقدار اللَّه المؤلمة.

وبهذا يكون المسلم مِنَ الرَّابحين ويسلم مِنَ الخُسْرَانِ كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [العصر: ١-٣].

قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ هذه صفات الرابحين، فاستثنى من جنس الإنسان عن الخُسْرَانِ:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وليس هناك إيمان صحيح إلَّا إذا كان مبنيًا على

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب «ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل»، رقم (٣٤٦١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب «الخطبة أيام منى»، رقم (١٧٤١)، ومسلم، كتاب القسامة، رقم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

علم صحيح.

﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ هذا هو العمل، والصالحات هي الواجبات التي أوجبها اللَّه، وهي نوعان: واجبات للَّه وواجبات لعباد اللَّه، حقوق للَّه وحقوق للعباد.

﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ هذه هي الدعوة إلى اللَّه، هذا الحقُّ والخير الذي عَلِمَهُ وعَمِلَ به يتواصى مع غَيْرِهِ ويدعوا غَيْرَهُ ويُعلِّمُهُ.

﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ أي: على المصائب والأقدار وأذى من يؤذيه ممن يأمروه بالمعروف وينهونه عن المنكر.

فمَنْ كَمَّلَ هذه الصفات وأقامها واستقام عليها كَمُلَ رِبْحُهُ، ومَنْ ضَيَّعَهَا كَمُلَ خُسْرَانُهُ، ومَنْ نقص شيئًا منها فاته شيء مِنَ الرِّبْحِ وحصل على شيء مِنَ الخُسْرَانِ بقدر النقص الذي حصل له.

ومِنَ النِّعم العظيمة التي يَمُنُّ اللَّه بها على طالب العلم أن يُوفَّقَ للمعتقد الصحيح الموروث عن صحابة رسول اللَّه ﷺ ثم عن رسول اللَّه ﷺ.

والعقيدة الصحيحة المأخوذة من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وهي عقيدة **أهل السنة والجماعة** نعمة عظيمة؛ وقد حُرِمُ كثير من العلماء الذين برزوا في علم التفسير أو الفقه أو أصوله أو النحو أو غيرها عقيدة **أهل السنة والجماعة** ولم يعرفوها، وقد برز بعضهم في الأسانيد ومعرفتها وفي الرجال ولكنهم لم يُحقِّقُوا عقيدة **أهل السنة والجماعة**؛ لأنهم لم ينشئوا منذ طلبهم للعلم على هذه العقيدة ولم يُوفَّقُوا لمشايخ يُنْشِؤهم عليها فنشأوا على عقيدة تخالف عقيدة **أهل السنة والجماعة**، فنشأ بعضهم على عقيدة **الأشاعرة**، وبعضهم على عقيدة **المعتزلة**، وبعضهم على عقيدة **أهل التصوف** إلى غير ذلك من

أنواع العقائد، فعلى طالب العلم الذي وَفَّقَهُ اللَّه لمعتقد **أهل السنة والجماعة** أن يَعُضَّ عليه بالنواجذ.

وقد وَفَّقَ اللَّه **أهل السنة والجماعة** فقرؤوا كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ واستخرجوا العقيدة السليمة الصحيحة التي أوجبها اللَّه على عباده فقرَّرُوها في كُتُبِهم، واستدلوا عليها بالنصوص مِنْ كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ.

وأهل السنة والجماعة هم الطائفة المنصورة، وهم أهل الحقِّ، وهم باقون إلى قيام الساعة كما ثبت في «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**».

وهم الطائفة الناجية وغيرهم مُتَوعَّدٌ بالوعيد، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**»، قَالُوا: «وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[(٢)]، هذه الفرقة الناجية ـ جعلنا اللَّه وإياكم منهم ـ، ومَنْ قال: «إنَّ الطائفة المنصورة غير **أهل السنة والجماعة**» فقد غلط؛ **أهل السنة والجماعة** هم الطائفة المنصورة، وهم أهل الحقِّ، وهم الطائفة الناجية.

قال الإمام النووي رحمه الله: «**ويحتمل**: أن هذه الطائفة مُفرَّقة بين أنواع المؤمنين، **منهم**: شجعان مقاتلون، **ومنهم**: فقهاء، **ومنهم**:

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٩٢٠).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب «ما جاء في افتراق هذه الأمة»، رقم (٢٦٤١).
قال ابن تيمية: «وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺمن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسعد، ومعاوية، وعمرو بن عوف، وغيرهم». «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣١، ٣٢).

مُحَدِّثُون، **ومنهم**: زُهَّاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، **ومنهم**: أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون مُتفرِّقِين في أقطار الأرض»[١].

وهم وسط بين فرق الضَّلال، **فهم** وسط في أسماء اللَّه وصفاته بين **أهل التعطيل وأهل التمثيل**، نفى **المعطِّلة** صفات اللَّه أو بعضها، وشَبَّه **الممثِّلة** اللَّه بخلقه، **وأهل السنة والجماعة** وسط بين **هؤلاء وهؤلاء**؛ فلم يُعطِّلُوا ولم يُمثِّلُوا، بل أثبتوا الأسماء والصفات التي أثبتها اللَّه لنفسه أو أثبتها له رسوله ﷺ.

وهم وسط في باب الإيمان والوعيد بين **الخوارج والجهمية**، كَفَّرَ **الخوارج** الناس بالمعاصي والكبائر، **قالوا**: «مَنْ فعل الكبيرة كفر»[٢]، وقال **مرجئة الجهمية**: «لا يضُرُّ مع الإيمان ذنب»، **قالوا**: مَنْ يفعل المعاصي لا يتأثر إيمانه ولو فعل الكبائر بل لو فعل أنواع الرِّدَّة، يكفي أن يقول: «آمنت» بلسانه[٣] وأهل السنة والجماعة وسط بين **هؤلاء وهؤلاء**؛ فلا يقولون بقول **المرجئة** أن الإيمان لا يتأثر، بل يتأثر الإيمان ويضعف وينقص بالمعاصي، ولا يزول إلَّا بالكفر، فلا يخرج الإنسان من الإيمان بالمعصية كما يقول **الخوارج والمعتزلة**، بل يبقى على إيمانه وإسلامه ما دام أنه لم يفعل مُكفِّرًا ولا ناقضًا من نواقض الإسلام[٤].

وهم وسط في باب القدر، بين **القدرية النُّفاة** الذين نفوا القدر **وقالوا**: «إن أفعال العباد لم يُقدِّرْها اللَّه ولم يخلقها»، وبين **الجبرية**

---

(١) شرح النووي على «صحيح مسلم» (١٣/ ٦٧) .
(٢) انظر : «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٩)، (١٢/ ٤٨٠).
(٣) انظر : «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٤٣، ٥٤٤).
(٤) انظر : «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٩)، (١٥/ ٢٩٤).

الذين **قالوا**: «إن العبد مجبور على أفعاله ولا اختيار له، وأن حركاته كحركات المرتعش والنائم ونبض العروق»[١].

وهذا **باطل**؛ فالإنسان له اختيار وقدره، وأفعاله نوعان:

أفعال اضطرارية لا يُؤاخذ عليها، **وأفعال اختيارية** وهي التي يُكلَّف بها، ولهذا يُكلِّف اللَّه القادر، مثال ذلك: الذي يقدر على القيام يجب أن يُصلِّي قائمًا، والعاجز يُصلِّي قاعدًا، وإلَّا فعلى جنب؛ في «صحيح البخاري»[٢] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**».

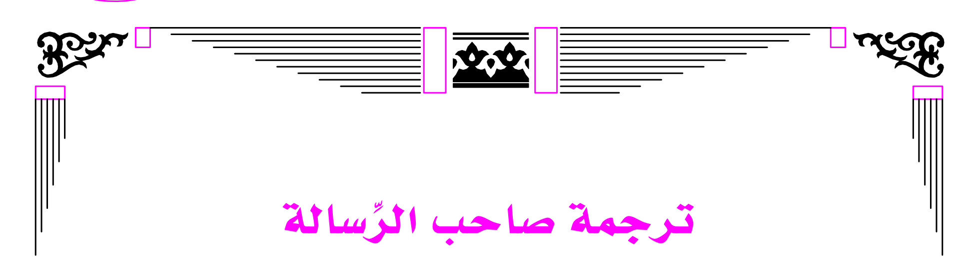
وهم وسط في باب الصحابة بين **الرَّوافض** الذين كفَّروا الصحابة ﷺ وفسَّقوهم ولم يستثنوا إلَّا القليل ـ عليًّا والذين والوا عليًّا وعمار ـ وبين **النواصب** الذين نصبوا العداء لآل البيت وآذوهم، **فأهل السنة والجماعة** وسط بين **هؤلاء وهؤلاء**؛ **فهم** يوالون أهل البيت والصحابة ويترضَّون على الجميع، ويُنْزِلُونهم منازلهم، ولا يغلون بهم فيرفعونهم عن مكانتهم، هذه عقيدة **أهل السنة والجماعة** التي دل عليها كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وقرَّرَها أهل العلم.

ولمَّا انتشرت البدع في أواخر عهد الصحابة **بدعةُ القدرية**، وظهرت **بدعة الخوارج والتشيع**، ثم ظهرت في أول المئة الثانية **بدعة الجهمية والمعتزلة** انبرى **أهل السنة والجماعة** فألَّفُوا المؤلفات وكتبوا الرَّسائل وقرَّرُوا ما دل عليه كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وبَيَّنُوا العقيدة

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٣٥).
(٢) أخرجه البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب «إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب»، رقم (١١١٧).

الصحيحة التي عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم، ومن ذلك: رسالة «**اعتقاد أهل السنة**» للحافظ أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله[١].

(١) تم إثبات نسخة المتن من الطبعة التي خرجت بتحقيق **جمال عزون**، الناشر «دار ابن حزم»، الطبعة الأولى **١٤٢٠** هـ ـ **١٩٩٩**م.



ترجمة صاحب الرِّسالة

الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي.

قال عنه **الإمام الذهبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، صاحب الصحيح، وشيخ الشافعية»[(١)]، وقال عنه **الإمام السبكي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلي، إمام أهل جرجان والمرجوع إليه في الفقه والحديث، وصاحب التصانيف»[(٢)].

وهو من أئمة **أهل السنة والجماعة** والعلماء الأفاضل الذين أثنى عليهم أهل العلم **كشيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ ونقل عنه[(٣)].

مولده سنة سبع وسبعين ومائتين، ووفاته سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة عن أربع وتسعين سنة.

طَلَبَ العلمَ وهو صغير، وصَنَّفَ التصانيف العظيمة الذي شَهِدَت له بالإمامة في الفقه والحديث.

وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم، مِنْ ذلك قول **الحاكم**: «كان **الإسماعيلي** واحد عصره وشيخ المحدِّثين والفقهاء وأجلُّهم في الرِّياسة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩٢).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٧).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٤٦).

والمروءة والسخاء»[(١)]، وقال حمزة: سمعت **الحسن بن علي الحافظ** بالبصرة يقول: «كان الواجب **للشيخ أبي بكر** أن يُصنِّفَ لنفسه سننًا ويختار ويجتهد؛ فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كَتَبَ ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان ينبغي له أن يتقيد بكتاب **محمد بن إسماعيل البخاري**؛ فإنه كان أجلَّ مِنْ أن يتبع غيره أو كما قال»[(٢)].

عقيدته:

كان سلفي الاعتقاد على طريقة أهل الحديث والأثر، ولذا **قال الحافظ ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: «سَمِعَ الكثير، وحَدَّث وخَرَّجَ وصَنَّفَ فأفاد وأجاد، وأحسن الانتقاد والاعتقاد»[(٣)]، ونقل عنه **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «**وقال أبو عثمان**: قرأت في «رسالة أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان»: أنَّ اللَّه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صَّح به الخبر عن النبي ﷺ وقد قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، نؤمن بذلك كلِّهِ على ما جاء بلا كيف، فلو شاء سبحانه أن يُبيِّنَ كيف ذلك فَعَلَ، فانتهينا إلى ما أحكمه وكففنا عن الذى يتشابه إذ كنا قد أمرنا به في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧]»[(٤)].

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٩٤٨، ٩٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ٢٩٤).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٩٨).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٩٢).

مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- «المستخرج على «صحيح البخاري»»، والمستخرج أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم فيُخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو مَنْ فوقه[1]، وللمستخرجات فوائد.

٢- «المدخل إلى «صحيح البخاري»».

٣- «المسند الكبير».

٤- «مسند عمر».

٥- «مسند علي».

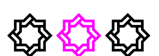
٦- «مسند يحيى الأنصاري».

٧- «حديث يحيى بن أبي بكر».

٨- «سؤالات البرقاني».

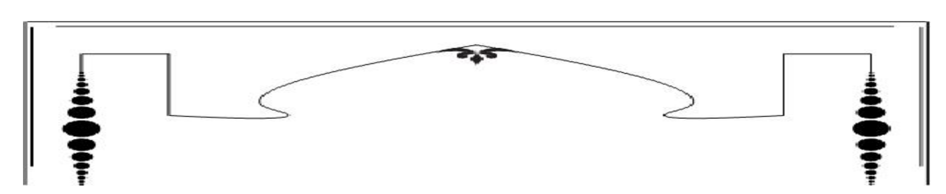
٩- رسالة في العقيدة، وقد ذكرها **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

١٠- وله كتاب في الفقه.



(١) انظر: شرح «التبصرة والتذكرة» للعراقي (ص ١٢١).

(٢) وهي «رسالة أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان». انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٩٢).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«اعلموا ـ رحمنا اللَّه وإيَّاكم ـ أن مذهب أهل الحديث أهلِ السنة والجماعة:

١ ـ الإقرار باللَّه وملائكته وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ».

الشَّرْحُ

ليست البسملة مثبتة في الرِّسالة كما ذكر **المحقِّقُ**، **ويحتمل**: أن **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أضمرها في نفسه واكتفى بذلك، **ويحتمل**: أنها سقطت ولم تُنْقَلْ.

○ قوله: «**اعلموا**» أي: اعلموا أيُّها القارئون لهذه الرِّسالة.

والعلم هو اليقين الجازم، ويقابله **الشَّكُّ والظَّنُّ والوهم**؛ فالمدركات أربع:

العِلم: وهو حكم الذهن الجازم بعد تصوره المطابق للواقع، ويُطلق على اليقين، **والظَّنُّ**: هو الراجح من الأمرين المتردد بينهما، **والوهم**: المرجوح منهما، **والشَّكُّ**: هو الأمر المساوي[1]، فهذه هي المدركات الأربع، إما **علم ويقين** وإما **ظَنٌّ** وإما **وهم** وإما **شكٌّ**، **فالظنُّ** هو الراجح من الأمرين، **والوهم** المرجوح منهما، **والشَّكُّ** الأمران المتساويان، **والعلم** هو اليقين الجازم، فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ «**اعلموا**» أي: تيقَّنُوا مِنْ غير شكٍّ ولا ظنٍّ ولا وهمٍ.

(١) انظر: «أصول الفقه» لابن مفلح (١/ ٣٥)، «البحر المحيط» (١/ ٧٤).

❍ قوله «ـ رحمنا اللَّه وإيَّاكم ـ» هذا من نصحه ﵀، فهي جملة معترضة المقصود منها الدعاء.

وهي خبر بمعنى: اللهم ارحمنا وإياكم، فهو يسأل اللهَ تعالىٰ أن يرحمه والقارئين لهذه الرِّسالة، وهذا مِنْ نصح العلماء الرَّبَّانيين؛ فهو يُعلِّمك ويدعو لك بالرحمة، وكان **الإمام المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب** ﵀ في رسائله يستفتح بهذا الدعاء، يقول: «اعلم رحمك اللَّه»[(١)]، «اعلم أرشدك اللَّه لطاعته»[(٢)].

❍ قوله «أن مذهب أهل الحديث أهلِ السنة والجماعة» يقول المؤلف ﵀: لا تشك ولا تتوهم ولا تظن بل تيقن أنَّ مذهب **أهل الحديث أهلِ السنة والجماعة** ما سأذكره لك، واجزمْ بهذا، فيجب أن تكون العقيدة عند المسلم بلا شكٍّ؛ فمِنْ أنواع الرِّدَّةِ مَنْ شكَّ في ربوبية اللَّه أو أسمائه أو صفاته أو في مَلَكٍ مِنَ ملائكته أو في كُتُبِهِ أو رُسُله، وهذه صفة المنافقين كما قال تعالىٰ: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة: ٤٥].

فَسَّرَ **المؤلف** ﵀ «**أهل الحديث**» فقال: «**أهل السنة والجماعة**» **فأهل الحديث** هم **أهل السنة والجماعة**، وهم أهل الحقِّ، وأهل العلم والبصيرة، وهم ورثة الأنبياء، وهم الصحابة والتابعون ومَنْ بعدهم، كلُّ هذه أسماء لهم.

❍ قوله: «١ ـ الإقرار باللَّه» والإقرار يعني: التَّصديق بالقلب، وهذا هو قول القلب، ولا بُدَّ أيضًا من الإقرار باللسان.

قول القلب تصديقه وإقراره، **وقول اللسان** هو النُّطق، تقول:

---

(١) كما في «كشف الشبهات» (ص ١٥٥).

(٢) كما في «القواعد الأربع» (ص ١٩٩)، و«الأصول الثلاثة» (ص ١٨٦).

«أشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وأشهد أن محمدًا رسول اللَّه»، والعمل نوعان: **عمل القلب** وهو النِّيَّةُ والإخلاص والصَّدق والمحبة، **وعمل بالجوارح** كالصلاة والصيام.

○ قوله **«الإقرار باللَّه»** يعني: بربوبيته، فتعتقد أن اللَّه موجود ﷻ، وأنه هو الخالق وغيره مخلوق، وأنه هو الرَّبُّ وغيره مربوب، وأنه المالك وغيره مملوك، وأنه المُدَبِّرُ وغيره الـمُدَبَّرُ، وتعتقد بأن له الأسماء الحسنى والصفات العُلَى التي وردت في الكتاب والسنة على ما يليق بجلاله وعظمته، وتعتقد أن اللَّه هو المعبود الحقُّ، وأن العبادة لا يستحقها غيره، هذا هو معنى الإقرار بالله.

وهذا الرَّبُّ العظيم الذي أقررتَ وصدَّقتَ بأنه الخالق والمدبِّر والمالك والمصرِّف والمعبود بالحقِّ تعمل وتستقيم على طاعته وتُؤدِّي ما أوجبه عليك وتنتهي عما نهاك عنه.

○ قوله: **«وملائكته»** أي: والإقرار بالملائكة، بأن تعتقِدَ أنَّ للَّه ملائكةً وقد خلق اللَّه الملائكة مِنْ نور؛ روى مسلم في «صحيحه»[(١)] عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خُلِقَتْ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ**».

وهم ذوات وأشخاص محسوسة تنزل وتصعد وتذهب وتجيء وتُرى وتخاطب الرُّسُلَ، ولهم أعمال ووظائف، وكلُّ حركة في السموات والأرض ناشئة عن الملائكة بإذن اللَّه الكوني، **خلافًا** لأعداء اللَّه **الفلاسفة** الذين أنكروا وجود الملائكة، فقالوا: هم أشخاص وأشباح وأشكال نورانية لا حقيقة لهم[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٩٦).

(٢) انظر: «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص ٢١٩).

وهم جنود اللَّه وقد وظَّفهم سبحانه، **منهم**: مُوكَّل بالسموات وبالأرضين وبالجبال، **ومنهم**: مُوكَّل بالقطر وهو **ميكائيل**، **ومنهم**: مُوكَّل بالوحي وهو **جبريل** عَلَيْهِ السَّلَامُ، **ومنهم**: مُوكَّل بالنفخ في الصور وهو **إسرافيل**، ومنهم: المرسلات عرفًا، **ومنهم**: العاصِفات عصفًا، **ومنهم**: الناشرات نشرًا، **ومنهم**: الفارقات فرقًا، **ومنهم**: المُلقيات ذكرًا، **ومنهم**: الصَّافات صفًا، **ومنهم**: التاليات ذكرًا، **ومنهم**: النَّازعات غرقًا، **ومنهم**: النَّاشطات نشطًا، **ومنهم**: السَّابحات سبحًا، **ومنهم**: السَّابقات سبقًا، **ومنهم**: المدبِّرَات أمرًا، **ومنهم**: مُوكَّل بنطفة ابن آدم يُدبِّره حتى يتم خلقها، **ومنهم**: مُوكَّل بحفظ بني آدم يحفظونه بأمر اللَّه فإذا نزل قَدَرُ اللَّه تخلَّوا عنه، **ومنهم**: مُوكَّل بكتابة الحسنات، **ومنهم**: مُوكَّل بكتابة السيئات كما قال تعالىٰ: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق: ١٧]، **ومنهم**: مُوكَّل بقبض الروح وهو ملك الموت كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السَّجدَة: ١١]، وله أعوان كما قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعَام: ٦١]، ولا منافاة بين الآيات؛ فملك الموت يقبض الروح ثم تأخذها الرُّسل، واللَّه هو الآمر بذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ونَسَبَ سبحانه التَّوفِّي إلى اللَّه وإلى ملك الموت وإلى الرُّسُل، والكلُّ حقٌّ؛ فملك الموت يقبض روح الإنسان بأمر اللَّه، ثم إذا استخرج الروح أخذتها الرُّسُل ووضعوها في الكفن، وهكذا، فكلُّ حركة في السموات والأرض ناشئة عن الملائكة.

وهم يُنفِّذُون أمر اللَّه تعالىٰ ولا يعصونه كما قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التّحريم: ٦]، فلا بُدَّ مِنَ الإيمان بهم وأنهم مِنْ عالم الغيب.

ومَنْ لم يؤمن بالملائكة أو جحد واحدًا منهم مع ثبوتِهِ كَفَرَ

ويكون مرتدًا كما أن مَنْ جحد ربوبية اللَّه أو اسمًا من أسمائه أو صفة من صفاته أو ألوهيته وحقَّهُ وأنه مستحقٌّ للعبادة أو أشرك مع اللَّه غيره في أسمائه أو صفاته أو أفعاله أو عبادته كَفَرَ.

❍ قوله: «**وكُتُبِهِ**» مِنْ عقيدة **أهل الحديث أهلِ السنة والجماعة**: الإقرار بالكُتُبِ المنزلة.

والكُتُبُ جمع كتاب، والمراد: كُتُبُ اللَّه التي أنزلها على أنبيائه ورُسُلِهِ، فلا بُدَّ من الإيمان والتصديق بأن اللَّه أنزل كُتبًا على أنبيائه ورُسُلِهِ.

ولا يعلم أسماءها وعددها إلَّا هو ﷻ، فنؤمن بها إجمالًا، ونؤمن بما سَمَّاه اللَّه في كتابه تفصيلًا، فنؤمن **بصحف إبراهيم، وبالزبور** الذي أنزله اللَّه على داود، **وبالتوراة** التي أنزلها اللَّه على موسى، **والإنجيل** الذي أنزله على عيسى، **والقرآن العظيم** الذي أنزله اللَّه على نبينا محمد ﷺ، وهو أفضلها وخاتمها والحاكم عليها والمهيمِن.

وكثيرًا ما يَقْرِنُ ﷻ بين ذكر القرآن والتوراة كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢]، وقوله في سورة الأنعام ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية وقال بعدها: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] الآية، وقال تعالىٰ مخبرًا عن المشركين: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]، وهما التوراة والقرآن، وقال تعالىٰ مخبرًا عن الجنِّ أنهم قالوا: ﴿يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف: ٣٠] الآية.

○ قوله: «ورُسُلِهِ» وكذلك الإقرار بالرُّسُل. أصل من أصول الإيمان، فلا بُدَّ من الإيمان بهم إجمالًا وتفصيلًا.

إجمالًا بأن نؤمن بأن اللَّه أرسل إلى الخلق رُسُلًا كثيرين - يُعلِّمُونهم دينه ويأمرونهم بالتوحيد وينهونهم عن الشِّرك والمعاصي - لا يعلم أسماءهم وعددهم إلَّا اللَّه كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النِّسَاء: ١٦٤].

وتفصيلًا بأن نؤمن بمن سَمَّى اللَّه منهم، وقد ذكر اللَّه تعالىٰ في كتابه خمسة وعشرين نبيًا ورسولًا، قال تعالىٰ في سورة «النساء»: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾﴾ [النِّسَاء: ١٦٣]، وقال تعالىٰ في سورة «الأنعام»: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾﴾ [النِّسَاء: ٨٣-٨٦]، ويُضاف إليهم **هودًا وصالحًا وشعيبًا وذا الكفل ونبينا محمد** ، فهؤلاء الذين سَمَّى اللَّه فنؤمن بأعيانهم **تفصيلًا**، ومَنْ لم يُسمَّ نؤمن بهم **إجمالًا**.

وقد ذكر **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أن من عقيدة **أهل الحديث أهلِ السنة والجماعة** الإيمان بالأصول الأربعة، الإيمانِ باللَّه وملائكتِهِ وكُتُبِهِ

ورُسُلِهِ، وبقي **الأصل الخامس** وهو **الإيمان باليوم الآخر** وسيذكره **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهو يتضمن الإيمان بما ثبت في أحاديث أشراط الساعة في آخر الزمان، وكذلك الإيمان بما يكون في البرزخ بعد الموت وقبل يوم القيامة من الإيمان بفتنة القبر وسؤال منكر ونكير، والإيمان بأن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار، والإيمان بالبعث، والجزاء، والحساب، والشفاعة، والصراط، والحوض، والميزان، والجنة، والنار؛ كما جاء في القرآن العظيم في آية البرِّ قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]، هذه خمسة أصول.

والأصل السادس الإيمان بالقدر دل عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر: ٤٩] وقوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفُرقان: ٢]، **وهو الإيمان بالقدر بمراتبه الأربع**: العلم، والكتابة، والإرادة والمشيئة، والخلق والإيجاد.

ومن الأدلة على هذه الأصول الستة ـ الإيمان باللَّه وبالملائكة وبالكُتُبِ وبالرُّسُل وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشرِّهِ ـ:

قوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النِّسَاء: ١٣٦]، وفي «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (٨).

نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: «صَدَقْتَ»، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ»، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ: «صَدَقْتَ»، ...، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «**يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟**»، قُلْتُ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**».

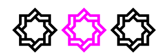
هذه الأصول الستة هي التي قرَّرَهَا اللَّه تعالىٰ في كتابه وجاءت بها سنة رسول اللَّه ﷺ وأجمع عليها المسلمون، ولم يجحد أحد واحدًا منها إلَّا مَنْ خرج عن دائرة الإسلام وصار من الكافرين.

ومِنَ العلماء مَنْ قال: «إن أصول الإيمان خمسة»، وأدخل **الإيمان بالقدر** في الأصل الأول، فقال: «الإيمان باللَّه وقضائه وقدره».

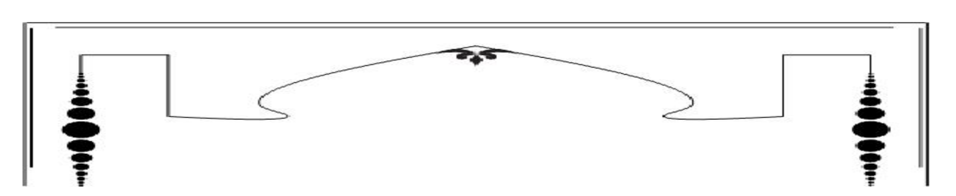
وبَدَّلَها **المعتزلة** بأصولٍ من عند أنفسهم، يُسمُّونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن معانيها عندهم ليس كما هو معناها عند أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فجعلوا من "التوحيد" نفي الصفات وإنكار الرؤية والقول بأن القرآن مخلوق فوافقوا في ذلك

الجهمية وجعلوا من "العدل" أنه لا يشاء ما يكون ويكون ما لا يشاء وأنه لم يخلق أفعال العباد فنفوا قدرته ومشيئته وخلقه لإثبات العدل وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة. وكذلك هم والخوارج قالوا بـ"إنفاذ الوعيد" ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب؛ إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه وغلطوا في فهم الوعيد. وكذلك "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف" قصدوا به طاعة اللَّه ورسوله كما يقصده الخوارج والزيدية فغلطوا في ذلك»[(١)].



(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٩٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢ ـ وقبول ما نَطَقَ به كتاب اللَّه تعالىٰ وما صحَّت به الرِّواية عن رسول اللَّه ﷺ، لا مَعْدِلَ عمَّا وردا به، ولا سبيل إلى ردِّهِ؛ إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتاب والسنة مضمونًا لهم الهُدَى فيهما مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، مُحَذَّرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢ ـ و» مِنْ عقيدة أهل السنة والجماعة ومِنْ مذهبهم «قبول ما نَطَقَ به كتاب اللَّه تعالىٰ»** أي: يقبلون ما أخبر اللَّه تعالىٰ به في كتابه مِنَ الأسماء، والصفات، والأوامر، والنواهي، ويجاهدون أنفسهم على العمل بها، فإن كانت الآيات في باب الاعتقاد يعتقدون ما دلت عليه، وإن كانت في باب العمل يجاهدون أنفسهم على العمل بها.

○ قوله: **«وما صحَّت به الرِّواية عن رسول اللَّه ﷺ»** أي: يقبلون ما صحَّ من الأحاديث عن رسول اللَّه ﷺ، فإن كانت في باب الاعتقاد يعتقدون ما دلت عليه، وإن كانت في باب العمل يجاهدون أنفسهم على العمل بها.

فمِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة** أنهم يقبلون ما جاء في الكتاب والسنة، والذي جاء فيهما نوعان: **أخبار** فيُصدِّقُون بها، **وأحكام** يُنفِّذُونها ويعملون بها.

❍ قوله: «لا مَعْدِلَ» يعني: لا يعدلون ولا يميلون «عمَّا وردا به»، بل يقبلونه.

❍ قوله: «ولا سبيل إلى ردِّهِ» أهل الحديث أهل السنة والجماعة يقبلون ما جاء في كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ مِنَ الأخبار والأحكام، فيُصدِّقُون الأخبار ويُنفِّذُون الأحكام ـ وهي الأوامر والنواهي ـ، ولا يعدلون عنها، ولا يردُّون شيئًا منها.

❍ قوله: «إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتاب والسنة» قال اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ۝٢٠﴾ [الأنفال: ٢٠].

❍ قوله: «مضمونًا لهم الهُدَى فيهما» فهم يعلمون أن اللَّه ضَمِنَ لهم الهداية فيهما، فالهداية مضمونة لمن اتَّبَعَ كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النُّور: ٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشّورىٰ: ٥٢]، فَمَنْ أطاع اللَّه ورسوله ﷺ كان مهتديًا.

❍ قوله: «مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم» يهدي هداية دلالة وإرشاد.

والهداية هدايتان[(١)]:

الأولى: هداية الدلالة والإرشاد، وهي المُثْبَتَةُ للنبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشّورىٰ: ٥٢]، وهذه الهداية يملكها الرُّسُل ـ ومنهم نبينا ﷺ ـ والدُّعاة وأتباعهم من المصلحين والمرشدين فيهدون الناسَ هداية دلالة وإرشاد.

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٩)، و«بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٢٧٣).

والثانية: هداية التَّوفيق والتَّسديد، وخلْق الهداية في القلوب، وكونه يقبل الحقَّ ويرضاه ويختاره، وهذه لا يملكها إلَّا اللَّه، وقد نفاها اللَّه تعالىٰ عن نبيه ﷺ في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القَصَص: ٥٦]؛ فالرسول عليه الصَّلاة والسَّلام **يملك هداية الدلالة والإرشاد** ويبذل جهده فيها ولكن المدعو قد يهتدي وقد لا يهتدي.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ نزل في أبي طالب لما مات على الشِّرك وحَزِنَ عليه النبي ﷺ، في «الصحيحين»[(١)] عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ: «**أَيْ عَمِّ، قُلْ** «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»؛ **كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ**»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: «يَا أَبَا طَالِبٍ، تَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!»، فَلَمْ يَزَالَا يُكَلِّمَانِهِ حَتَّى قَالَ آخِرَ شَيْءٍ كَلَّمَهُمْ بِهِ: «عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْهُ**»، فَنَزَلَتْ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣]، وَنَزَلَتْ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾.

وكان عمه **أبو طالب** يحميه ويذود ويدافع عنه طيلة حياته فحرص الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام لما حضرته الوفاة على هدايته ودعاه إلى كلمة التوحيد «لا إله إلَّا اللَّه»، لكنَّ اللَّه تعالىٰ لم يُقدِّرْ له الهداية، ومن أسباب ذلك: قُرَنَاءُ السُّوء، فقد كان **أبو جهل وابن أبي أُمَيَّةَ** عنده فذكَّراه بالحُجَّةِ الملعونة وهي اتِّباع الآباء والأجداد

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب «قصة أبي طالب»، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (٢٤).

بالباطل، قالا له: «يَا أَبَا طَالِبٍ، تَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!».

فحُجَّةُ المشركين اتِّباع الآباء والأجداد ولو كانوا على الباطل، وواجب على الإنسان الذي أعطاه اللَّه العقل أن ينظر إلى ما عليه الآباء والأجداد، إن كانوا على حقٍّ قَبِلَهُ واتبعهم، وإن كانوا على باطلٍ تركهم واتَّبع الحقَّ.

حَزِنَ النبي ﷺ على عمه أبي طالب فأنزل اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القَصَص: ٥٦] تسليةً له، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي﴾ أي: لا تجعل له التَّوفيق والتَّسديد وكونه يقبل الحقَّ ويرضى به؛ فهذا إلى اللَّه، بل ليس عليك إلَّا البلاغ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النُّور: ٥٤].

وقال تعالىٰ مسليًّا رسوله ﷺ في حزنه على المشركين لتركهم الإيمان وبُعْدِهِمْ عنه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ [الكهف: ٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ أي: مُهْلِكٌ نفسك بحزنك عليهم.

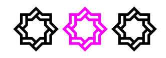
وإذا كان الرسول ﷺ ـ وهو أشرف الخلق ـ لا يملك **هداية التَّوفيق والتَّسديد** فغيره من باب أولى.

○ قوله: «**مُحَذِّرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم**» يشير ﵀ إلى قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النُّور: ٦٣]، أي: فليَحْذَرْ وليَخْشَ مَنْ يخالف شريعة الرسول ﷺ باطنًا أو ظاهرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ أي: في قلوبهم مِنْ كُفْرٍ أو نفاق أو بدعة ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ أي: في الدنيا بقتلٍ أو حَدٍّ أو حبس أو نحو ذلك[(١)].

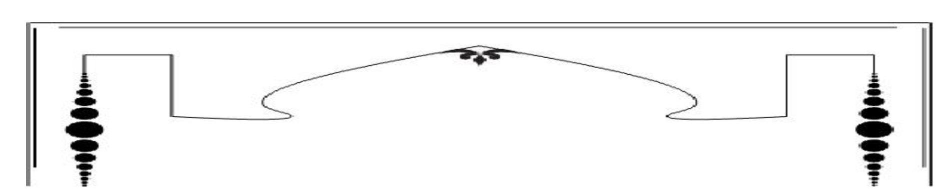
(١) «تفسير ابن كثير» (٣/٣٠٨).

قال **الإمام أحمد**: «عجبًا لقوم عرفوا الإسناد وصحته يَدَعُونَهُ ويذهبون إلى رأي **سفيان وغيره!**؛ قال اللَّه تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النُّور: ٦٣] الفتنة: الكفر»[(١)]، **تعجَّب الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ قوم يعرفون الإسناد وصحة الحديث ثم يتركونه ويأخذون بقول **سفيان الثوري**، **وسفيان** مِنَ أئمة الهُدَى ومع ذلك يُحَذِّرُ **الإمام أحمد** من الأخذ بقوله وترك الكتاب والسنة، وإذا كان الذي يأخذ بقول **سفيان** ويترك الكتاب والسنة يُخشى عليه الفتنة فكيف بمن أخذ بقول شخص بعيد عنهما ؟!.

وأخرج أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله»[(٢)] عن سفيان بن عيينة قال: قال رجلٌ **لمالك**: «مِنْ أين أُحْرِمُ ؟»، قال: «مِنْ حيث أحرم رسول اللَّه ﷺ»، فأعاد عليه مرارًا، قال: «فإن زدتُ على ذلك ؟»، قال: «فلا تفعل؛ فإني أخاف عليك الفتنة»، قال: «وما في هذا مِنَ الفتنة؛ إنما هي أميال أزيدها ؟!»، قال: «إنَّ اللَّه يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ الآية»، قال: «وأيُّ فتنة في هذا ؟!»، قال: «وأيُّ فتنة أعظم مِنْ أن ترى أنك أصبت فضلًا قَصَّرَ عنه رسول اللَّه ﷺ ؟!، أو ترى أن اختيارك لنفسك خيرٌ مِنْ اختيار اللَّه واختيار رسول اللَّه ﷺ؟!».



(١) «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٣٧٥).
(٢) «ذم الكلام وأهله» رقم (٤٦٣).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣ ـ ويعتقِدُون أن اللَّه تعالىٰ مدعُوٌّ بأسمائه الحسنى موصوفٌ بصفاته التي سَمَّى ووصف بها نفسَهُ ووصفه بها نبيه ﷺ».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٣ ـ ويعتقِدُون أن اللَّه تعالىٰ مدعُوٌّ بأسمائه الحسنى»** كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فيتعبَّد المسلم للَّه تعالىٰ بدعائه بأسمائه الحسنى ويتوسَّل إليه بها.

والتَّوسُّل إلى اللَّه تعالىٰ بأسمائه الحسنى من أسباب إجابة الدعاء، فيسأل اللَّه بالاسم المناسب لحاجته، فإن كان يسأله المغفرة يقول: «يا غفَّار، اغفر لي»، وإن كان يسأله الرحمة يقول: «يا رحمن، ارحمني»، وإن كان يسأله التوبة يقول: «يا تواب، تُب عليَّ»، وإن كان يسأله الرزق يقول: «يا رزاق، ارزقني»، وإن كان يدعوا على مَنْ ظلمه يقول: «يا جبار، عليك بِمَنْ ظلمني»، وهكذا.

وكذلك يتوسَّل الإنسان بالإيمان والتوحيد كما قال تعالىٰ عن عباده المتقين الذين وعدهم الثواب الجزيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٦﴾ [آل عمران: ١٦]، ويتوسل إلى اللَّه كذلك بعمله الصالح كما في قصة أصحاب الغار الثلاثة لمَّا توسَّلُوا بصالح أعمالهم(١).

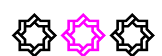
(١) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب «من استأجر أجيرًا فترك الأجير أجره فعمل فيه المستأجر فزاد أو مَنْ عمل في مال غيره فاستفضل»، رقم (٢٢٧٢)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم (٢٧٤٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

○ قوله: «موصوفٌ بصفاته التي سَمَّى ووصف بها نفسَهُ» فيعتقدون أن اللَّه موصوف بالصفات التي سَمَّى ووصف بها نفسه في كتابه، مثل: صفة العلم قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٩﴾ [البَقَرَة: ٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، وكذا صفة الرحمة، والغضب، والسخط.

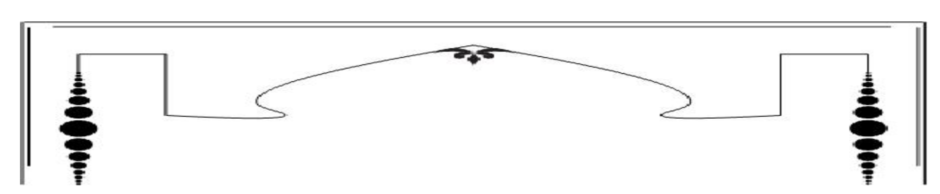
○ قوله: «ووصفه بها نبيه ﷺ» لأنه ﷺ معصوم ولا يتكلَّم إلَّا بوحي؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النّجم: ٣-٤]، فالسنة وحي ثانٍ.

ومِنَ الصفات التي وصف بها النبي ﷺ رَبَّهُ: صفة النزول، روى البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[(١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟**»».

فيعتقد **أهلُ الحديث أهلُ السنة والجماعة** أن الأسماء والصفات التي تَثْبُتُ للَّه تعالىٰ هي ما ثبتتْ في كتاب اللَّه أو سنة رسوله ﷺ.



(١) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب «الدعاء والصلاة من آخر الليل»، رقم (١١٤٥)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٧٥٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤ ـ خلق آدم بيده».

الشَّرْحُ

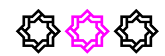
مِنْ عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات صفة اليدين للَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأن اللَّه تعالىٰ له يدان كريمتان كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المَائدة: ٦٤] فأثبت لنفسه اليدين وأفرد الضمير، وقال اللَّه تعالىٰ في خطابه لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾ [صٓ: ٧٥] فثنَّى اليدين وأضافهما إلى نفسه الكريمة بضمير الإفراد، وفي «صحيح مسلم»[1] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»، **فنحن** نُثْبِتُ للَّه عَزَّ وَجَلَّ اليدين كما يليق بجلاله وعظمته.

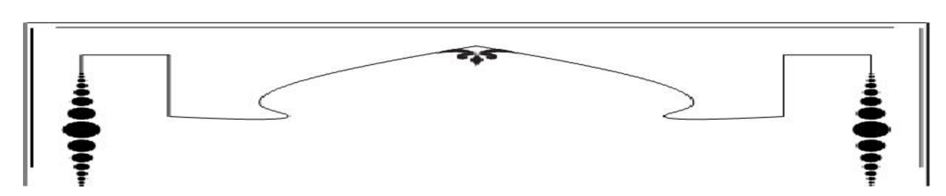
قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «٤ ـ خلق آدم بيده» نُثْبِتُ أن اللَّه تعالىٰ خلق آدم **عليه الصَّلاة والسَّلام** بيده بنصِّ القرآن، قال تعالىٰ في خطابه لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾ [صٓ: ٧٥]، **وفي هذا**: تشريف وتكريم **لآدم عليه الصَّلاة والسَّلام**؛ فإن اللَّه تعالىٰ شَرَّفَهُ وكَرَّمَهُ وخلقه بيده، أما **بقية المخلوقات** فإن اللَّه خلقها بقدرته قال لها: «كُنْ» فكانت.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٢٧).

ومِنَ الأشياء التي شَرَّفَهُ اللَّه بها: أنه عَلَّمَهُ أسماء كلِّ شيء وأظهر علمه وفضله على الملائكة، قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ﴾ [البقرة: ٣١-٣٣]، وهذا يدل على فضل العلم ومزيَّتِهِ.





قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٥ ـ ويداه مبسوطتان يُنْفِقُ كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف».

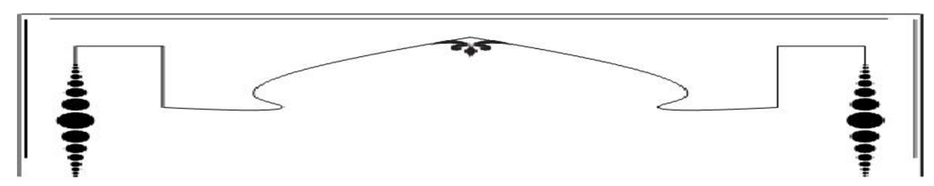
الشَّرْح

○ قوله: **«٥ ـ ويداه مبسوطتان يُنْفِقُ كيف يشاء»** كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، فقَبَّحَ اللهُ **اليهودَ**؛ كيف يجرؤون على أن يقولوا «يد اللَّه مغلولة»؟!، ولولا أن اللَّه أخبرنا أنهم يقولون هذه المقالة ما صَدَّقَ الإنسان أن هناك مَنْ يجرؤ أن يقول مثل هذا الكلام، قَبَّحَهم اللَّه ولعنهم.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «أتت اليهودُ محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أنزل اللَّه ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] فقالوا: «أفقير ربك؛ يسأل عباده القرض؟»، فأنزل اللَّه تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ الآية[1]، ثم قال تعالىٰ: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١]، وهذا وعيد شديد، نسأل اللَّه السَّلامة والعافية.

○ قوله: **«بلا اعتقاد كيف»** أي: لا نُكيِّفُ فنقول: «كيفية اللَّه كذا وكذا»، ولا نُمَثِّلُ فنقول: «يد اللَّه مثل يد المخلوق» ـ تعالىٰ اللَّه عمَّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا ـ، فجميع صفات اللَّه تعالىٰ معانيها معلومة، ولكن الكيف مجهول.

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» رقم (٤٥٨٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٦ ـ وأنه ﷻ استوى على العَرْشِ بلا كيف؛ فإن اللَّه تعالىٰ أنهى إلى أنه استوى على العَرْشِ ولم يذكر كيف كان استواؤه».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٦ ـ وأنه ﷻ استوى على العَرْشِ بلا كيف؛ فإن اللَّه تعالىٰ أنهى إلى أنه استوى على العَرْشِ ولم يذكر كيف كان استواؤه»** يُبيِّن **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أن عقيدة **أهل السنة والجماعة** إثبات استواء اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عرشه بلا كيف، ولكنَّ معنى الاستواء معلوم.

عن جعفر بن عبد اللَّه قال: جاء رجل إلى **مالك بن أنس** فقال: «يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟»، قال: فما رأيت **مالكًا** وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء ـ يعني: العرق ـ، قال: وأطرق القوم وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسُرِّيَ عن **مالك**، **فقال: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالًّا»**، وأُمِرَ به فأُخْرِجَ[1]، ورُوِيَ هذا الأثر عن **أم سلمة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[2] ....

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم (٦٦٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ١١٦)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٤١٠). **قال الذهبي**: «هذا ثابت عن مالك». «العلو للعلي الغفار» (ص ٤٠٧).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» رقم (١٢٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم (٦٦٣).

ولا يصح[١].

وقول **الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ «والاستواء منه غير مجهول» يعني: معلوم في اللغة العربية؛ فله أربع معانٍ: استقر، وصعد، وعلا، وارتفع، وعليها تدور تفاسير **السلف** ولا تخرج عنها كما قال **العلَّامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

فلهم عبارات عليها أربع قد حُصِّلت للفارس الطَّعَّان
وهي استقر وقد علا وكذلك ار تفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صَعِدَ الذي هو أربع وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره أدرى من الجهمي بالقرآن[٢]

وهذا الجواب من **مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ في الاستواء شافٍ كافٍ في جميع الصفات مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها[٣]، فهذا يُقال في جميع الصفات وليس خاصًّا بالاستواء.

فإذا سأل سائل عن قول اللَّه تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المَائدة: ١١٩] «كيف الرِّضا؟»، نقول: «الرِّضا معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وإذا سأل عن قوله تعالىٰ: ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المجَادلة: ١٤] «كيف الغضب؟»، نقول: «الغضب معلوم في اللغة العربية فهو ضِدُّ الرضا، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وإذا سأل عن قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ**

---

(١) انظر: «العلو للعلي الغفار» للذهبي (ص ٨١) .**وقال ابن تيمية**: «وقد روي هذا الجواب عن **أم سلمة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه». «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٦٥).

(٢) «الكافية الشافية» (ص ٨٧).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤).

اللَّيْلِ الْآخِرُ ...»[(١)] «كيف النزول؟»، نقول: «النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وهكذا نقول في جميع الصفات.

وتفاسير **السلف** في الاستواء تدور على هذه المعاني الأربع أنَّ اللَّه مستوٍّ على عرشه حقيقةً على هذه المعاني الأربع بكيفية يعلمها ﷻ، ولا يمكن للعباد أن يعلموا كيفية استوائه كما أنهم لا يعلمون كيفية ذاته ﷻ.

والاستواء معلوم معناه في اللغة العربية، وهكذا جميع الأسماء والصفات، العلم ضِدُّ الجهل، لكن كيفيته لا يعلمها إلَّا هو، علم اللَّه كامل محيط بكلِّ شيء ولا يحيط به أحد، وعلم المخلوق ناقص مسبوق بالعدم ويعتريه العدم والنوم والنسيان والضعف والنقص.

وعقيدة أهل السنة والجماعة إثبات استواء اللَّه على عرشه حقيقةً كما يليق بجلاله وعظمته، وهو ﷻ استقر وعلا وصعد وارتفع على العرش واستوى عليه استواءً يليق بجلالته وعظمته لا يعلم كيفية استوائه إلَّا هو، فهو فوق العرش، وغير محتاج له سبحانه، فهو الحامل له بقوته وقدرته ﷻ، وأما المخلوق فاستواءه على الدابة معلوم، فهو استواء حاجة، ويحتاج إليه؛ فلو سَقَطَتْ سقط.

وقد وردت نصوص استواء اللَّه تعالىٰ على عرشه في سبعة مواضع مِنْ كتابه:

الأول: في سورة «الأعراف»، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٥٤].

---

(١) تقدَّم تخريجه في (ص ٣٢).

الثاني: في سورة «يونس»، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٣].

الثالث: في سورة «الرعد»، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٢].

الرابع: في سورة «طه»، قال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [٥].

الخامس: في سورة «الفرقان»، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٥٩].

السادس: في سورة «السجدة»، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٤].

السابع: في سورة «الحديد»، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [٤].

هذه سبعة مواضع تعدَّى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ فيها بـ﴿عَلَى﴾ التي تدلُّ على العُلُوِّ والارتفاع.

وأهل البدع طائفتان:

الطائفة الأولى: **المشبِّهَةُ** الذين شبَّهوا أسماء اللَّه وصفاته، فشبَّهوا استواء اللَّه باستواء المخلوق، يقول أحدهم: «استوى على العرش كاستواء المخلوق على الدابة» ـ تعالىٰ اللَّه عمَّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا ـ، ويقول أحدهم: «له يد كيدي، واستواؤه كاستوائي، وعلمه كعلمي».

ومَنْ شَبَّهَ اللَّه بخلقه كَفَرَ، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومذهب سلف الأمة وأئمتها** أن يُوصف اللَّه بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات اللَّه تعالىٰ التي وصف بها نفسه، ولا

يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، **وقال نعيم بن حماد الخزاعي**: «من شبَّه اللَّه بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف اللَّه به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف اللَّه به نفسه ورسوله تشبيهًا»[١].

مَنْ شَبَّـهَ اللَّه بخلقه فقد كَفَرَ؛ لأن المُشبِّه في الحقيقة لا يعبد اللَّه، وإنما يعبد وثنًا صَوَّرَه له خيالُهُ ونحته له فكرُهُ، فهو مِنْ عُبَّادِ الأوثان لا مِنْ عُبَّادِ الرحمن كما **قال العلَّامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَنْ مَثَّلَ اللَّه العظيم بخلقه فهو النَّسِيب لمشرك نصراني[٢]

والطائفة الثانية: المعطِّلَةُ الذين عطَّلُوا اللَّه مِنْ أسمائه وصفاته فنفوا الاستواء وقالوا: «لم يستوِ على العرش»، ونفوا العُلُوَّ فنفوا أن يكون اللَّه فوق المخلوقات وأنه استوى على العرش.

وهؤلاء المعطِّلَة من الجهمية والمعتزلة الذين نفوا استواء اللَّه على العرش طائفتان:

الأولى: مُعطِّلة الجهمية ونفاتهم، وهم الذين يقولون: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له، فينفون الوصفين المتقابلين اللذين لا يخلو موجود عن أحدهما، كما يقول ذلك **أكثر المعتزلة ومَنْ وافقهم مِنْ غيرهم.**

الثانية: حلولية الجهمية الذين يقولون إنه بذاته في كلِّ مكان، كما يقول ذلك **النَّجارية** أتباع **حسين النجار وغيرهم من الجهمية.**

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٥، ١٩٦).
(٢) «الكافية الشافية» (ص ٢٠٢).

وهناك قول مَنْ يقول «إن اللَّه بذاته فوق العالم، وهو بذاته في كلِّ مكان»، وهذا قول **طوائف من أهل الكلام والتَّصوف**(١).

وهؤلاء **المعطِّلَة** كفرة كما **قال نعيم بن حماد الخزاعي**: «مَنْ شبَّه اللَّه بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف اللَّه به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف اللَّه به نفسه ورسوله تشبيهًا»(٢)، فكَفَّرَ **نعيم بن حماد المشبِّهَةَ والمعطِّلَةَ**، وهذا التكفير ـ كما هو معلوم ـ بالعموم.

وفرق بين التكفير بالنوع والتكفير بالعين، فمن أنكر عُلُوَّ اللَّه واستوائه على عرشه فهو كافر، لكن مَنْ قال بهذا القول لا نحكم عليه بالكفر حتى تقوم عليه الحجة وتُبيَّن له الأدلة؛ فيمكن أن يكون عنده شبهة، أو لم يبلغه النصُّ، فالمُعيَّن لا يكفر إلَّا بعد قيام الحجة ووضوحها وإصراره على إنكارها(٣)، وأخرج الذهبي في «العلو للعلي الغفار»(٤) عن **إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة** يقول: «مَنْ لم يُقِرَّ بأن اللَّه على عرشه استوى فوق سبع سماوته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَتْ عنقه وألقي على مزبلة؛ لئلا يتأذَّى بريحته أهل القبلة وأهل الذمة».

أما **السلف والأئمة** فيقولون: إن اللَّه فوق سماوته مستوٍ على عرشه بائن من خلقه كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف

---

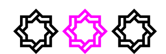
(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(٢) أخرج الأثر الذهبي في «العُلُوِّ للعلي الغفار» رقم (٤٦٤)، ثم قال: «**نعيم بن حماد** من أوعية العلم».

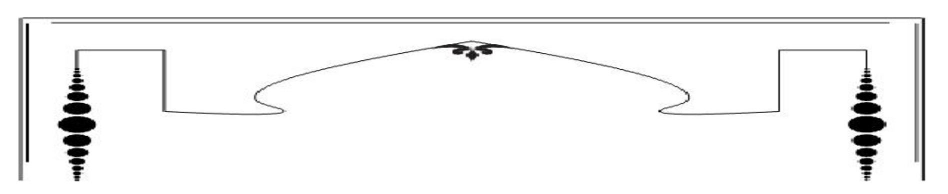
(٣) **قال ابن تيمية** فيمن جحد رؤية اللَّه في الدار الآخرة: «والذي عليه **جمهور السلف** أن من جحد رؤية اللَّه في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عُرِّفَ ذلك كما يُعرَّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصرَّ على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر». «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٨٦).

(٤) «العلو للعلي الغفار» رقم (٥٢٨).

الأمة، وكما عُلِمَ المباينة والعُلُوِّ بالمعقول الصريح الموافق للمنقول الصحيح، وكما فطر اللَّه على ذلك خلقه من إقرارهم به وقصدهم إياه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (١).



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٩٧).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٧ ـ وأنه مالِكُ خَلْقِهِ، وأنشأهم لا عن حاجةٍ إلى ما خَلَقَ، ولا لمعنىً دَعَاهُ إلى أن خلقهم، لكنه فَعَّالٌ لما يشاء ويحكم ما يُرِيد، لا يُسأل عمَّا يفعلُ والخلق مسؤولون عمَّا يفعلون».

الشَّرْح

○ قوله: **«٧ ـ وأنه مالِكُ خَلْقِهِ»** كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌۢ ۝١٢٠﴾ [المَائدة: ١٢٠].

○ قوله: **«وأنشأهم»** أي: أوجدهم مِنَ العدم كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝٢٣﴾ [المُلك: ٢٣] **«لا عن حاجةٍ إلى ما خَلَقَ»** فليس محتاجًا إليهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فهو الغني الحميد كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۝٦٤﴾ [الحَج: ٦٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن﴾ [محَمَّد: ٣٨]، فلا يحتاج سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلى أحد، فهو سبحانه لم يخلق خلقه ليتكثَّرَ بهم مِنْ قِلَّةٍ ولا ليعتزَّ بهم مِنْ ذلَّةٍ ولا ليرزقوه ولا لينفعوه ولا ليدفعوا عنه(١).

○ قوله: **«ولا لمعنىً دَعَاهُ إلى أن خلقهم»** هذه العبارة **فيها نظر**؛ بل هناك معنى دعاه إلى أن خلقهم، وقد أخبرنا بذلك سبحانه فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذّاريَات: ٥٦]، واللام للتعليل.

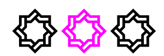
(١) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٤١).

هذا المعنى هو الذي خلقهم لأجله، فخلقهم ليعبدوه وليعلموا أسمائه وصفاته وأنه على كلِّ شيء قدير وأن علمه محيط بكلِّ شيء كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطّلَاق: ١٢]، واللام للتعليل.

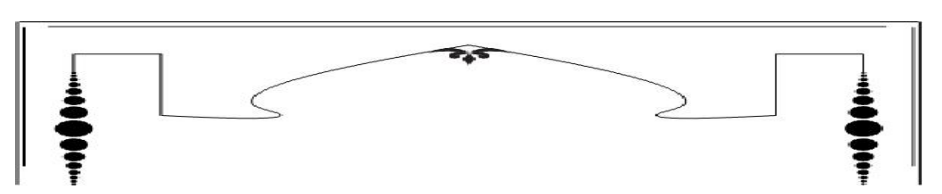
○ قوله: «**لكنه فَعَّالٌ لما يشاء» وفعله ﷻ فيه الحكمة «ويحكم ما يُرِيد**» فلا معقب لحُكْمِهِ.

○ قوله: «**لا يُسأل عمَّا يفعلُ**»؛ لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته، لا كقول مَنْ يقول: خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعِلَّةٍ ولا لِدَاعٍ ولا باعث، بل فعل ذلك لمحضِّ المشيئة وصرف الإرادة، وهو قول **الأشعري وأصحابه** وقول كثير مِنْ ـ نُفَاة القياس في الفقه ـ الظاهرية **كابن حزم وأمثاله**(١).

○ قوله: «**والخلق مسؤولون عمَّا يفعلون**» قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبيَاء: ٢٣] أي: وهو سائل خلقه عما يعملون كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحِجر: ٩٢-٩٣].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٨٣).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

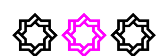
«٨ ـ وأنه مَدعُوٌّ بأسمائه الحسنى وموصوفٌ بصفاته التي سَمَّى ووصفَ بها نفسَهُ وسَمَّاهُ ووصفَهُ بها نبيُّه عَلَيْهِ السَّلَامُ».

الشَّرْحُ

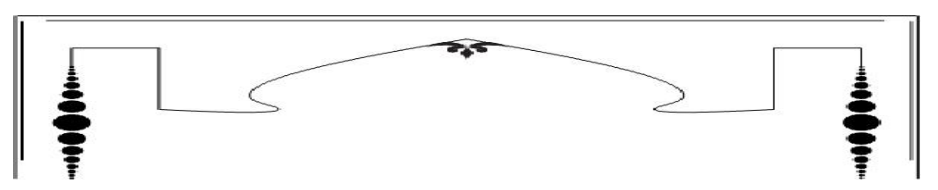
○ قوله: «٨ ـ وأنه مَدعُوٌّ بأسمائه الحسنى» كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] يعني: يُدْعَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحسنى، وأسمائه كُلُّها حُسْنَى.

○ قوله: «وموصوفٌ بصفاته التي سَمَّى ووصفَ بها نفسَهُ وسَمَّاهُ ووصفَهُ بها نبيُّه عَلَيْهِ السَّلَامُ» فاللَّه تعالىٰ موصوف بالصفات التي سَمَّى ووصف بها نفسَهُ في كتابه وسَمَّاهُ ووصفَهُ بها نبيُّه عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وهذا هو معنى قول **أهل العلم** «ما يُطْلَقُ عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي»[(١)] أي: يُوقَفُ فيها عند النصوص، فلا يُسمَّى اللَّه إلَّا بما سَمَّى به نفسه وسَمَّاه به رسوله ﷺ، وكذلك الصفات لا يُوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ.



(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ١٧٠).

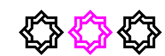


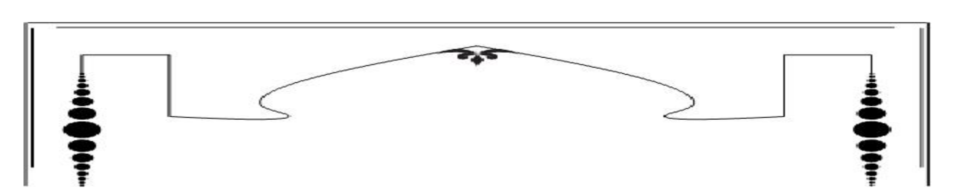
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«٩ ـ لا يُعْجِزُهُ شيء في الأرض ولا في السماء».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٩ ـ لا يُعْجِزُهُ شيء في الأرض ولا في السماء»** هذا معلوم لكلِّ مسلم أن اللَّه قادرٌ على كلِّ شيء كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فَاطِر: ٤٤]، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يلحقه العجز؛ فالعجز ضعف ونقص، بل هو قادرٌ على كلِّ شيء.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٠ ـ ولا يُوصف بما فيه نقصٌ أو عَيْبٌ أو آفةٌ؛ فإنه عَزَّ وَجَلَّ تعالىٰ عن ذلك».

الشَّرْحُ

○ قوله: «**١٠ ـ ولا يُوصف**» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ «**بما فيه نقصٌ**» كنقصٍ في صفة الكلام أو العلم أو القُدرة.

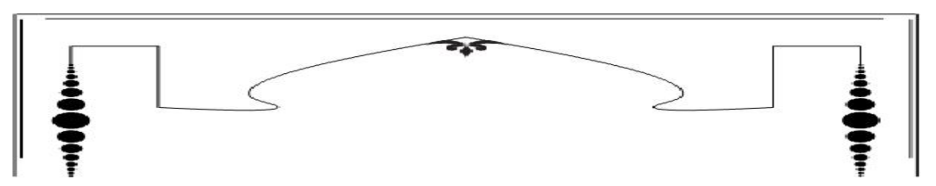
كما أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عن النوم؛ لكمال حياته وقَيُّومِيَّتِهِ، فاللَّه تعالىٰ لا ينام كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، أما المخلوق فحياته ناقصة يلحقها النوم والموت، وفي «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ** عَزَّ وَجَلَّ **لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، ...**».

○ قوله: «**أو عَيْبٌ أو آفةٌ**» كالْعَمَى والصَّمَمِ وَالْخَرَسِ؛ فهو سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك.

○ قوله: «**فإنه عَزَّ وَجَلَّ تعالىٰ عن ذلك**» فهو سبحانه كاملٌ في ذاته وكاملٌ في أسمائه وكاملٌ في صفاته، لا يلحقه نقص ولا عَيْبٌ ولا آفة ـ تعالىٰ اللَّه عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا ـ.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٧٩).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١١ ـ وخلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده.

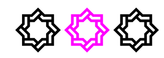
١٢ ـ ويداه مبسوطتان يُنْفِقُ كيف يشاء بلا اعتقاد كيف يَدَاهُ؛ إذ لم ينطق كتاب اللَّه تعالىٰ فيه بكيفٍ».

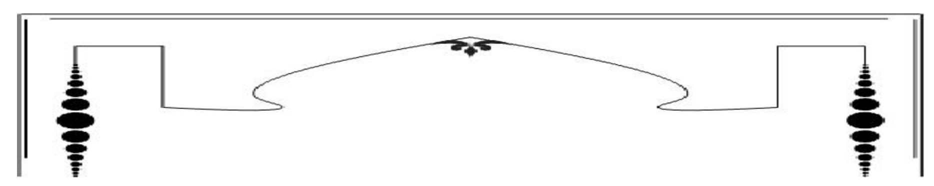
الشَّرْحُ

تقدَّم أن اللَّه تعالىٰ أثبت لنفسه اليدين، وأنه خلق آدم **عليه السَّلام** بيده، وأن هذا تشريف له عَلَيْهِ السَّلَامُ.

○ قوله **«يُنْفِقُ كيف يشاء»** كما قال تعالىٰ ردًّا على **اليهود**: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المَائدة: ٦٤].

وتقدَّم قوله رَحِمَهُ اللَّهُ **«بلا اعتقاد كيف»** وهنا قال: **«بلا اعتقاد كيف يَدَاهُ»** فاليَدُ لا تُكيَّفُ؛ **«إذ لم ينطق كتاب اللَّه تعالىٰ فيه بكيفٍ»** يعني: لم يَرِدْ في كتاب اللَّه تعالىٰ بيان الكيفية.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٣ ـ ولا يُعْتَقَدُ فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطُّول، والعَرْضُ، والغِلَظُ، والدِّقَّةُ ونحو هذا مما يكون مِثْلُهُ في الخلق؛ فإنه ليس كمثله شيء تبارك وجه رِبِّنَا ذي الجلال والإكرام».

الشَّرْح

○ قوله «١٣ ـ ولا يُعْتَقَدُ فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطُّول، والعَرْضُ، والغِلَظُ، والدِّقَّةُ ونحو هذا مما يكون مِثْلُهُ في الخلق» هذه العبارات ينبغي تركها؛ فهي تفصيلات يذكرها **أهل البدع**.

وطريقة **أهل السنة والجماعة** ما دلت عليه النصوص مِنَ **الإثبات المفصَّل والنفي المجمل**.

يُثْبِتُون كلَّ اسمٍ أو صفةٍ جاءت في الكتاب والسنة **إثباتًا مُفصَّلًا**، فيُثْبِتُون اسم اللَّه العليم والرحيم والقدير والسميع والبصير والبارئ والخالق والمصور والملك والقدوس والسلام والمؤمن والمهيمن والجبار والمتكبر، وكذلك يُثْبِتُون للَّه صفة العلم والقدرة والسمع والبصر والاستواء والنزول، فيُثْبِتُون كلَّ اسم بعينه وكلَّ صفة بعينها.

أما تنزيه اللَّه عن النقائص والعيوب فيكون **مجملًا** كما قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] فهذا مجمل، وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] والمعنى: أنه ليس له سَمِيٌّ، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن

لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ [الإخلاص: ٤]، وكونك تُثْبِتُ الأسماء والصفات **تفصيلًا** وتنفي النقائص والعيوب **إجمالًا** هذا هو **الكمال**.

وعَكَسَ **أهل البدع** مِنَ **المتفلسفة والمتكلِّمين** فصاروا ينفون **نفيًا مُفصَّلًا** ويثبتون **إثباتًا مجملًا**[1]، **يقولون عن اللَّه**: «**ليس له طول، وليس له عرض، وليس له عمق، وليس له دم، وليس له رائحة**»، **وهذا باطل**.

وهذا يُنافِي الأدبَ مع اللَّه ﷻ؛ لو جاء رجل ـ وللَّه المثل الأعلى ـ عند ملك أو أمير وقال: «أيها الرئيس، أنت لست بزبَّال ولا حجَّام ولا كسَّاح، بل أنت كناس» سيُعاقبه عقابا أليما؛ لأنه أساء الأدب معه مع أن كلامه صحيح، ولهذا طريقة **أهل السنة والجماعة** إثبات أسماء اللَّه وصفاته **على وجه التفصيل**، والنفي على **طريق الإجمال** للنقص والتمثيل[2].

ولم يأتِ النفي المفصَّل إلَّا للردِّ على المشركين، قال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ٣] **وفيها**: نفيُ الولد والوالد المتضمن لنفي الفرع والأصل، وهذا نفي مفصَّل؛ للردِّ على المشركين الذين نسبوا الولد للَّه تعالىٰ.

وقول **المؤلف** ﵀ «**ولا يُعْتَقَدُ فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطُّول، والعَرْضُ، والغِلَظُ، والدِّقَّةُ ونحو هذا مما يكون مِثْلُهُ في الخلق**» كلُّ هذا من **التفصيل المجمل** في نفي النقائص والعيوب.

ولا تُثْبَتُ الأعضاء والجوارح ولا تُنْفَى، فلا نقول: «للَّه أعضاء أو جوارح»، ولا نقول: «ليس للَّه أعضاء أو جوارح»؛ هذه الأمور

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٦٦)، (٢٠/١١١، ١١٢).

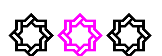
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٦٦)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٢/١٥٦).

لم تَرِدْ فينبغي تركها، والذي حمل **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك تنزيه الرَّبِّ، والتنزيه إنما يكون فيما ورد في الكتاب والسنة.

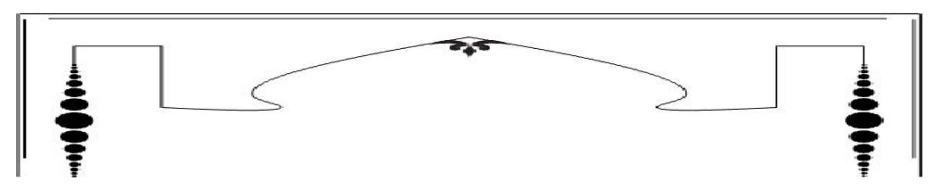
○ قوله: «**فإنه ليس كمثله شيء تبارك وجه رِبِّنَا ذي الجلال والإكرام**» كما قال تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

ولكنَّ هذه الأمور لم يَرِدْ إثباتها ولا نفيها فينبغي السكوت عنها، قال سفيان: كتب رجل إلى **عمر بن عبد العزيز** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يسأله عن القدر فكتب: «أما بعد، أوصيك بتقوى اللَّه، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث الْمُحْدِثُونَ بعد ما جرت به سنته وَكُفُوا مُؤْنَتَهُ، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك بإذن اللَّه عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلَّا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها، فإن السنة إنما سَنَّهَا مَنْ قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق وَالتَّعَمُّقِ، فَارْضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علم وَقَفُوا وببصر نافذ كَفُّوا»[(١)].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ ردٌّ على **الممثِّلة**، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشّورىٰ: ١١] ردٌّ على **المعطِّلة**[(٢)].



(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «لزوم السنة»، رقم (٤٦١٢).
(٢) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٤/ ٤٠٦).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٤ ـ ولا يقولون «إنَّ أسماء اللَّه غيرُ اللَّه» كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء».

الشَّرْح

○ قوله: **«١٤ ـ ولا يقولون «إنَّ أسماء اللَّه غيرُ اللَّه»»** وهذه مسألة «هل الاسم عين المسمَّى أو غيره؟».

وهذه المسألة من المسائل الحادثة التي لم يعرفها **السلف الأوائل من الصحابة والتابعين** ولم يُنْقِلْ عنهم أنهم خاضوا فيها كما **قال الإمام ابن جرير الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم حدث في دهرنا هذا حماقات خاض فيها أهل الجهل والغباء ونوكى الأمَّة[١] والرِّعَاع يتعب إحصاؤها ويمل تعدادها، فيها القول في اسم الشيء أهو هو أم هو غيره؟»[٢]، ثم **قال**: «وأما القول في الاسم أهو المسمَّى أم غير المسمَّى؟، فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتَّبَع ولا قول من إمام فَيُسْتَمَعُ، فالخوض فيه شَيْنٌ، والصمت عنه زين، وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ثناؤه الصادق وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ

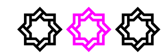
---

(١) النَّوكى: الحمقى. انظر: «لسان العرب» (١٠/ ٥١٠).

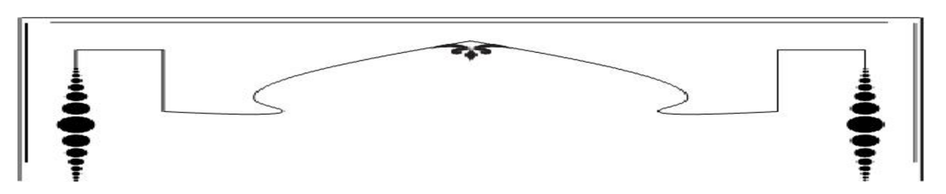
(٢) «صريح السنة» (ص ١٧، ١٨).

بِهَاۖ﴾ [الأعرَاف: ١٨٠]، ويعلم أن ربَّهُ هو الذي على العرش استوى، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، فَمَنْ تجاوز ذلك فقد خاب وخَسِرَ وضلَّ وهلك»[1]، فينبغي ألَّا يُتَكلَّم في مثل هذا؛ فليس فيه أثر يُتَّبَعُ ولا تكلَّم فيه إمام فَيُسْتَمَعُ لقوله.

○ قوله: «**كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء**»، وهؤلاء الذين اطلقوا من **الجهمية والمعتزلة** أن الاسم غير المسمَّى مقصودهم أن أسماء اللَّه غيره، وما كان غيره فهو مخلوق[2].



(١) «صريح السنة» (ص ٢٦، ٢٧).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠٤).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٥ ـ ويُثْبِتُون أنَّ له وجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرةً، وقوةً، وعزَّةً، وكلامًا، لا على ما يقوله أهل الزَّيغ من المعتزلة وغيرهم، ولكن كما قال تبارك وتعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وقال: **﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾** [النِّساء: ١٦٦]، **وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾** [البقرة: ٢٥٥]، **وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾** [فاطر: ١٠]، **وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾** [الذاريات: ٤٧]، **وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾** [فصلت: ١٥]، **وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾** [الذاريات: ٥٨]».

الشَّرح

○ قوله: «**١٥ ـ ويُثْبِتُون**» أي: يُثْبِتُ **أهل السنة والجماعة** للَّه الصفات التي وردت في الكتاب والسنة على ما يليق بجلال اللَّه وعظمته، فيُثْبِتُون «**أنَّ له وجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرةً، وقوَّةً، وعزَّةً، وكلامًا**».

○ قوله: «**لا على ما يقوله أهل الزَّيغ**» **وهم أهل الميل والانحراف عن الحقِّ** «**من المعتزلة**» الذين يَنْفُون الصفات مع إثبات الأسماء[١].

○ قوله: «**و**» يشاركهم في هذا «**غيرهم**» من **الأشاعرة**؛ فهم يُثْبِتُون للَّه الأسماء وسبع صفات فقط ـ وليس الوجه منها ـ ويُنْكِرُون

(١) انظر: «النبوات» لابن تيمية (ص ١٤٣).

البقية[١]، فينفي **المعتزلة والأشاعرة** صفة الوجه للَّه تعالىٰ، وأما **أهل الحقِّ** فيُثْبِتُونه للَّه سبحانه كما يليق بجلاله وعظمته.

○ قوله: «**كما قال تبارك وتعالىٰ**: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]»
استدل **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالآيات.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧] دليل لإثبات الوجه والذَّات للَّه تعالىٰ على ما يليق بجلاله وعظمته.

وصفة الوجه من الصفات الذاتية الثابتة للَّه تعالىٰ، ويتأوَّلها **الأشاعرة**، يؤولها بالذات فيقول في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أي: ذاته، وتجدون هذا في «تفسير الجلالين»[٢] وغيره، وقصدهم بذلك إنكار للوجه.

○ قوله «**وسمعًا، وبصرًا**» قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسرَاء: ١]، **وفي هذا**: دليل على إثبات اسم السميع والبصير للَّه تعالىٰ، وإثباتِ **صفة السمع والبصر** له سبحانه؛ لأن أسماء اللَّه مُشتقَّةٌ وليست جامدة، فكلُّ اسم مُشْتَمِلٌ على صفة، اسم «**اللَّه**» مُشْتَمِلٌ على صفة الألوهية، و«**السميع**» مُشْتَمِلٌ على صفة السمع، و«**البصير**» مُشْتَمِلٌ على صفة البصر، و«**العليم**» مُشْتَمِلٌ على صفة العلم، و«**الرحيم**» مُشْتَمِلٌ على صفة الرحمة، و«**القدير**» مُشْتَمِلٌ على صفة القدرة، وهكذا كلُّ اسم من أسماء اللَّه يدل على صفة.

أما الصفة فلا يُشتقُّ منها اسم، فلا نقول في صفة النزول «مِنْ أسماء اللَّه النازل»، ولا في صفة الرضا: «مِنْ أسماء اللَّه الراضي»، ولا في صفة الغضب: «مِنْ أسماء اللَّه الغاضب»؛ فالصفات لا يُشتقُّ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٨، ٣٥٩).
(٢) «تفسير الجلالين» (ص ٧١٠).

منها أسماء، ولكنَّ الأسماء مُشْتَمِلَةٌ على الصفات.

○ قوله: «**وقال:** ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النِّسَاء: ١٦٦]، **وقال:** ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]» فيهما: إثبات صفة **العلم** للَّه تعالىٰ.

○ قوله: «**وقدرة**» كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فَاطِر: ٤٤]، وفي الدعاء عند الاستخارة: «**فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**»[1] وفيه: إثبات صفة **القُدْرَةِ والعلم** له سبحانه.

○ قوله: «**وقوَّةً**» كما في الآيتين اللَّتَيْنِ استدل بهما **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**وقال:** ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت: ١٥]، **وقال:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذَّارِيَات: ٥٨]» **وفيهما:** إثبات صفة **القوة** للَّه تعالىٰ.

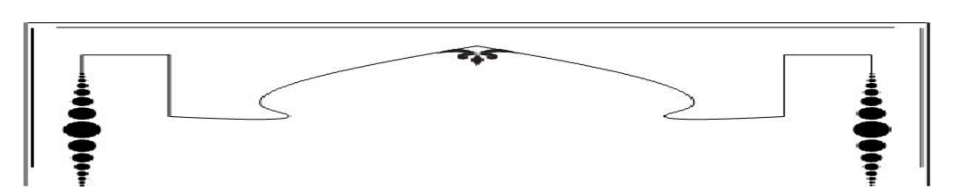
○ قوله: «**وعزَّةً**» كما في الآية التي استدل بها **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**وقال:** ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فَاطِر: ١٠]» وقال تعالىٰ في الآية الأخرى: ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾﴾ [النِّسَاء: ١٣٩]، **وفيهما**: إثبات صفة **العِزَّة** للَّه تعالىٰ.

○ قوله: «**وكلامًا**» كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النِّسَاء: ١٦٤]، **وفيها**: إثبات صفة **الكلام** للَّه تعالىٰ، وتأتي.

○ قوله: «**وقال:** ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذَّارِيَات: ٤٧]» أي: بقوة وقدرة، وهذه ليست من آيات الصفات، كما قال تعالىٰ عن داود ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: ١٧] ﴿ٱلْأَيْدِ﴾ القوة.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب «ما جاء في التطوع مثنى مثنى»، رقم (١١٦٢) من حديث جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٦ ـ فهو تعالىٰ ذُو العلم، والقوَّة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ٣٩﴾ [طه: ٣٩]، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٠﴾ [النحل: ٤٠]».

الشَّرْحُ

❍ قوله: «**١٦ ـ فهو تعالىٰ**» عليم، وأثر الصفة أنه «**ذُو العلم**» فهو سبحانه عليم ذو علم بخلقه محيطٌ بهم.

❍ قوله: «**والقوَّة**» فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قويٌّ ذو قوة.

❍ قوله: «**والقدرة**» فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قدير ذو قدرة.

❍ قوله: «**والسمع**» فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سميع ذو سمع.

❍ قوله: «**والبصر**» فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصير ذو بصر.

❍ قوله: «**والكلام**» فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُتَّصِفُ بالكلام، يتكلَّم سبحانه إذا شاء بما يشاء كيف يشاء، وتأتي الآيات التي استدل بها **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ.

❍ قوله: «**كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ٣٩﴾ [طه: ٣٩]**» عنى بقوله ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ ٣٩﴾ بمرأى مِنِّي ومحبة وإرادة.

❍ قوله: «**﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]**» قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمرأى مِنَّا.

وتُؤخَذُ صفة العينين مِنْ أحاديث الدجال، **ومنها**: ما في «الصحيحين»[١] عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ «كَافِرٌ»**»، فالدَّجال أعور العين اليمنى والله تعالىٰ ليس بأعور، بل له ﷻ عينان سليمتان.

○ قوله: «**وقال:** ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]» فيها: إثبات صفة الكلام للَّه تعالىٰ.

○ قوله: «**وقال:** ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]» وفيها: إثبات صفة الكلام للَّه ﷻ.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ إخبار بأن اللَّه شَرَّفَ **موسى عليه الصَّلاة والسَّلام** بكلامه، وأكَّدَه بالمصدر ﴿تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ لنفي التأويل.

وشقَّتِ الآيات التي فيها أن اللَّه يتكلَّم على **الجهمية** حتى تمنى **بعضهم** أن يمحوا آيات صفة الكلام من القرآن ـ والعياذ باللَّه ـ، بل حَرَّفَ **بعضهم** قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤] وقرأها «**وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَى تَكْلِيمًا**» فجعل اللهَ هو المُكَلَّمُ وموسى هو المُتكلِّمُ حتى ينفي عن الرَّبِّ صفة الكلام، وتأوَّل **بعضهم** قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحًا[٢].

ونقول لهم: كيف تصنعون بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب «ذكر الدجال»، رقم (٧١٣١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٩٣٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٥).

وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]!، ولكن ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾ [المائدة: ٤١]، فلا حيلة في مَنْ أضلَّهُ اللَّه.

○ قــولــه: «وقـــال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النّحل: ٤٠]» في هذه الآية عدة صفات؛ ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ﴾ إثبات صفة القولِ للَّه تعالىٰ، ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ إثبات صفة الإرادة للَّه تعالىٰ، ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ إثبات صفة القول للَّه تعالىٰ.

وفي قوله: ﴿كُن﴾ دليل على أن الكلام يكون بحروف.

وفي الآية: دليل على أن اللَّه لا يستعصي عليه شيء، فإذا أراد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيئًا خلقه بكلمة «كُنْ».

وفيها: أن الكلام صفة من صفات اللَّه ليس بمخلوق.

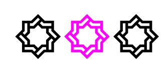
وفيها: ردٌّ على **الجهمية** الذين يزعمون أن كلام اللَّه مخلوق ـ تعالىٰ اللَّه عن ذلك ـ؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النّحل: ٤٠] فهو سبحانه يخلق الخلق بكلامه، فأعلمنا جلَّ وعلا أنه يُكَوِّنُ كُلَّ مُكَوَّنٍ من خلقه بقوله ﴿كُن﴾، وقوله ﴿كُن﴾ هو كلامه الذي به يكون الخلق.

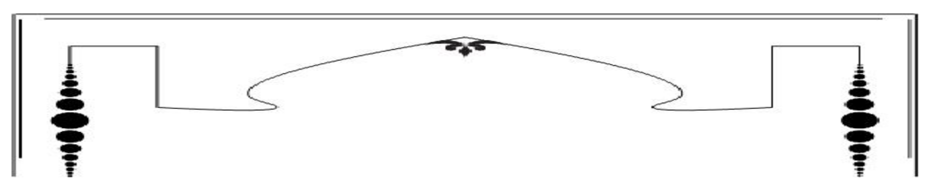
وقال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤] ففرَّق بين خلقه وأمره بالواو الذي هو حرف الفصل بين الشيئين المتغايرين فدلَّ على أن قَوْلَهُ غير خلقه، فكلامه ﷻ الذي به يكون الخلق غير الخلق الذي يكون مُكَوَّنًا بكلامه[1].

(١) انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٣٩١).

مسألة يجب التنبيه عليها :

يدعو بعض الأئمة في رمضان وغيره «يا مَنْ أمره بين الكاف والنون» وهذا خطأ؛ كيف يكون الأمر بين الكاف والنون؟!، إذا فَصَلْتَ الكاف عن النون لم يَصِرْ أمرًا؛ فالكاف حرف والنون حرف، ثم مِنْ أين أتيت بهذا الدعاء؟!، هذا **باطل**؛ فليس أمر اللَّه بين الكاف والنون بل أمره بالكاف والنون بنصِّ الآية: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النّحل: ٤٠].





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٧ ـ ويقولون ـ ما يقوله المسلمون بأسْرِهم ـ: «ما شاء اللَّه كان، وما لم يشاء لا يكون»، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]».

الشَّرْحُ

○ قوله: «**١٧ ـ ويقولون**» يعني: يقول **أهل السنة والجماعة** ويعتقدون «**ـ ما يقوله المسلمون بأسْرِهم ـ: «ما شاء اللَّه كان، وما لم يشاء لا يكون»، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾** [الإنسان: ٣٠]» وقال تعالىٰ في آية أخرى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، **وفيهما**: إثبات المشيئة للَّه ﷻ، وأنَّ مشيئةَ العبد تابعةٌ لمشيئة اللَّه تعالىٰ.

ومراد **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك بيان معتقد **أهل السنة والجماعة** والردُّ على **المعتزلة** الذين يقولون: إن اللَّه أراد من العباد الطاعاتِ ولكنَّ **بعضهم** أراد المعاصي فوقعت مشيئة العبد ولم تقع مشيئة اللَّه، وهذا **باطل**.

وقد حصلت لهم شُبْهَةٌ، **فهم** يرون أن اللَّه تعالىٰ لم يُرِدِ المعاصي **قدرًا وكونًا**؛ لأنهم ليس عندهم إلَّا إرادة واحدة وهي **الإرادة الدينية الشرعية** وأنكروا **الإرادة الكونية**، ويقابلهم **الجبرية** ـ وهم **الأشاعرة** ـ فلم يُثْبِتُوا إلَّا **الإرادة الكونية** وأنكروا **الإرادة الدينية**

الشرعية[١]، **وعقيدة أهل السنة والجماعة** أن الإرادة نوعان: **إرادةٍ كونية قدرية** تُرادِف المشيئة، **وإرادةٍ دينية شرعية** تُرادِف المحبة والرضا[٢].

يقول **المعتزلة**: إن اللَّه أراد من العباد الطاعات وأراد **بعضهم** المعاصي فوقعت مشيئة العبد ولم تقع مشيئة اللَّه، فهم لا يقولون: «قد يشاء اللَّه شيئًا ولا يكون» بل عندهم أن اللَّه تعالىٰ شاء الطاعةَ من العبد وشاء العبدُ المعصية، وهذا **باطل**؛ لأن **الإرادة الكونية القدرية** لا يتخلَّف مرادها، ولا يمكن أن يقع في ملك اللَّه ما لا يُرِيد.

وشبهة المعتزلة والقدرية: أن اللَّه شاء الإيمان من الكافر ولكنَّ الكافر شاء الكفر، فرُّوا إلى هذا لئلا يقولوا: «شاء الكفر من الكافر وعَذَّبَه عليه»، ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار؛ فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شرٌّ منه؛ فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة اللَّه تعالىٰ، فإن اللَّه قد شاء الإيمان منه ـ على قولهم ـ والكافر شاء الكفر فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة اللَّه تعالىٰ، وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه بل هو مخالف للدليل[٣].

وردَّ **أهل السنة والجماعة** عليهم، **وقالوا**: يلزم على قولكم هذا أمور فاسدة:

منها: أن تغلب مشيئة العبد مشيئة الرَّبِّ ـ تعالىٰ اللَّه عما يقولون عُلُوًّا كبيرًا ـ.

ومنها: أن يقع في مُلْكِ اللَّه ما لا يُرِيد، فاللَّه يريد الطاعة من

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٦٣، ٦٤).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٨٧، ١٨٨).
(٣) انظر: شرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٢٧٧).

العبد والعبد يريد المعصية فيقع في ملك اللَّه ما لا يريد، وهذا من أبطل الباطل.

ومنها: أنه يلزم من ذلك وصف اللَّه بالعجز.

ومنها: أن اللَّه تعالىٰ شاء شيئًا ولا يكون ويكون شيئًا آخر لا يشاؤه اللَّه ـ وهي المعاصي ـ.

ويقال ردًّا على شبهتهم: إن اللَّه ﷻ أراد وقوع الكفر والمعاصي وخلقها لما يترتَّب عليها مِنْ حكم وأسرار ـ فهي ليست مرادة لذاتها ـ بل أرادها الحكم، **فمنها**: أنَّ خلق اللَّه للكفر والمعاصي يحصل به وجود المتضادات والمتقابلات، فوجود الكفر والمعاصي يقابل الطاعات والإيمان كما الليل والنهار متقابلات والحرُّ والبرد.

ومنها: أنه يترتَّب على خلق اللَّه للكفر والمعاصي حصول العبوديات المتنوعة؛ فلولا خلق اللَّه لهما لَمَا وُجِدَتْ عبودية الجهاد في سبيل اللَّه الذي هو مِنْ أحبِّ العبادات إليه سبحانه، ولولا خلق اللَّه لهما لَمَا وُجِدَتْ عبودية الدعوة إلى اللَّه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والولاء والبراءة وعبودية التوبة التي هي من أفضل العبادات للَّه، ولَمَا ظهر اسم اللَّه التواب والغفور والرحيم وكذلك الجبار والمنتقم والعزيز.

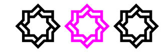
والذي يُضاف إلى اللَّه هو الخلق وهو مبنيٌّ على الحِكَم والأسرار، والذي يُضاف إلى العبد المباشرة والتَّسبُّب والفعل، فالكفر والمعاصي خير بالنسبة إلى اللَّه؛ لأنه خلقها لحِكَمٍ وأسرارٍ، وهما شرٌ بالنسبة للعبد؛ لأنها ضَرَّتْهُ وعُذِّبَ بسببها.

مثال: ـ وللَّه المثل الأعلى ـ، الغيث والمطر الذي ينفع اللَّه به

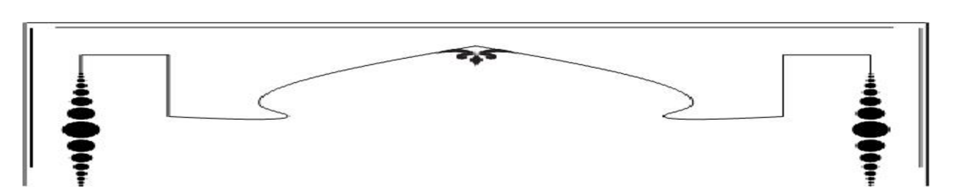
البلاد والعباد ويحيي به الأرض بعد موتها وهو سبب في حياة الأبدان والبهائم ووجود المياه في الآبار، هذا الغيث والمطر خير بالنسبة لعامَّة الناس وقد يكون شرًّا على بعضهم فتتهدم منازلهم وقد يجري الوادي ويموت فيه بعضهم، فهل يُقال: «إن الغيث شرٌّ؛ لأن بعض الناس يموت بسببه أو لأنه بعض المنازل تتهدم؟!» بل يُقال: إنه خير ورحمة لكنه حصل فيه ضرر لبعض الناس، كذلك الكفر والمعاصي؛ فالخلق والإيجاد مبني على الحِكَم والأسرار، فهو خيرٌ بالنسبة إلى اللَّه وشرٌّ بالنسبة إلى العبد، وهذا هو معنى قوله فيما روى مسلم في صحيحه[1] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قال: «**لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»، فالشَّرُّ المحضُّ الذي لا حكمة في إيجاده وتقديره لا يُنسب إلى اللَّه.

فتبين أن الكفر والمعاصي مرادة للَّه **كونًا وقدرًا** لا لذاتها إنما لما يترتَّب عليها مِنَ الحِكَم والأسرار، وللَّه المثل الأعلى، كالمريض يكتب له الطبيب دواء مُرًّا يقول: «هذا فيه علاجك وسبب في عافيتك وشفائك»، فيُقدِمُ المريض على شُرْبِ الدواء المُرِّ ليس حُبًّا في ذات الدواء المُرِّ بل لما يترتب عليه من الشِّفاء.

ولولا خلق اللَّه لإبليس فأين عبودية الجهاد في سبيل اللَّه وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى اللَّه والتوبة.



(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافر وقصرها، رقم (٧٧١).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٨ ـ ويقولون: لا سبيل لأحد أن يَخْرُجَ عَنْ علم اللَّه، ولا أن يغلب فعلُهُ وإرادتُهُ مشيئةَ اللَّه، ولا أن يُبَدِّلَ علم الله؛ فإنه العالِمُ لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغْلَبُ».

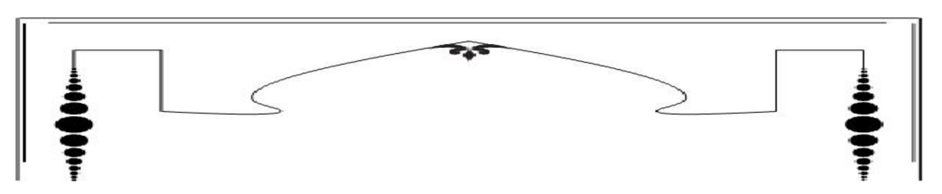
الشَّرْحُ

○ قوله: «١٨ ـ ويقولون» يعني: أهل السنة والجماعة «لا سبيل لأحد أن يَخْرُجَ عَنْ علم اللَّه» وهذا أمر **مجمع عليه** عند المسلمين؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٧٥﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝١٢﴾ [الطلاق: ١٢]، ومَنْ قال: «إن هناك شيء يخرج عَنْ علم اللَّه» فقد نسب إلى اللَّه الجهلَ، ومَنْ نسب إلى اللَّه الجهلَ كَفَرَ.

○ قوله: «ولا أن يغلب فعلُهُ وإرادتُهُ مشيئةَ اللَّه» يقولون: لا سبيل إلى أن يغلب فعلُ أحدٍ وإرادتُهُ مشيئةَ اللَّه.

وهذا في الردِّ على **المعتزلة** الذين يقولون: «إنَّ اللَّه يُرِيد الطاعاتِ من العاصي ويُرِيد العاصي المعصيةَ، فتغلب إرادتُهُ إرادةَ اللَّه»، وهذا **باطل**، وتقدَّم ذلك، ولم يُكفِّرهم **العلماء** للشُّبُهَةِ التي حصلت لهم، بل **قالوا**: إنهم مبتدعة.

○ قوله: «ولا أن يُبدِّلَ علم اللَّه» وهذا لا شكَّ فيه؛ «فإنه العالِمُ لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغْلَبُ» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا لا شكَّ فيه **مجمع عليه** عند **أهل السنة والجماعة**.



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٩ ـ ويقولون: القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، وإنه كيفما تَصَرَّف بقراءة القارئ له وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، مَتْلُوًّا بالألسُنِ، مكتوبًا في المصاحف غير مخلوق، ومَنْ قال بخلق اللفظ بالقرآن يُرِيد به القرآن فقد قال بخلق القرآن».

الشَّرْح

○ قوله: «١٩ ـ ويقولون» يعني: يقول أهل السنة والجماعة: «القرآن كلام اللَّه غير مخلوق» كلام اللَّه ـ حروفه ومعانيه كلُّهَا ـ مُنزَّلٌ غير مخلوق؛ لأن اللَّه تعالىٰ تكلَّم بالقرآن، وسَمِعَهُ جبرائيل عليه السلام مِنَ اللَّه عز وجل، ونزل به جبرائيل عليه السلام على قلب النبي ﷺ كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٩٢-١٩٤]..

وتكلَّم اللَّه به بحرف وصوت، حرفٍ يُسْمَعُ؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠]، و﴿كُن﴾ فِعْل أمْر يتكون من حرفين.

○ قوله: «وإنه كيفما تَصَرَّف بقراءة القارئ له وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، مَتْلُوًّا بالألسُنِ، مكتوبًا في المصاحف غير مخلوق» إذا قرأه القارئ يُقال: «كلام اللَّه مقروء»، وإذا سَمِعَهُ السامع يُقال: «كلام اللَّه مسموع»، وإذا حفظه الحافظ يُقال: «كلام اللَّه محفوظ في الصدور»، وإذا تلاه القارئ يُقال: «كلام اللَّه مَتْلُوٌّ بالألسن»،

وإذا كتبه الكاتب يُقال: «كلام اللَّه مكتوب»[(١)]، فالقرآن كلام اللَّه غير مخلوق، وهو كلام اللَّه حيث تُلِي وحيث كُتِبَ، وهو قرآن واحد وكلام واحد وإن تنوعت الصور التي يُتلى فيها ويُكتب مِنْ أصوات العباد ومدادهم؛ فإن الكلام كلام مَنْ قاله مبتدئًا لا كلام من بَلَّغَهُ مؤدِّيًا[(٢)].

○ قوله: **«ومَنْ قال بخلق اللفظ بالقرآن»** يعني مَنْ قال: لفظُ القرآنِ مخلوقٌ[(٣)] **«يُرِيد به القرآنَ فقد قال بخلق القرآن»**.

والقول بخلق القرآن هو قول **المعتزلة**، يقولون: القرآن مخلوق لفظه ومعناه[(٤)]، وهذا **كفر وضلال**، **والمعتزلة** طوائف متعددة لهم تفصيلات في هذا، لكن يجمعها أنهم يقولون بخلق القرآن، والمأثور عن **أحمد**[(٥)] **وعامَّة أئمة السنة والحديث** أنهم كانوا يقولون: «مَنْ قال: «القرآن مخلوق» فهو كافر»[(٦)].

وأمَّا **الأشاعرة** ـ الذين هم أقرب الطوائف إلى **أهل السنة** ـ فيقولون عن القرآن أنه كلام اللَّه، والكلام عندهم هو أحد الصفات السبع التي يُثْبِتُونها ـ لكنهم لم يُثْبِتُوها على وجهها ـ فقالوا: «نُفرِّق بين اللفظ والمعنى، الحروف والألفاظ مخلوقة، والمعاني غير

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٨٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٤١).

(٣) **قال ابن تيمية**: «واللفظ في الأصل مصدر لفظ يَلْفِظُ لفظًا، وكذلك التلاوة والقراءة مصدران، لكن شاع استعمال ذلك في نفس الكلام الْمَلْفُوظِ الْمَقْرُوءِ الْمَتْلُوِّ وهو المراد بـ«اللفظ» في اطلاقهم، فإذا قيل: «لفظي ـ أو اللفظ ـ بالقرآن مخلوق» أشعر أن هذا القرآن الذى يَقْرَؤُهُ وَيَلْفِظُ به مخلوق». «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠٧).

(٤) انظر: «جامع الرسائل» لابن تيمية (ص ١٦٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٤٨).

(٥) «السنة» لعبد اللَّه بن أحمد رقم (١).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٧).

مخلوقة»[١]، فوافقوا **المعتزلةَ** في اللفظ أنه مخلوق، ووافقوا **أهلَ السنة** في المعنى أنه غير مخلوق، وعادة **الأشاعرة** أنهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

قال الأشاعرة: ألفاظ القرآن وحروفه ليست هي القرآن بل هذا دليل على القرآن، وسُمِّيَ به القرآن مجازًا؛ لأنه يتأدَّى به كلام اللَّه، واضطر اللَّه جبريل اضطرارًا ففَهِمَ المعنى القائم بنفسه ثم عَبَّرَ به عمَّا في نفس الرَّبِّ[٢]، فجعلوا الرَّبَّ ـ والعياذ باللَّه ـ أبكمًا لا يتكلَّم.

وشُبْهَتُهُمْ أنه لو تكلَّم بحروف وألفاظ صارت حادثة في ذاته والرَّبُّ مُنَزَّهٌ عن الحدوث، ولهذا **بعض الأشاعرة** لا يرى أن المصحف له احترام وحُرْمَةٌ؛ لأنه ليس فيه كلام اللَّه، بل هو حروف وألفاظ يتأدَّى به كلامه.

واستدل **الأشاعرة** على أن الكلام اسم للمعنى دون اللفظ بقول الشاعر **الأخطل** النصراني:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا[٣]

أي: هذا الكلام في الفؤاد ـ أي: في القلب ـ، أما اللسان فهو دليل على ما في القلب، فكذلك القرآن دليل على ما في نفس اللَّه مِنَ المعنى، وهذا من **أبطل الباطل**، **والصواب** الذي دلت عليه اللغة وقرره **المحققون** أن الكلام اسم للفظ والمعنى كما أن «الإنسان» اسم للروح والجسد[٤].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٢٢١)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٧٨).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٢٠، ١٢١).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٩٦).
(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٣٩).

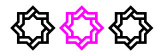
قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطية»[(١)] ـ وهي عقيدة عظيمة مختصرة في معتقد **أهل السنة والجماعة** ـ: «**ومِنَ الإيمان باللَّه وكُتُبِهِ**: الإيمان بأن القرآن كلام اللَّه مُنزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن اللَّه تكلَّم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام اللَّه حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكايةٌ عن كلام اللَّه أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام اللَّه تعالىٰ حقيقة؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مُبلِّغًا مؤدِّيًا، وهو كلام اللَّه حروفه ومعانيه، ليس كلام اللَّه الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف».

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مقالته المشهورة «مَنْ قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو **جهمي**، ومَنْ قال: «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فهو **مبتدع**»[(٢)]، وأراد رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك سدَّ الباب؛ لأن **بعض الناس** يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» ويقصد باللفظ الملفوظ، فيقع في المحظور وهذا هو قول **الجهمية**، ومَنْ قال «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فهو مُبتدع؛ لأنه قد يُراد باللفظ غير الملفوظ فهذا قول مبتدع؛ لأنه خلاف قول **أهل السنة والجماعة**، وقرَّر **الإمام البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصحيح» أن ألفاظ العباد في القرآن وحروفهم وأداؤهم مخلوقة؛ لأن العبد مخلوق وكلامه مخلوق، فاللفظ حينما يُقرأ اللفظ لفظ القارئ ولكنَّ الكلام كلام البارئ، فكلام اللَّه غير مخلوق، وأما العبد فألفاظه وحروفه مخلوقة، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة،

(١) «العقيدة الواسطية» (ص ٣٠).
(٢) «السنة» لعبد اللَّه بن أحمد رقم (١٨١).

وبَوَّبَ رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: باب «قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم»، وذكر حديث الخوارج «**يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ وَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**»(١) فأضاف أفعالهم إليهم فدل على أنها مخلوقة، وصار **بعض الناس** يظن أن **البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ خالف **أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ **وغيره** من أئمة السنة، وجرت **للبخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ محنة بسبب ذلك حتى زعم **بعض الكذَّابين** أن **البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ لما مات أمر **أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ ألَّا يُصلِّي عليه، وهذا **كذب ظاهر**(٢).

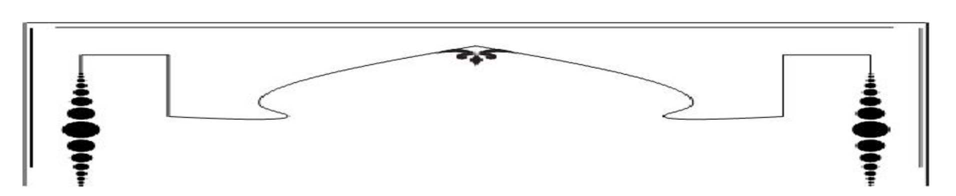
والصواب أنه ليس هناك خلاف بينهما، كلاهما إمام **لأهل السنة**، لمَّا **قال الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو **جهمي**، ومَنْ قال «غير مخلوق» فهو مبتدع» أراد أن يَسُدَّ الباب نفيًا وإثباتًا، وفَصَّلَ **الإمام البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ ومَيَّزَ بين ما يقوم بالرَّبِّ فهو كلامه غير مخلوق، وما يقوم بالعبد فهو مخلوق، وكلٌّ منهما مصيب.



---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب «قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم»، رقم (٧٥٦٢)، ومسلم، كتاب الزكاة، رقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٥٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٠ ـ ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلَّا اللَّه ﷻ، وإنَّ أَكْسَاب العبادِ كلَّهَا مخلوقة لله، وإنَّ اللَّه يهدي مَنْ يشاء ويُضِلُّ مَنْ يشاء، لا حُجَّةَ لِمَن أضلَّهُ اللَّه ﷻ ولا عُذْرَ كما قال اللَّه ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩]، **وقال:** ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠]، **وقال:** ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، **وقال:** ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ﴾ [الحديد: ٢٢]، **ومعنى** ﴿نَّبْرَأَهَآ﴾**: نخلقها بلا خلاف في اللغة، وقال مُخْبِرًا عن أهل الجنة:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]، **وقال:** ﴿لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ﴾ [الرعد: ٣١]، **وقال:** ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢٠ ـ ويقولون» يعني: أهل السنة والجماعة: «إنه لا خالق على الحقيقة إلَّا اللَّه ﷻ»** بل هذا هو قول المسلمين جميعًا يقولون: «لا خالق إلَّا اللَّه» كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢].

ومَنْ قال: «إن هناك خالق مع اللَّه» أو «إن هناك مُدَبِّرٌ مع اللَّه»

فهو كافر؛ لأنه أشرك بالربوبية.

○ قوله: «وإنَّ أَكْسَاب العبادِ» يعني: أعمالهم من الطاعات والمعاصي «كلَّهَا مخلوقة لله» خلافًا **للمعتزلة** الذين يُنْكِرُون أن يكون اللَّه تعالىٰ خالق أفعال العباد؛ لأن هذا من الظلم بزعمهم «واللَّه تعالىٰ عَدْلُ لا يَظْلِمُ، ولم يُرِدْ سبحانه وجود شيء من الذنوب لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته كما فعلوه عاصين لأمره، وهو لم يخلق شيئًا من أفعال العباد لا خيرًا ولا شرًّا بل هم أحدثوا أفعالهم، فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها فعاقبهم بأفعالهم ولم يظلمهم»، هذا قول **القدرية** من **المعتزلة وغيرهم، وهؤلاء** عندهم لا يتم تنزيهه عن الظلم إن لم يُجْعَلْ غير خالق لشيء من أفعال العباد، بل ولا قادر على ذلك[(١)]، وهذا من **أبطل الباطل**[(٢)]**، ولولا هذه الشُّبْهَةِ لكفروا.**

وأَكْسَابُ العباد مخلوقة للَّه، واللَّه تعالىٰ يُثِيب على العمل القليل، وقد يُعذِّب ﷻ على المعصية وقد يعفو عنها، ولا يلزم إنفاذ الوعيد كما يقول **المعتزلة**؛ فمن **أصولهم الخمسة إنفاذ الوعيد في الآخرة**، وأن اللَّه لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة ولا يُخْرِجُ منهم أحدًا من النار[(٣)]، ولا يجب إنفاذ الوعيد بل يجوز العفو عن أهل الكبائر، واللَّه تعالىٰ توعَّد صاحب الكبيرة فقد يُعذِّبه وقد يعفو عنه فهو تحت مشيئته ﷻ، فإن كان الإنسان يُمْدَحُ بكونه يُنْجِزُ الوعد ويُخْلِفُ الوعيد ويعفو فاللَّه ﷻ أولى وأكرم.

---

(١) «جامع الرسائل» لابن تيمية (١/ ١٢٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٤٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٠)، (١٣/ ٣٥٨).

○ قوله: «وإنَّ اللَّه يهدي مَنْ يشاء» برحمته وفضله «ويُضِلُّ مَنْ يشاء» بِعَدْلِهِ وحكمته.

وفي هذا أيضًا: الردُّ على **المعتزلة** الذين يقولون: «إن اللَّه لا يقدر أن يهدي ضالًّا ولا أن يُضِلَّ مهتديًا»؛ فالعبد هو الذي يهدي نفسَهُ أو يُضِلُّهَا، وهذا من **أبطل الباطل**؛ بل اللَّه يهدي من يشاء ويُضِلُّ من يشاء، وليس هناك أحد يهدي مع اللَّه ولا يُضِلُّ معه، ولولا ما لديهم من شُبُهَاتٍ لكفروا، وهناك مَنْ كَفَّرَهم.

ولهذا لا يقول **المعتزلة**: «اللَّه على كلِّ شيء قدير»، بل يقولون: «اللَّه على ما يشاء قدير»، فإذا وجدتَ في بعض الرَّسائل «واللَّه على ما يشاء قدير» فقصدهم به إخراج أفعال العباد عن خلق اللَّه ﷻ[1]، ويقول **أهل السنة**: «اللَّه على كلِّ شيء قدير» حتى أفعال العباد قديرٌ عليها.

○ قوله: «لا حُجَّةَ لِمَن أضلَّهُ اللَّه ﷻ ولا عُذْرَ»؛ لأنَّ اللَّه تعالىٰ أعْذَرَ إليه فأعطاه العقل والسمع والبصر والفؤاد ومَكَّنَهُ فلا عذر له.

وقد كَلَّفَ اللَّه تعالىٰ المستطيعَ ولم يكلِّفِ العاجزَ؛ قال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] أي: ما أطقتم وبلغ إليه جهدكم، وأوجب النبي ﷺ على الصحيح، أن يُصلِّيَ قائمًا، والمريضِ أن يُصلِّيَ قاعدًا، وإذا عجز عن القعود صَلَّى على جنبه، ففي «صحيح البخاري»[2] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»، وكذلك أيضًا يُفرِّقُ العباد بين

(١) انظر: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٣/ ٢٣٠).
(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١١).

القادر والعاجز، فإذا كان عند الإنسان عبدان عبدٌ أعمى وعبدٌ مبصِر فيأمر المبصرَ بأن يُشكل المصحف وينقطه ولا يؤمر الأعمىَ؛ لأنه لا يبصر، فاللَّه تعالىٰ لم يُكلِّفِ العباد إلَّا بما يستطيعون فلا عذر لمن أضلَّهُ اللَّه ولا حُجَّةٌ؛ لأنه عَلِمَ الحقَّ وعَرَفَهُ وتركه وعدل عنه.

○ قوله: «**كما قال اللَّه ﷻ**: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٤٩﴾ [الأنعام: ١٤٩]» ولكنه لم يشأ ذلك، فله تعالىٰ الحكمة البالغة في جعلهم مؤمنين وكافرين، وهذه الآية ردٌّ على **المعتزلة**.

○ قوله: «**وقال**: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠]» فالأمر كلُّهُ له بَدْؤُهُمْ وإعادتهم وهداية مَنْ هدى منهم وإضلال مَنْ أضل منهم، وليس في شركائهم من يفعل شيئًا من ذلك[(١)].

○ قوله: «**وقال**: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]» أي: هَيَّأْنَاهُمْ لها وبعمل أهلها يعملون؛ فإنه تعالىٰ لما أراد أن يخلق الخلق عَلِمَ ما هم عاملون قبل كونهم، فكتب ذلك عنده في كتاب قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة كما ورد في «صحيح مسلم»[(٢)(٣)]، فاللَّه تعالىٰ هو الهادي يهدي مَنْ يشاء بحكمته، وهو المُضِلُّ يُضِلُّ مَنْ يشاء بِعَدْلِهِ.

○ قوله: «**وقال**: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]» ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ وهو

---

(١) «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ١٠٣١).
(٢) يأتي تخريجه في (ص ١٩٢).
(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٦٩).

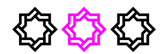
اللوح المحفوظ، «**ومعنى ﴿نَّبۡرَأَهَآۚ﴾: نخلقها**(١) **بلا خلاف في اللغة**».

○ قوله: «**وقال مُخْبِرًا عن أهل الجنة:** ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]» فاللَّه تعالىٰ هو الذي مَنَّ علينا بالهداية، ولولا هداية اللَّه لنا ما كنا لنهتدي.

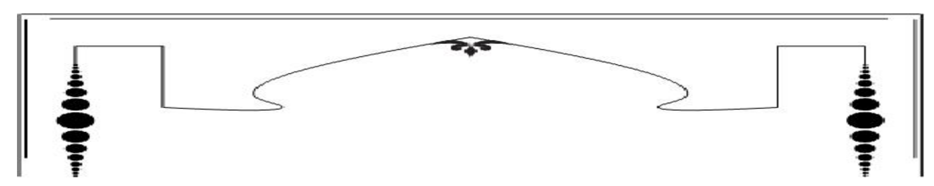
○ قوله: «**وقال:** ﴿لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۗ﴾ [الرّعد: ٣١]» ولكن اقتضت حكمته أن يهدي بعضهم ويَخْذُلَ البعض، فيهدي مَنْ يشاء ويُضِلُّ مَنْ يشاء.

○ قوله: «**وقال:** ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ﴾» أي: لجعلهم مسلمين، لكن اقتضت حكمته سبحانه أنهم كما قال اللَّه: «﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾ [هُود: ١١٨-١١٩]» قوله ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ﴾ [هُود: ١١٨] أي: ولا يزال الناس مختلفين في أديانهم وأهوائهم على أديان ومِلَلٍ وأهواء شتى إلا من رحم اللَّه فهداهم إلى اتباع ما جاءهم من عند اللَّه.

وكُلُّ هذه النصوص التي ذكرها **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ تدلُّ على ما قرره **أهل السنة والجماعة**.



(١) يقال: «قد برأ اللَّه هذا الشيء» بمعنى: خلقه، فهو بارئه. «تفسير الطبري» (٢٧/ ٢٣٣).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢١ ـ ويقولون: إنَّ الخَيْرَ والشَّرَّ والْحُلْو والمُرَّ بقضاءٍ مِنَ اللَّه ﷻ أمضاه وقدَّرَهُ، لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا إلَّا ما شاء اللَّه».

الشَّرح

○ قوله: **«٢١ ـ ويقولون» يعني: يقول أهل السنة والجماعة «إنَّ الخَيْرَ والشَّرَّ والْحُلْو والمُرَّ بقضاءٍ مِنَ اللَّه ﷻ أمضاه وقدَّرَهُ»** عَلِمَ اللَّه تعالىٰ أولًا كلَّ شيء في الأزل، ثم كَتَبَهُ في اللوح المحفوظ، كَتَبَ الخيْرَ والشَّرَّ والفقرَ والغنى والعِزَّ والذُّلَّ والسَّعادةَ والشَّقاوةَ والحركاتِ والسكونَ والرطبَ واليابسَ والذواتِ والصفاتِ والأفعالَ؛ قال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢]وهو اللوح المحفوظ، وقال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو اللوح المحفوظ، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وفي «صحيح البخاري»[(١)] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كَانَ**

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب «ما جاء في قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الرُّوم: ٢٧]»، رقم (٣١٩١).

اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» والذكر هو اللوح المحفوظ، وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ**: «**اكْتُبْ**»، **قَالَ**: «**رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟**»، **قَالَ**: «**اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»»[١].

وفي «الصحيحين»[٢] عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً**»، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَمْكُثُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟»، فَقَالَ: «**مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»، فَقَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»، ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥-١٠].

وقد عقد **الإمام ابن القيم** رحمه الله في كتابه «شفاء العليل»[٣] بابًا في تنزيه نسبة الشَّرِّ إلىٰ اللَّه، **فقال**: «فتبارك وتعالىٰ عن نسبة الشَّرِّ

---

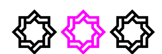
(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «في القدر»، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب «ومن سورة ن والقلم»، رقم (٣٣١٩)، وأحمد (٥/ ٣١٧).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب «موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله»، رقم (١٣٦٢)، ومسلم، كتاب القدر، رقم (٢٦٤٧) ـ واللفظ له ـ.

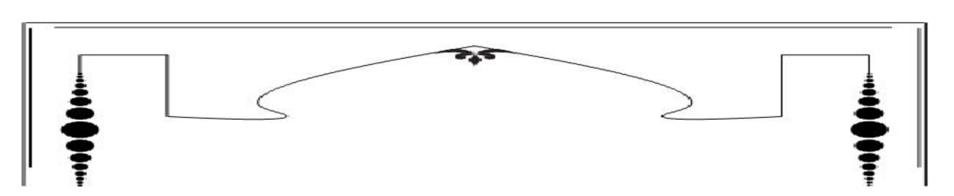
(٣) «شفاء العليل» (ص ١٧٩).

إليه، بل كلُّ ما نُسِبَ إليه فهو خيرٌ، والشَّرُّ إنما صار شرًّا لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أُضِيفَ إليه لم يكن شرًّا، وهو سبحانه خالق الخير والشَّرِّ، فالشَّرُّ في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كلُّهُ»، ولهذا لا يُنْسَبُ الشَّرُّ إلى اللَّه تعالىٰ كما في «صحيح مسلم»(١) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كان يقول في افتتاح الصلاة: «**لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»، يعني: الشَّرُّ المحضُّ الذي لا حكمة في إيجاده وتقديره لا يُنْسَبُ إليه سبحانه، ولهذا أخبر اللَّه تعالىٰ عن الجنِّ أنهم نسبوا الخيرَ إلى اللَّه وأما الشَّرَّ فأتوا به بصيغة المجهول، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ١٠﴾ [الجنّ: ١٠].

○ قوله: «**لا يملكون**» أي: الخلقُ «**لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا**»؛ فاللَّه تعالىٰ هو الذي يُعْطِي هؤلاء النَّفعَ وهؤلاء الضُّرَّ «**إلَّا ما شاء اللَّه**».

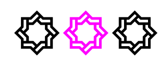


(١) تقدَّم تخريجه في (ص ٦٤).



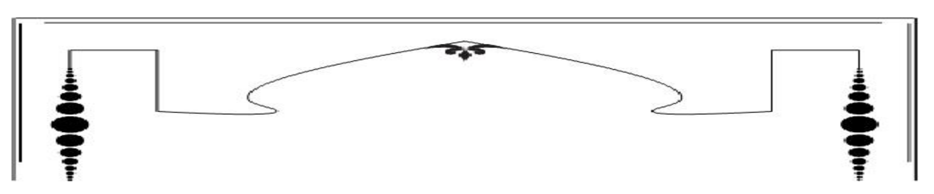
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٢ ـ وإنَّهم فقراءُ إلى اللَّه ﷻ، لا غِنى لهم عنه في كلِّ وقت».



❍ قوله: «**٢٢ ـ وإنَّهم**»أي: العباد «**فقراءُ إلى اللَّه ﷻ، لا غِنى لهم عنه في كلِّ وقت**» كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فَاطِر: ١٥].

۞۞۞



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٣ ـ وإنَّه ﷻ ينزل إلى السماء ـ على ما صحَّ به الخبر عن رسول اللَّه ﷺ ـ بلا اعتقادِ كيفٍ فيه».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢٣ ـ وإنَّه»** أي: ويعتقد **أهل السنة والجماعة** أن الله **«ﷻ ينزل»** كلَّ ليلة **«إلى السماء»** أي: السماء الدنيا **«على ما صحَّ به الخبر عن رسول اللَّه ﷺ»** كما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، يَقُولُ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»**»، وهو من الأحاديث المتواترة[(٢)] قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد، **لا يختلف أهل الحديث في** صحته، ...، وهو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي ﷺ»[(٣)] واتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول[(٤)]، فنُثْبِتُ له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

---

(١) تقدَّم تخريجه في (٣٢).

(٢) **المتواتر**: هو الذي يرويه عدد كثير تستحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى آخره، ويكون مستندًا إلى الحسِّ كرؤية أو سماع، وما دون ذلك فهو **آحاد**. انظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر (ص ٤١ - ٤٣).

(٣) «التمهيد» (٧/ ١٢٨).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٢٢).

النزول كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا على ما يليق بجلاله وعظمته.

□ **مسألة: هل يخلو العرش منه عند النزول أو لا يخلو؟.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أهل الحديث** في هذا على ثلاثة أقوال:

منهم: مَنْ يُنْكِرُ أن يُقال: «يخلو» أو «لا يخلو» كما يقول ذلك **الحافظ عبد الغني**(١) **وغيره**.

ومنهم: مَنْ يقول: «بل يخلو منه العرش»، وقد صَنَّفَ **عبدالرحمن بن منده** مصنفًا في الإنكار على مَنْ قال: «لا يخلو مِنَ العرش» أو «لا يخلو منه العرش»»(٢).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والقول الثالث ـ وهو الصواب**، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها ـ: أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه، وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض بحيث يبقى السقف فوقهم، بل اللَّه مُنزَّهٌ عن ذلك»(٣).

❍ قوله: «**بلا اعتقادِ كيفٍ فيه**» كما قال **الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث جاءه رجل فقال: «يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟»، قال الرواي ـ وهو جعفر بن عبداللَّه ـ: فما

---

(١) **قال**: «ومن قال: «يخلو العرش عند النزول أو لا يخلو» فقد أتى بقول مبتدع ورأي مخترع». «الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (ص ١١٢).

(٢) **قال ابن تيمية**: «وقد صنَّف **أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد اللَّه بن محمد بن منده** مصنفًا في الإنكار على مَنْ قال: «لا يخلو منه العرش»، وسَمَّاهُ «الرد على من زعم أن اللَّه في كلِّ مكان، وعلى من زعم أن اللَّه ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير النزول»». «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٨٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤١٤، ٤١٥).

رأيت **مالكًا** وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء - يعني: العرق -، قال: وأطرق القوم وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسُرِّيَ عن **مالك**، **فقال**: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالًّا»، وأُمِرَ به فأُخْرِجَ[1]، وهذا الجواب من **الإمام مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاستواء شافٍ كافٍ في جميع الصفات مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها[2]، فإذا قال **قائل**: «كيف النزول؟»، **نقول**: «النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، فالنزول معلوم في اللغة العربية، وأما كيفية نزول الرَّبِّ فلا نُكيِّف، ولا نقول: «على كيفية كذا».

وتأوَّلَ **أهل البدع** النزول، **قال بعضهم**: «إنه ينزل أمره، وتنزل رحمته ونعمته»، **وقال بعضهم**: «ينـزل المَلَكُ»، وهذا مِنْ **أبطل الباطل**؛ لأن أمره بما شاء من رحمته ونقمته ينزل بالليل والنهار بلا توقيت ثلث الليل ولا غيره، وكذلك لا يملك المَلَكُ أن يقول: «مَنْ يدعوني فأستجيب له؟»، «مَنْ يسألني فأعطيه؟»، «مَنْ يستغفرني فأغفر له؟»، لا يمكن أن يكون هذا إلَّا مِنَ اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وبهذا يبطل تأويل **المبتدعة** بأن المعنى نـزول أمره أو رحمته أو نـزول المَلَك.

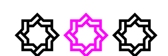
وقد ألَّف **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلفًا في شرح هذا الحديث سَمَّاهُ «شرح حديث النزول».

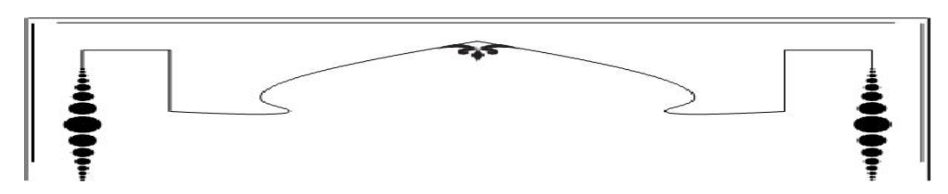
وأصل كتاب **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ جواب عن سؤال في رجلين تنازعا في «حديث النزول» أحدهما مُثْبِتٌ والآخر نافٍ، **فقال**

(١) تقدَّم تخريجه في (ص ٣٦).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤).

المثبت: «ينزل ربنا كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»، **فقال النافي**: «كيف ينزل؟!»، **فقال المثبت**: «ينزل بلا كيف»، **فقال النافي**: «يخلو منه العرش أم لا يخلو؟»، **فقال المثبت**: «هذا قول مبتدع ورأي مخترع»، **فقال النافي**: «ليس هذا جوابي، بل هو حيدة عن الجواب»، **فقال له المثبت**: «هذا جوابك»، **فقال النافي**: «إنما ينزل أمره ورحمته»، **فقال المثبت**: «أمره ورحمته ينزلان كلَّ ساعة والنزول قد وَقَّتَ له رسول اللَّه ﷺ ثلث الليل الآخر»، **فقال النافي**: «الليل لا يستوي وقته في البلاد؛ فقد يكون الليل في بعض البلاد خمس عشرة ساعة ونهارها تسع ساعات، ويكون في بعض البلاد ست عشرة ساعة والنهار ثمان ساعات وبالعكس فوقع الاختلاف في طول الليل وقصره بحسب الأقاليم والبلاد، وقد يستوي الليل والنهار في بعض البلاد، وقد يطول الليل في بعض البلاد حتى يستوعب أكثر الأربع وعشرين ساعة ويبقى النهار عندهم وقت يسير، فيلزم على هذا أن يكون ثلث الليل دائمًا ويكون الرب دائمًا نازلًا إلى السماء»، فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ عن ذلك.

وما ادَّعَاهُ **النافي** ناشئ عن التشبيه والتمثيل بأن شبَّه نـزول الخالق بنـزول المخلوق فأشكل عليه الأمر، أما إذا ألغى مِنْ ذهنه التشبيه والتمثيل فعَلِمَ أن اللَّه تعالىٰ ينزل سبحانه ولا نعرف كيف ينزل؛ فهو فعلٌ يفعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما يليق بجلاله وعظمته ولا نُكيِّف ولا ندري ما الكيفية، فأنتَ في أيِّ مكان مِنْ أرض اللَّه إذا جاء ثلث الليل الآخر فهو وقت التَّنَزُّل الإلهي فتضرعْ إلى اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وادْعُهُ.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٤ ـ ويعتقدون جواز الرُّؤية مِنَ العباد المتَّقين للَّه عز وجل في القيامة دون الدنيا، ووجوبها لمن جُعِلَ ذلك ثوابًا له في الآخرة كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥)﴾ [المطففين: ١٥]، فلو كان المؤمنون كلُّهم والكافرون كلُّهم لا يرونه كانوا بأجمعهم عنه محجوبين.

وذلك من غير اعتقاد التجسيم في اللَّه عز وجل ولا التحديد له، ولكن يرونه جلَّ وعزَّ بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيفٍ».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢٤ ـ ويعتقدون» أي: يعتقد أهل السنة والجماعة «جواز الرُّؤية»** يعني: وقوعها **«مِنَ العباد المتَّقين للَّه عز وجل في القيامة دون الدنيا»** وفي الجنة **«ووجوبها»** بلا شكٍّ **«لمن جُعِلَ ذلك ثوابًا له في الآخرة»**.

والمراد: أن **أهل السنة والجماعة** يُثْبِتُون رؤية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة، وقول **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ **«جواز الرُّؤية»** ضعيف.

ورؤية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة مِنَ المسائل التي اشتد النِّزاع فيها بين **أهل السنة وأهل البِدع**؛ صفة الرؤية وصفة الكلام وصفة العُلُوِّ هذه الصفات الثلاث مِنَ العلامات الفارِقة بينهما، فَمَنْ أثبت هذه الصفات فهو مِنْ **أهل السنة**، ومَنْ نفاها أو نفى بعضها فهو مِنْ **أهل البدع**.

فالمؤمنون يرون ربَّهُمْ يوم القيامة ولا يرونه في الدنيا، فلا يمكن لأحد أن يرى اللَّه في الدنيا؛ لأن العباد لا يستطيعون أن يثبتوا لرؤيته ﷻ.

ولمَّا سَمِعَ موسى ﵇ كلام اللَّه من دون واسطة طمع في رؤيته سبحانه، ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ يعني: لا تستطيع ببشريتك الضعيفة أن تثبت للرؤية، قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف: ١٤٣]، **قيل**: ﴿أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ بأنه لا يراك حي إلَّا مات، ولا يابس إلَّا تدهده[(١)]، وفي «سنن الترمذي»[(٢)] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﵁ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ **قَالَ حَمَّادٌ**: هَكَذَا، وَأَمْسَكَ **سُلَيْمَانُ** بِطَرَفِ إِبْهَامِهِ عَلَى أُنْمُلَةِ إِصْبَعِهِ الْيُمْنَى، قَالَ: «**فَسَاخَ الْجَبَلُ**»، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]».

واتفق سلف الأمة أنه لا يرى اللهَ أحدٌ في الدنيا بعينه إلَّا ما نازع فيه **بعضهم** من رؤية نبينا محمد ﷺ خاصَّة[(٣)].

ومن الأدلة على أنه لا يمكن لأحد أن يرى اللَّه في الدنيا: ما

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٢/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب «ومن سورة الأعراف»، رقم (٣٠٧٤)، وأحمد (٣/ ١٢٥). **وقال الترمذي**: «هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة» .**وقال الحاكم**: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم». «المستدرك» (٢/ ٣٥١) .**قال ابن القيم**: «وهو كما قال». «مدارج السالكين» (٣/ ١٠٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥١٠).

في «صحيح مسلم»[١] عَنْ عُمَرِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حَذَّرَ النَّاسَ الدَّجَّالَ: **«إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ «كَافِرٌ»، يَقْرَؤُهُ مَنْ كَرِهَ عَمَلَهُ أَوْ يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»**، وَقَالَ: **«تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ»**، فلا يمكن لأحد أن يرى اللَّه في الدنيا وهذا **مجمع عليه**، إلَّا ما رُوِيَ عن **بعض الصوفية المخرِّفِين**، فيزعم **بعضهم** أنه رأى اللَّه، وإذا رأى خضرة قال: «لعل اللَّه في هذا» ـ تعالىٰ اللَّه عما يقولون ـ.

واختلف **العلماء** في رؤيته ﷺ ربَّهُ ليلة المعراج هل رأى ربَّهُ بعين رأسه أو رآه بعين قلبه؟، على قولين:

القول الأول: أن النبي ﷺ رأى ربَّهُ بعين رأسه، رُوِيَ هذا عن **ابن عباس**[٢] **والإمام أحمد**[٣]، **وأقرَّه جمع من أهل العلم، منهم:**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (**٢٩٣١**).

(٢) أخرج مسلم، كتاب الإيمان، رقم (**١٧٦**) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾﴾ [النّجْم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النّجْم: ١٣] قَالَ: **«رَآهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ»**.
قال ابن تيمية: «كما سمع **بعض الناس** مطلق كلام **ابن عباس** ففَهِمَ منه رؤية العين». «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩). **وقال ابن القيم**: «وقد حكى **عثمان بن سعيد الدارمي** في كتاب «الرؤية» له **إجماع الصحابة** على أنه لم يرَ ربَّهُ ليلة المعراج، **وبعضهم** استثنى **ابن عباس** فيمن قال ذلك، **وشيخنا** يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة؛ فإن **ابن عباس** لم يقل رآه بعيني رأسه». «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ١٢). **وقال**: «وأما قول **ابن عباس** أنه رآه بفؤاده مرتين فإن كان استناده إلى قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾﴾، ثم قال: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ ـ والظاهر أنه مستنده ـ فقد صح عنه ﷺ أن هذا المرئي جبريل رآه مرتين في صورته التي خُلِقَ عليها، وقول **ابن عباس** هذا هو مستند **الإمام أحمد** في قوله رآه بفؤاده، واللَّه أعلم». «زاد المعاد» (٣/ ٣٨).

(٣) قال القاضي أبو يعلى: «والرواية الأولى أصح، وأنه رآه في تلك الليلة بعينيه». «إبطال التأويلات» (ص ١١١).

القاضي عياض[١] **والنووي**[٢].

والقول الثاني: أن النبي ﷺ لم يرَ ربَّهُ بعين رأسه، وإنما سَمِعَ كلامه مِنْ وراء حجاب، ورآه بعين قلبه، والرؤية بعين القلب تعني: زيادةً في العلم.

وجماهير الصحابة ﷺ على أن النبي ﷺ لم يرَ ربَّهُ ليلة المعراج[٣]، وهذا هو **الصواب** الذي عليه المُحقِّقُون **كشيخ الإسلام ابن تيمية**[٤] **وغيره**[٥].

ويُجمع بين القولين كما قال المُحقِّقون **كشيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله بأن النصوص والآثار والأقوال لأهل العلم التي فيها أنه رآه تُحمل على أنه رآه بعين قلبه، والتي فيها أنه لم يرَهُ تُحمل على أنه

---

(١) **قال**: «والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع أيضًا ولا نصٌّ؛ إذ المعوَّل فيه على آيتي النجم، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لهما ممكن، ولا أثر قاطع متواتر عن النبي ﷺ بذلك، وحديث ابن عباس خبر عن اعتقاده لم يُسنِده إلى النبي ﷺ فيجب العمل باعتقاد مُضَمَّنِهِ». انظر: «الشفا» للقاضي عياض (١/ ١٥٦).

(٢) انظر: شرح النووي على «صحيح مسلم» (٣/ ٥).

(٣) حكى **إجماع الصحابة** على أنه لم يرَ ربَّهُ ليلة المعراج **عثمان بن سعيد الدارمي** في كتاب «الرؤية». انظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم (ص ١٢).
ومنهم: عائشة رضي الله عنها، في «الصحيحين» عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: «يَا أُمَّتَاهْ، هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟»، فَقَالَتْ: «**لَقَدْ قَفَّ شَعَرِي مِمَّا قُلْتَ؛ أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ؟!، مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا** رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ** ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَتَمَ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] الْآيَةَ، وَلَكِنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ عليه السلام فِي صُورَتِهِ مَرَّتَيْنِ». أخرجه البخاري، كتاب التفسير، سورة «والنجم»، باب (١)، رقم (٤٨٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٧٧).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥١٠، ٥١١).

(٥) انظر: شرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٢٤٨).

لم يرَهُ بعين رأسه، وبذلك تجتمع الأدلة[(١)].

والألفاظ الثابتة عن **ابن عباس** هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد، تارة يقول: «رأى محمد ربَّهُ»، وتارة يقول: «رآه محمد»، ولم يثبت عن **ابن عباس** لفظ صريح بأنه رآه بعينه، وكذلك **الإمام أحمد** تارة يُطلق الرؤية، وتارة يقول: «رآه بفؤاده»، ولم يقل أحد أنه سمع **أحمد** يقول: «رآه بعينه»[(٢)] فالصواب أن النبي ﷺ لم يرَ ربَّهُ بعين رأسه، والأدلة في هذا واضحة.

منها: ما رواه مسلم في «صحيحه»[(٣)] عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟»، قَالَ: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»[(٤)] **ومعناه: حجابه نور فكيف أراه؟!**[(٥)].

ومنها: ما رواه مسلم في «صحيحه»[(٦)] عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ** عز وجل **لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ**

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).
وقال ابن القيم: «لم يقل **أحمد** رحمه الله إنه رآه بعيني رأسه يقظة، ومن حكى عنه ذلك فقد وهم عليه، ولكن **قال مَرَّةً**: «رآه»، و**مَرَّةً قال**: «رآه بفؤاده» فحُكِيت عنه **روايتان**، وحُكِيت عنه **الثالثة** من تصرف **بعض أصحابه** أنه رآه بعيني رأسه، وهذه نصوص **أحمد** موجودة ليس فيها ذلك». «زاد المعاد» (٣/ ٣٧).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٧٨).

(٤) بتنوين «**نُورٌ**»، وبفتح الهمزة في «**أَنَّى**» وتشديد النون وفتحها، و«**أَرَاهُ**» بفتح الهمزة، هكذا رواه **جميع الرواة** في جميع الأصول والروايات. شرح النووي على «صحيح مسلم» (٣/ ١٢).

(٥) شرح النووي على «صحيح مسلم» (٣/ ١٢).

(٦) تقدَّم تخريجه في (ص ٤٧).

النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، لو كشف الحجاب لاحترق الخلق، ومِنْ ضمنهم محمد ﷺ؛ فهو من خلقه، فدلَّ على أنه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يرَ رَبَّهُ.

ومما يدل على أن النبي ﷺ لم يَرَ ربَّهُ ليلة المعراج: أن أعظم نعيم يُعطاه أهل الجنة هو رؤيتهم لربِّهم إذا كشف الحجاب عنهم ﷻ ورأوه، فإذا رأوا وجهه الكريم نسوا ما هم فيه مِنَ النعيم، فالرؤية نعيم ادَّخَرَهُ اللَّه تعالىٰ لأهل الجنة.

ورؤية المؤمنين لربهم جائزة في الدنيا غير واقعة، ولو كانت مستحيلة لما سألها موسى عليه السلام، لكن لا يمكن أن تقع لعدم ثبات الناس لرؤيته سبحانه؛ لبشريتهم الضعيفة في الدنيا، فهي جائزة عقلًا في الدنيا ولكنها ليست واقعةً، وجائزة عقلًا وواقعة شرعًا في الآخرة، فلا يستطيع أحد أن يراه إلَّا في الآخرة، ففي يوم القيامة ينشَّؤون تنشئة قويَّةً يثبتون فيها لرؤية اللَّه.

ويرى المؤمنون ربَّهُمْ في موقف القيامة أربع مرات كما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أُنَاسٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، فَقَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟!**»، قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟!**»، قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَقُولُ**: «**مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ**»، **فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ**

---

(١) رواه البخاري، كتاب الرقاق، باب «الصراط جسر جهنم»، برقم (٦٥٧٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، برقم (١٨٢).

الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: «أَنَا رَبُّكُمْ»، فَيَقُولُونَ: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ»، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: «أَنَا رَبُّكُمْ»، فَيَقُولُونَ: «أَنْتَ رَبُّنَا» فَيَتْبَعُونَهُ، ...» الحديث.

«**فَيَقُولُونَ: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ»** في «الصحيحين»[(١)] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: «**فَيَقُولُ: «هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟»، فَيَقُولُونَ: «السَّاقُ»، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ[(٢)] فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا**».

فيرونه أربع مرات، يرونه المرة الأولى، وفي الثانية يأتيهم اللَّه في غير الصورة التي يعرفون فيقول: «أنا ربكم»، فيقولون: «نعوذ باللَّه منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه»، فيأتيهم اللَّه في الصورة التي يعرفون فيقول: «أنا ربكم»، فيقولون: «أنت ربنا فيتبعونه» فيسجدون له، فإذا رفعوا رؤوسهم تجلَّى لهم في الصورة التي رأوها أول مرة.

ويرى المؤمنون ربَّهُمْ سبحانه وتعالى في الجنة، ويرونه أيضًا في موقف القيامة، وأما غير المؤمنين فقد اختلف **العلماء** في رؤيتهم للَّه في موقف القيامة.

ورؤية اللَّه في موقف القيامة لغير المؤمنين فيها ثلاثة أقوال

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب «قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القِيَامَة: ٢٢-٢٣]»، رقم (٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٨٣).

(٢) **قال العيني**: لفظة «كي» هنا بمنزلة لام التعليل في المعنى والعمل، دخلت على كلمة «ما» المصدرية بعدها «أن» مضمرة، تقديره: يذهب لأجل السجود». «عمدة القاري» (١٢٩/٢٥).

لأهل العلم:

قيل: إن جميع أهل الموقف يرون اللَّه في موقف القيامة ثم يحتجب عن الكفرة، **وقيل**: يراه المؤمنون والمنافقون، **وقيل**: لا يراه إلَّا المؤمنون[(١)] والأرجح ـ واللَّه أعلم ـ القول الثاني أنه يراه المؤمنون والمنافقون كما في الحديث أنهم رأوه مع المؤمنين في موقف القيامة[(٢)].

فرؤية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة ثابتة ولا شكَّ فيها، والآيات واضحة ونصوص السنة متواترة «**كما قال**: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القِيَامَة: ٢٢-٢٣]» الأوَّل من النَّضرة التي هي الحُسن والنعمة، والثاني من النظر، أي: وجوه المؤمنين مشرِقة حسنة ناعمة، يُقال: نضرهم اللَّه ينضرهم نضرة ونضارة وهو الإشراق والعيش والغنى[(٣)]، وإضافةُ النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته بأداة ﴿إِلَىٰ﴾ الصريحة في نظر العين وإخلاءُ الكلام مِنْ قرينة تدل على أن المرادَ بالنظرِ المضافِ إلى الوجه المعدى بـ﴿إِلَىٰ﴾ خلاف حقيقته وموضوعه صريحٌ في أن اللَّه ﷻ أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى نفس الرَّبِّ جلَّ جلاله[(٤)].

○ قوله: «**وقال في الكفار**: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطفّفين: ١٥]» وقد استدل **الإمام الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية على رؤية المؤمنين لربِّهم، قال ابن هرم القرشي: سمعت **الشافعي** يقول في قول اللَّه ﷻ ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ قال:

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٨٧، ٤٨٨).
(٢) تقدَّم تخريجه قريبًا.
(٣) «تفسير القرطبي» (١٩/ ١٠٧).
(٤) «حادي الأرواح» لابن القيم (ص ٢٠٤).

«هذا دليل على أن أولياءه يرونه يوم القيامة»[(١)].

○ قوله: «**فلو كان المؤمنون كلُّهم والكافرون كلُّهم لا يرونه كانوا بأجمعهم عنه محجوبين**» فلما حجب اللَّه الكفار عن رؤيته دون المؤمنين دلَّ على أن المؤمنين يرون ربَّهُمْ، والأدلة في هذا من كتاب اللَّه تعالىٰ كثيرة.

منها: قوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد ثبت في «صحيح مسلم»[(٢)] عَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟»، فَيَقُولُونَ: «أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟»، فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** عز وجل»، **ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ** ﷺ»، ففسَّر النبي ﷺ قوله تعالىٰ بالنظر إلى وجه اللَّه الكريم.

وأما الأحاديث فهي متواترة كما قال **العلَّامة ابن القيم** رحمه الله[(٣)]، **وقد رواها عن النبي ﷺ أكثر من ثلاثين صحابي**[(٤)].

---

(١) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٢٠) وفيه أيضا قال الربيع بن سليمان: كنت ذات يوم عند الشافعي رحمه الله، وجاءه كتاب من الصَّعِيد ـ وهو اسم موضع ـ يسألونه عن قول اللَّه جلَّ ذكره ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ فكتب فيه: «لَمَّا حجب اللَّه قومًا بالسخط دلَّ على أن قومًا يرونه بالرِّضا»، قال الربيع: قلت له: «أَوَتَدِينُ بهذا يا سيدي؟»، فقال: «واللَّه لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربَّهُ في المعاد لما عبده في الدنيا».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٨١).

(٣) «حادي الأرواح» (ص ٢٠٥).

(٤) **قال ابن حجر**: «جمع **الدارقطني** طرق الأحاديث الواردة في رؤية اللَّه تعالىٰ في الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها **ابن القيم** في «حادي الأرواح» فبلغت الثلاثين، وأكثرها جياد، وأسند **الدارقطني** عن يحيى بن معين قال: «عندي سبعة عشر حديثًا في الرؤية صحاح»». «فتح الباري» (١٣/ ٤٣٤).

○ قوله: «وذلك من غير اعتقاد التجسيم في اللَّه ﷻ» هذه الكلمة من **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ تركها **أولى**، ولكن دخلت عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من **أهل الكلام**؛ فلفظ «الجسم» لم يتكلَّم به أحد من **الأئمة والسلف** في حقِّ اللَّه لا نفيًا ولا إثباتًا[(١)]، فلا يُقال: «إن اللَّه جسم» ولا يُقال: «إن اللَّه ليس بجسم»؛ لأن **أهل البدع** ينفون الصفات عن اللَّه ويقولون: «لا تكون الصفات إلى للأجسام، واللَّه ليس بجسم»، «ولا التحديد له» كذلك كلمة «التحديد» تركها **أولى**؛ لأنها لم تَرِدْ فهي كلمات مُحْدَثَةٌ ينبغي تركها.

○ قوله: «ولكن يرونه جلَّ وعزَّ بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيفٍ» فاللَّه تعالىٰ لا يُكيَّفُ، ولكن المؤمنين يرونه رؤيةً حقيقيةً كما في «الصحيحين»[(٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أُنَاسٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، فَقَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟!**»، قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟!**»، قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ**»، وفي «الصحيحين»[(٣)] عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي: الْبَدْرَ - فَقَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»، وليلة البدر إنما تكون في منتصف الشهر، وفي رواية أخرى: «**فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ**»[(٤)]، ويكون القمر في ليلة أربع عشرة

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/ ٤٧).
(٢) تقدَّم تخريجه في (ص٨٩).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب «فضل صلاة العصر»، رقم (٥٥٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٦٣٣).
(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب «قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ۝٣٩﴾ [قٓ: ٣٩]»، رقم (٤٨٥١).

مستديرًا مستكمل نوره كاملًا.

وقوله ﷺ «**سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ**» ليس هذا تشبيه للَّه بالقمر ـ تعالىٰ اللَّه عن ذلك ـ فاللَّه لا يُماثِله شيءٌ من خلقه، وإنما المراد تشبيه الرؤية بالرؤية، فَشبَّه الرؤية بالرؤية ولم يشبه المرئي بالمرئي؛ فإن العباد لا يحيطون باللَّه علمًا ولا تدركه أبصارهم[(١)]، يعني: أنكم سترون ربَّكُمْ رؤيةً واضحةً مِنْ فوقكم كما ترون القمر رؤيةً واضحةً مِنْ فوقكم.

وقوله: «**لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» يُروى بالتشديد والتخفيف، فالتشديد معناه: لا ينضم بعضكم إلى بعض وتزدحمون وقت النَّظر إليه، ويجوز ضم التاء وفتحها على تُفَاعِلون وتَتَفاعلون، ومعنى التخفيف: لا ينالكم ضَيمٌ في رؤيته فيراه بعضكم دون بعض، والضَّيْمُ: الظُّلم[(٢)].

وأنكر **الجهمية والمعتزلة** رؤية اللَّه في الآخرة[(٣)] وقالوا: إن اللَّه لا يُرى، وأما **الأشاعرة** فأثبتوا الرؤية لكن أنكروا الجهة، **قالوا**: إنه يُرى لا في جهة، لا أمام الرائي، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن يساره، ولا فوقه، ولا تحته، **وقالوا** قولًا ضحك منه العقلاء، فإذا قيل للأشاعرة: «إن اللَّه يُرى»، **قالوا**: «نعم، أين يُرى؟»، قيل: «من فوق؟»، **قالوا**: «لا»، قيل: «من تحت؟»، **قالوا**: «لا»، قيل: «من أمام؟»، **قالوا**: «لا»، قيل: «من خلف؟»، **قالوا**: «لا»، قيل: «من يمين؟»، **قالوا**: «لا»، قيل: «من شمال؟»، **قالوا**: «لا»، قيل:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨١).

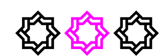
(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣/ ١٠١).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٦٢).

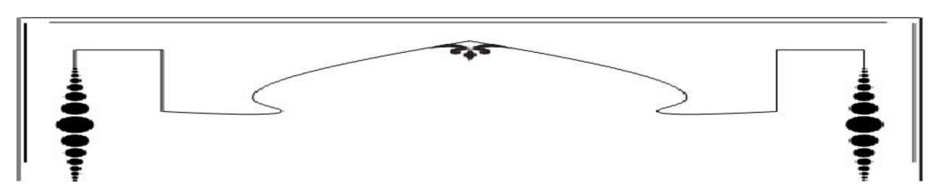
«من أين يُرى ؟!»، **قالوا**: «يُرى، لكن لا في جهة»[١]، وهذا غير ممكن ولا معقول[٢]؛ لا بُدَّ إن كان مرئيًا أن يكون بجهة من الرائي[٣]، فقالوا هذا القول، وعادة **الأشاعرة** أن يكونوا مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

وتأوَّلَ **المعتزلة** نصوص الرؤية قالوا: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ**» يعني: تعلمون ربكم، أوَّلُوا الرؤية بالعلم[٤]، وهذا **فاسد**؛ نعم تأتي الرؤية بمعنى العلم وبمعنى الحلم في المنام وبمعنى الرؤية البصرية، ولكنَّ السياق هو الذي يُحَدِّدُ هذا.

والصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن اللَّه يُرَى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأنَّ أحدًا لا يراه في الدنيا بعينه[٥].



(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٢٦).
(٢) **قال ابن أبي العز**: «ومن قال: «يُرى لا في جهة» فليُراجِع عقله، فإما أن يكون مكابرًا لعقله أو في عقله شيء، وإلَّا فإذا قال: «يُرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته» ردَّ عليه كلُّ من سَمِعَه بفطرته السليمة». شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٢١١).
(٣) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٥٩).
(٤) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٩٦).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٦).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٢٥ ـ ويقولون: إن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزِيدُ بالطاعة ويَنْقُصُ بالمعصية، ومَنْ كَثُرَتْ طاعته أَزْيَدُ إيمانًا ممن هو دونه في الطاعة».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢٥ ـ ويقولون»** يعني: **أهل السنة والجماعة** **«إن الإيمان قول»** والقول نوعان: **قول القلب** وهو التَّصديق والإقرار، **وقول اللسان** وهو النطق، **«وعمل»** والعمل نوعان: **عمل القلب** وهو النِّيَّةُ والإخلاص والصَّدق والمحبة، **وعمل بالجوارح** كالصلاة والصيام، **«ومعرفة»** والمعرفة أيضًا في القلب، فهي قول القلب[١].

○ قوله: **«يزِيدُ بالطاعة ويَنْقُصُ بالمعصية»** إذا فعل الإنسان الطاعة زاد إيمانه، وإذا فعل المعصية نقص إيمانه[٢].

○ قوله: **«ومَنْ كَثُرَتْ طاعته أَزْيَدُ إيمانًا ممن هو دونه في الطاعة»** هذه عقيدة **أهل السنة والجماعة**، خلافًا **للمرجئة** الذين يقولون: «الأعمال ليست داخلة في مُسمَّى الإيمان، بل الإيمان هو تصديق القلب فقط»، هذا هو مذهب جميع طوائف **المرجئة**[٣].

والمرجئة ثلاثة أصناف[٤] ـ وكلُّهم يرون أن الأعمال لا تدخل

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٤٢).

(٢) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ١٨٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٧، ١١٦).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥).

في مُسمَّى الإيمان ـ:

الأولى: مرجئة الجهمية، وهم الذين يترأسهم **الجهم بن صفوان**، يقولون: إن الإيمان معرفة الرَّبِّ بالقلب، فَمَنْ عَرِفَ ربَّهُ بقلبه فهذا هو المؤمن ولو لم يُصلِّ أو يصوم، بل ولو فعل جميع المعاصي والكبائر فجميع نواقض الإسلام لا تضره، ولا يدخل في الكفر إلَّا إذا جَهِلَ ربَّهُ بقلبه، وشاركهم في ذلك **أبو الحسين الصالحي** مِنَ **القدرية**، وهذا **أفسد وأخبث قول** في تعريف الإيمان(١).

وألزمهم **العلماء** على هذا التعريف بأمورتقتضي فساد مذهبهم:

منها: أن **إبليس** ـ على مذهب **الجهم** ـ مؤمن؛ لأنه عَرِفَ رَبَّهُ بقلبه، قال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ٣٦﴾ [الحجر: ٣٦]، ونصَّ القرآن على أنه كافر، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البَقَرَة: ٣٤]، وكان استكباره عن العمل، لَمَّا لم يعمل فكَفَرَ ولم ينفعه كونه مُصدِّقًا.

ومنها: أن **فرعون** ـ على مذهب **الجهم** ـ مؤمن؛ لأنه يعرف ربَّهُ بقلبه، قال تعالىٰ حكاية عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال له: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ١٠٢﴾ [الإسرَاء: ١٠٢] والعلم معرفة القلب، **وفرعون** قال للناس: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ٢٤﴾ [النَّازعَات: ٢٤]، وعلى مذهب **الجهم** يكون مؤمنًا(٢)**!!**.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٤٣، ٥٤٤).

(٢) **قال ابن القيم**: «ومَنْ قال: «إن الايمان هو مجرد اعتقاد صدق الرسول فيما جاء به وإن لم يلتزم متابعته وعاداه وأبغضه وقاتله» لزمه أن يكون هؤلاء كلهم مؤمنين، وهذا إلزام لا محيد عنه، ولهذا اضطرب **هؤلاء** في الجواب عن ذلك لما ورد عليهم، وأجابوا بما يستحي العاقل من قوله، كقول بعضهم: «إن **إبليس** كان مستهزئًا ولم يكن يُقِرُّ بوجود اللَّه ولا بأن اللَّه ربه وخالقه، ولم يكن يعرف ذلك»، وكذلك **فرعون وقومه** لم يكونوا =

ومنها: أن **اليهود** ـ على مذهب **الجهم** ـ مؤمنين؛ لأنهم يعرفون ربَّهُمْ، قال تعالىٰ عنهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٤٦].

ومنها: أن أبا طالب عم الرسول ﷺ ـ على مذهب **الجهم** ـ مؤمنًا؛ لأنه يعلم صدق الرسول ﷺ، وقد استفاض عنه أنه كان يعلم بنبوة محمد، وأنه أنشد:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا[(١)]

ومع ذلك ثبت في «الصحيحين»[(٢)] أنه مات على الكُفْرِ، وأبى أن يقول «لا إله إلَّا اللَّه».

بل إن **بعض العلماء** قال: «إن **الجهم** كافر على تعريفه»؛ لأنه أجهل الناس بربِّهِ.

والجهمية ـ وهم أتباع **الجهم بن صفوان الراسبي** ـ قد اشتهروا بعقائد أربع خبيثة:

العقيدة الأولى: عقيدة نفي الصفات، وورثها عنهم **المعتزلة**.

العقيدة الثانية: عقيدة الجبر، **قال**: إن العبد مجبور، وليس له فعل، والفاعل هو اللَّه، وأفعاله كلها اضطرارية، وورثها عنهم **الجبرية**.

العقيدة الثالثة: عقيدة الإرجاء، وهو القول بأن الأعمال مرجَئَة

= يعرفون صحة نبوة موسى ولا يعتقدون وجود الصانع، وهذه فضائح نعوذ باللَّه من الوقوع في أمثالها، ونصرة المقالات وتقليد أربابها تحمل على أكثر من هذا، ونعوذ باللَّه من الخذلان». «مفتاح دار السعادة» (١/ ٩٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب «قصة أبي طالب»، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (٢٤) من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.

ومؤَخَّرَة، وأنها مجرد المعرفة بالقلب، وورثها عنهم **المرجئة**.

العقيدة الرابعة: القول بفناء الجنة والنار[(١)].

الثانية: **مرجئة الكرَّامية**، أتباع **محمد بن كِرام**، يقولون: «إن الإيمان مجرد النطق باللسان»[(٢)]، إذا شَهِدَ «أن لا إله إلَّا اللَّه» بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان ولو كان مُكذِّبًا بقلبه، فيكون مؤمنًا كامل الإيمان لأنه نطق بلسانه، ولكنه يُخلَّد في النار لأنه كَذَّبَ بقلبه، فيلزم على قولهم أن المؤمن الكامل الإيمان يُخَلَّدُ في النار فجمعوا بين النقيضين، ومذهبهم يلي مذهب **الجهم** في الفساد.

الثالثة: **مرجئة الفقهاء**[(٣)] **أبو حنيفة وأصحابه** ـ وهم طائفة من **أهل السنة** ـ يرون أن الإيمان شيئين تصديق القلب وإقرار اللسان فقط[(٤)]، وأن أعمال الجوارح مطلوبة ولكنها ليست من الإيمان، فأعمال الجوارح كالصلاة والصيام والزكاة والحج ليست من الإيمان ولكنها واجبة، نُسمِّيها «برٌّ» و«هدى» و«تُقى» و«صلة»، لكن لا نُسمِّيها «إيمان».

وتأدَّب **أهل السنة والجماعة** مع الكتاب والسنة فأدخلوا الأعمال في مُسمَّى الإيمان؛ حيث سمَّى القرآن الأعمال إيمانًا، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا

---

(١) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٨٦ - ٨٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥).

(٣) بهذا الاسم سماها **شيخ الإسلام ابن تيمية** كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٧)، وأحيانًا يسميهم «**فقهاء المرجئة**» كما في «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٨٨) و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٧١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥).

رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤] فكلُّ هذه الأعمال داخلة في مُسمَّى الإيمان، وفي «الصحيحين»(١) عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: «أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي»، فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنِ الْقَوْمُ أَوْ مَنِ الْوَفْدُ؟**»، قَالُوا: «رَبِيعَةُ»، قَالَ: «**مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى**»، فَقَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ»، وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِبَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟**»، قَالُوا: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «**شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمُسَ**»، فجعل ﷺ الأعمال من الإيمان، فالأعمال داخلة في مُسمَّى الإيمان، فتأدَّب **أهل السنة والجماعة** مع الكتاب والسنة فأدخلوا الأعمال في مُسمَّى الإيمان، وأما **مرجئة الفقهاء** فلم يتأدَّبوا ووافقوا الكتاب والسنة في المعنى، **وأهل السنة والجماعة** وافقوا الكتاب والسنة في اللفظ والمعنى.

والذي عليه **علماء المسلمين** أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح(٢).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب «أداء الخمس من الإيمان»، رقم (٥٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٧).

(٢) «الشريعة» للآجري (٢/ ٦١١) **قال الإمام ابن عبد البر** ﵀: «**أجمع أهل الفقه والحديث** على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلَّا بنية، والإيمان **عندهم** يزيد بالطاعة =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وربما **قال بعضهم وكثير من المتأخرين**: «قول وعمل ونية»، وربما **قال آخر**: «قول وعمل ونية واتباع السنة»، وربما **قال**: «قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان» أي: بالجوارح، وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق والعمل المطلق في كلام **السلف** يتناول قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول **المنافقين**، وهذا لا يُسمَّى قولًا إلَّا بالتقييد كقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفَتْح: ١١]، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال **المنافقين** التي لا يتقبلها اللَّه، فقول **السلف** يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر، لكن لما كان **بعض الناس** قد لا يفهم دخول النية في ذلك **قال بعضهم**: «ونية»، ثم بَيَّنَ **آخرون** أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولًا إلَّا بموافقة السنة، وهذا حقٌّ أيضًا؛ فإن أولئك قالوا: «قول وعمل» ليبيِّنُوا اشتماله على الجنس ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال، وكذلك قول من قال: «اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح» جعل القول والعمل اسمًا لما يَظهر فاحتاج أن يَضُمَّ إلى ذلك اعتقاد القلب، ولا بُدَّ أن يدخل في قوله «اعتقاد القلب» أعمال القلب المقارنة لتصديقه مثل: حب اللَّه، وخشية اللَّه، والتوكل على اللَّه، ونحو ذلك؛ فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولى من دخول أعمال الجوارح **باتفاق الطوائف كلها**»[(١)].

= وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان إلَّا ما ذُكِرَ عن **أبي حنيفة وأصحابه** فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تُسمَّى إيمانًا، **قالوا**: «إنما الإيمان التصديق والإقرار» «التمهيد» (٩/ ٢٣٨).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٥، ٥٠٦).

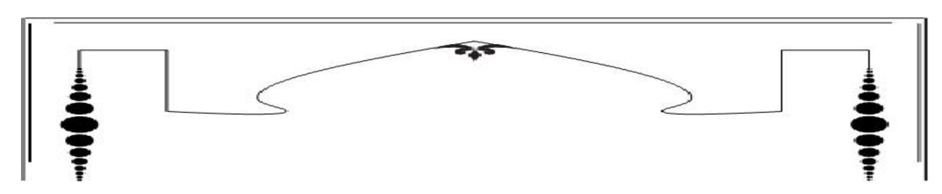
ومن الآثار المترتبة على الخلاف بين الجمهور من أهل السنة **ومرجئة الفقهاء**: أنهم فتحوا بابًا للفُسَّاق، لَمَّا قال **مرجئة الفقهاء**: «إن الأعمال ليست داخلة في مُسمَّى الإيمان» سيأتي الفاسق السكِّير العربيد الذي يعمل الكبائر ويقول: «أنا مؤمن كامل الإيمان، إيماني كإيمان أبي بكر وعمر، وكإيمان جبريل وميكائيل»[(١)]، فإذا قلتَ له: «اتقِ اللَّه، أبو بكر وعمر لهما أعمالٌ عظيمة»، قال: «ليس لي شأن بالأعمال؛ فهي ليست من الإيمان، أنا مُصدِّقٌ وأبو بكر مُصدِّقٌ فإيماننا واحد، أما الأعمال فهي شيء آخر»، وهذا من **أبطل الباطل**، والذي فتح لهم الباب **مرجئة الفقهاء**.

ومن الآثار أيضا: مسألة الاستثناء في الإيمان، كأن تقول: «أنا مؤمن إن شاء اللَّه».

يقول **مرجئة الفقهاء**: «لا تقول: «إن شاء اللَّه»»؛ فلا تستثنِ، يقولون: «أنت تشكُّ في إيمانك؟!، ألا تعرف نفسك؟!، أنت تعلم أنك مُصدِّق كيف تقول «إن شاء اللَّه» ؟!»، ولهذا **هم** يُسمُّون **أهل السنة** «الشكاكة»[(٢)]، أما **أهل السنة** فيقولون: هذا فيه تفصيل، فمَنْ قصد الشَّكَّ في أصل الإيمان فهذا **ممنوع**، وأما إذا أراد أن الأعمال لها شُعَبٌ متعددة وكثيرة ولا يُزكِّي الإنسان فيها نفسه ولا يجزم بأنه أدَّى ما عليه **فلا بأس** أن يقول «إن شاء اللَّه»؛ لأن هذا راجع إلى الأعمال[(٣)]، وكذلك إذا أراد التبرُّكَ بذكر اسم اللَّه فله أن يقول: «إن شاء اللَّه»، وكذلك إذا أراد عدم علمه بالعاقبة.

---

(١) انظر: شرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٣٧٥).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٢٩).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٨، ٤٣٩).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٦ ـ ويقولون: إنَّ أحدًا من أهل التوحيد ومَنْ يُصلِّي إلى قبلة المسلمين لو ارتكب ذنبًا أو ذُنُوبًا كثيرةً صغائرَ أو كبائرَ مع الإقامة على التوحيد للَّه والإقرارِ بما التزمه وقَبِلَهُ عَنِ اللَّه فإنه لا يُكفَّرُ بِهِ، ويَرجُونَ له المغفرةَ؛ ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النِّسَاء: ٤٨]».

الشَّرْح

❍ قوله: «**٢٦ ـ ويقولون**» يعني: **أهل السنة والجماعة** «**إنَّ أحدًا من أهل التوحيد ومَنْ يُصلِّي إلى قبلة المسلمين لو ارتكب ذنبًا أو ذُنُوبًا كثيرةً صغائرَ أو كبائرَ مع الإقامة على التوحيد للَّه والإقرارِ بما التزمه وقَبِلَهُ عَنِ اللَّه فإنه لا يُكفَّرُ بِهِ، ويَرجُونَ له المغفرةَ؛** ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾»، وكان ينبغي على **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أن يذكر أول الآية، وهو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النِّسَاء: ٤٨].

ومراد **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ: أن **أهل السنة والجماعة** لا يُكفِّرُون المسلمين وأهلَ القبلة بالذنوب والمعاصي، فإذا كان الإنسان مسلمًا من أهل التوحيد وأقرَّ به وبما التزمه من أحكام الإسلام وقَبِلَهُ عن اللَّه ولم يفعل ناقضًا من نواقض الإسلام فإنه لا يُكفَّرُ بالمعاصي إذا لم يستحلها ولو كانت كبيرة، وإنما يضعف وينقص إيمانه، لكن لا يخرج مِنَ المِلَّةِ.

فمَنْ زنى أو سرق أو شَرِبَ الخمر أو عقَّ والديه أو شَهِدَ زورًا

أو تعامل بالرِّبا أو أكلَّ الرِّشوة وهو يعتقد أن ذلك حرام لكن غلبته نفسه وهواه والشيطان فعمل المعصية، فهذا ناقص الإيمان ولا يُكفَّرُ، خلافًا **للخوارج والمعتزلة**.

وذهب **الخوارج والمعتزلة** إلى أن الإيمان قول وعمل، لكنه لا يزيد ولا ينقص ولا يُسْتَثْنَى فيه، فهو شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كُلُّهُ، وهذا ما دعاهم إلى القول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار، لكنهم اختلفوا في حكمه في الدنيا، فقالت **الخوارج** بكفره فاستحلوا دمه وماله في الدنيا، وخلَّدُوه في النار في الآخرة، وقالت **المعتزلة**: إذا فعل الكبيرة خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر، فصار في منزلة بين المنزلتين، لا يُسمَّى مؤمنًا ولا يُسمَّى كافرًا بل يُسمَّى فاسقًا، وفي الآخرة يوافقون **الخوارج** على أنه مُخلَّدٌ في النار[١].

وأئمة المسلمين ـ أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ـ مع **جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان مُتَّفِقُون** على أن المؤمن لا يَكْفُرُ بمجرَّد الذنب كما تقوله **الخوارج**، ولا يُسْلَبُ جميعَ الإيمان كما تقوله **المعتزلة**[٢]، ويقولون: «هو مؤمن ناقص الإيمان» أو «مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته» فلا يُعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم بكبيرته[٣]، فالكبيرة تنقص إيمانه وتضعفه.

ولا يُكفِّرُ **أهل السنة والجماعة** بالذنوب والمعاصي ولو كانت كبيرة إلَّا إذا استحلها صاحبها؛ فباستحلاله كَذَّبَ اللهَ، أخبر اللَّه أن الزنى حرام وأن الرِّبا حرام واعتقد هو أنه حلال فقد كَذَّبَ اللهَ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧٠).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٩).
(٣) «العقيدة الواسطية» لابن تيمية (ص ٤٠).

فكفر، لكن إذا اعتقد أنه حرام ويعلم أنه عاصٍ وفَعَلَهُ طاعةً للهوى وللشيطان فهذا ضعيف الإيمان وناقصه وفاسق بمعصيته وكبيرته ولا يكفر، وإن تاب قبل الموت تاب اللَّه عليه، وإذا مات من غير توبة يكون تحت مشيئة اللَّه إن شاء عفا عنه وإن شاء عَذَّبَهُ، ثم عاقبة أمره إلى الجنة ولا يُخلَّدُ في النار، هذا إذا كان مِنْ أهل التوحيد ومَنْ يُصلِّي إلى القبلة، وهذا هو معنى قول **العلماء** «ولا نُكَفِّرُ أحدًا مِنْ أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»[(١)]، خلافًا **للخوارج** الذين يُكفِّرُون بالمعاصي والكبائر ويستحِلُّون دَمَهُ ومَالَهُ ويخرجونه مِنَ المِلَّةِ ويُخلِّدُونه في النار، ويقابلهم **المرجئة والجهمية** القائلين بأن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان.

«**فالقول الوسط** ـ الذي هو قول **أهل السنة والجماعة** ـ أنهم لا يسلبون الاسم على الاطلاق ولا يعطونه على الإطلاق، فنقول: «هو مؤمن ناقص الإيمان» أو «مؤمن عاص» أو «مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته»، ويقال: «ليس بمؤمن حقًّا» أو «ليس بصادق الإيمان»»[(٢)].

فالمرجئة يقابلون **الخوارج والمعتزلة**، طائفتان متقابلتان زائغتان، وأهل الحقِّ ـ **أهل السنة والجماعة** ـ وسط بينهما.

فأهل السنة لا يقولون بقول **المرجئة** إن المعاصي لا تُؤثِّر على الإيمان ولا تنقصه، بل تُؤثِّر وتنقص الإيمان وتضعفه، وهو متوعَّد بالنار والعذاب ويستحقه وقد يُعذَّب، وهو تحت مشيئة اللَّه، ولكنَّ أصل الإيمان باقٍ لا ينتهي حتى ولو عظمت الذنوب لكن تضعفه، ولا يقضي على الإيمان إلَّا الشِّرك الأكبر أو النفاق الأكبر أو الفسق الأكبر.

(١) انظر: متن «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧٠ ـ ٦٧٣) باختصار.

ولا يقولون بقول **الخوارج والمعتزلة** إن الذنوب والمعاصي تقضي على الإيمان وينتهي إيمانه بهما، بل يبقى جزء منه يكون به الإنسان من أهل التوحيد والإيمان ويدخل به الجنة ويخرج به من النار ما لم يفعل ناقضًا من نواقض الإسلام، ولهذا فإن عصاة الموحِّدين الذين يُعذَّبُون في النار - وبعضهم قد تطول مدته لكثرة جرائمه ومعاصيه أو فحُشها - وفي النهاية يخرجون منها بالتوحيد والإيمان، ولهذا تواترت الأخبار بأن نبينا ﷺ يشفع لأهل الموقف أربع شفاعات، كلُّ مَرَّةٍ يحد اللَّه له حدًّا، في «الصحيحين»[1] عَنْ مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ الْعَنَزِيِّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَى فَاسْتَأْذَنَّا فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: «لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ»، فَقَالَ: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ»، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: **«إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: «اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ»، فَيَقُولُ: «لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ»، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: «لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى؛ فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ»، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: «لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى؛ فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ»، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: «لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ »**، فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: «أَنَا لَهَا»، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا

---

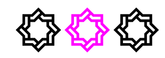
(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب «كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم»، رقم (٧٥١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٩٣).

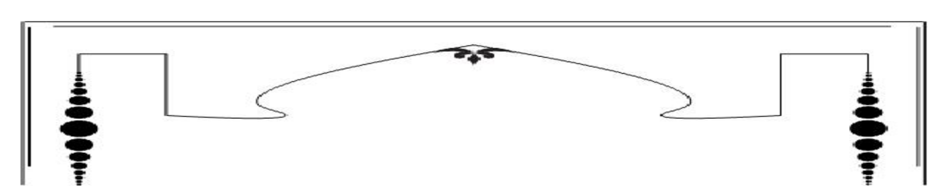
تَحْضُرُنِي الْآنَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: «يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي»، فَيَقُولُ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ»، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: «يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي»، فَيَقُولُ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ»، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقُولُ: «يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي»، فَيَقُولُ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ» فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ»، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: «لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ»، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ»، فَقَالَ: «هِيهْ»، فَحَدَّثْنَاهُ بِالْحَدِيثِ فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: «هِيهْ»، فَقُلْنَا: «لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا»، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا، قُلْنَا: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدِّثْنَا»، فَضَحِكَ، وَقَالَ: «خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا»؛ مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ؛ حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، قَالَ: «**ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: «يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»»، فَيَقُولُ: «وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي**

وَعَظَمَتِي لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»».

ويتبيَّنُ بهذا أن مذهب **أهل السنة والجماعة** حقٌّ بين باطلين وهدى بين ضلالتين.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨] هذه الآية في غير التائبين؛ خصَّ اللَّه تعالىٰ الشِّرك بأنه لا يغفره وعَلَّقَ ما دونه تحت المشيئة فدلت على أنها ليست في حقِّ التائبين بل هي فيمن مات من غير توبة، بخلاف الآية الأخرى في سورة الزمر، وهي قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزُّمَر: ٥٣] **أجمع العلماء** على أنها في حقِّ التائبين؛ لأن اللَّه عمَّمَ وأطلق.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٧ ـ واختلفوا في مُتعمِّدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتُهَا مِنْ غير عذر، فكفَّرَهُ جماعةٌ؛ لما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»، وقوله «مَنْ ترك الصلاة فقد كفر»، و«مَنْ ترك الصلاة فقد برأت منه ذمَّةُ اللَّه»، وتأوَّلَ جماعةٌ منهم أنه يُريد بذلك مَنْ تركها جاحدًا لها؛ كما قال يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [يُوسُف: ٣٧] ترك جُحُودٍ».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٢٧ ـ واختلفوا»** يعني: **أهل السنة والجماعة** **«في مُتعمِّدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتُهَا»** كمن ترك صلاة الفجر متعمدًا حتى طلعت الشمس، أو ترك صلاة الظهر حتى دخل وقت صلاة العصر، أو ترك صلاة العصر حتى اصفرت الشمس، أو ترك صلاة المغرب حتى دخل وقت العشاء، أو ترك صلاة العشاء حتى جاء نصف الليل.

○ قوله: **«مِنْ غير عذر»** مَنْ ترك الصلاة غير جاحد لها فإن له حالتان[1]:

أحدهما: من تركها لعذر كنوم ونسيان ونحوهما فعليه القضاء فقط، ووقته مُوسَّعٌ ولا إثم عليه، وهو معذور؛ لحديث أَنَسٍ

(١) انظر: «المجموع» للنووي (٣/ ١٥، ١٦).

ابْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ**»(١).

وكذلك لو تركها متأوِّلًا كالمريض يظنُّ أنه لا يصلي طالما أن ثيابه نجسة، فهذا معذور.

ثانيهما: من تركها بلا عذر تكاسلًا وتهاونًا فيأثم بلا شكٍّ.

وهل يكفر أو لا ؟، قولان **لأهل السنة**.

القول الأول: «**كفَّرَهُ جماعةٌ**» وأخرجوه به من الإسلام(٢)؛ «**لما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»**» كما في حديث جابر رضي الله عنهما في «صحيح مسلم»(٣)، وهذه الرواية صريحة في أن تارك الصلاة يكفر؛ لأنه جعل ترك الصلاة حدًّا فاصلًا بين الإيمان والكفر.

قال الإمام النووي رحمه الله: «ومعنى بينه وبين الشِّرك ترك الصلاة: أن الذى يمنع مِنْ كُفْرِهِ كونه لم يترك الصلاة، فإذا تركها لم يبقَ بينه وبين الشِّرك حائل، بل دخل فيه»(٤).

○ وقوله: «**مَنْ ترك الصلاة فقد كفر**»» جاء هذا من حديث عَبْدِاللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْعَهْدُ**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلَّا تلك الصلاة»، رقم (٥٩٧)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٦٨٤).

(٢) قال النووي: «**قالت طائفة**: يكفر ويجرى عليه أحكام المرتدين في كلِّ شيء، وهو مروي عن **علي بن أبي طالب**، وبه قال: **ابن المبارك**، **وإسحاق بن راهويه**، وهو أصح الروايتين عن **أحمد**». «المجموع» (٣/ ١٧).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (٨٢) .

(٤) شرح النووي على «صحيح مسلم» (٢/ ٧١).

الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»[(١)]، وجه الدلالة: أنه ﷺ جعل الصلاة حدًّا فاصلًا بين الإيمان والكفر، والبيِّنيَّة تفصل بين الشيء وغيره.

«و» قوله ﷺ: **«(مَنْ ترك الصلاة فقد برأت منه ذمَّةُ اللَّه)»** من حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: «**أَوْصَانِي خَلِيلِي** أَنْ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُطِّعْتَ وَحُرِّقْتَ، وَلَا تَتْرُكْ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ»[(٢)]، وهذا مما استُدِلَّ به على كُفْرِ تارك الصلاة المكتوبة متعمدًا؛ فإنه لم يُفرِّقْ بين صلاة وصلاة[(٣)]، وهناك أدلة أخر غير التي ذكرها **المؤلف** رحمه الله.

منها: ما في «صحيح البخاري»[(٤)] عن بريدة رضي الله عنه قال: بَكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**»، والذي يحبط عمله الكافر كما قال تعالىٰ: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ**﴾ [المائدة: ٥]، وهذا ليس خاصًّا بصلاة العصر، وهو يدل على كُفْرِ تارك الصلاة.

ومنها: ما في «الصحيحين»[(٥)] عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب «ما جاء في ترك الصلاة»، رقم (٢٦٢١)، والنسائي، كتاب الصلاة، باب «الحكم في تارك الصلاة»، (١/ ٢٣١)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب «ما جاء فيمن ترك الصلاة»، رقم (١٠٧٩)، وأحمد (٥/ ٣٤٦) .**قال الترمذي**: «هذا حديث حسن صحيح» .**وقال الحاكم**: «هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له عِلَّةٌ بوجه من الوجوه، ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطهما جميعًا». «المستدرك» (١/ ٤٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب «الصبر على البلاء»، رقم (٤٠٣٤).
قال ابن حجر: «وفي إسناده ضعف». «التلخيص الحبير» (٢/ ١٤٨).

(٣) «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» لابن رجب (٣/ ١٢٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب «من ترك العصر»، رقم (٥٥٣).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب «قول النبي ﷺ: «**سترون بعدي أمورًا تنكرونها**»»، رقم (٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٤٠).

قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ: «**فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»، وفي «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**»، قَالُوا: «أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟»، قَالَ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**» فإذا جمعتَ بين الحديثين دل على أنهم إذا لم يقيموا الصلاة فقد أتوا كُفْرًا بَوَاحًا.

والقول الثاني: أنه لا يكفر ما دام معتقدًا لوجوبها، وهذا قول **أكثر الفقهاء**، وقول **أبي حنيفة ومالك والشافعي**[(٢)].

○ قوله: «**وتأوَّلَ جماعةٌ منهم أنه**» ﷺ «**يُرِيد بذلك مَنْ تركها جاحدًا لها**[(٣)]»؛ **كما قال يوسف** عليه السلام: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [يُوسُف: ٣٧]» يعني: تركتُهَا «**ترك جُحُودٍ**».

قال الإمام الصابوني رحمه الله: «وتأوَّلُوا الخبرَ: مَنْ ترك الصلاة جاحدًا لها كما أخبر سبحانه عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ۝٣٧﴾ [يُوسُف: ٣٧]، ولم يك تلبَّسَ بِكُفْرٍ ففارقه، ولكن تركه جاحدًا له»[(٤)].

إذًا، لا يُكفِّر **أهل السنة والجماعة** بالمعاصي، إلَّا بترك الصلاة

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٥٤).

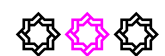
(٢) انظر: «المغني» (٢/ ١٥٧).

(٣) **قال ابن عبد البر**: «واعتلوا في دفع الآثار المروية في تكفير تارك الصلاة بأن قالوا: معناها مَنْ ترك الصلاة جاحدًا لها معاندًا مستكبرًا غير مُقِرٍّ بفرضها». «التمهيد» (٤/ ٢٣٦).

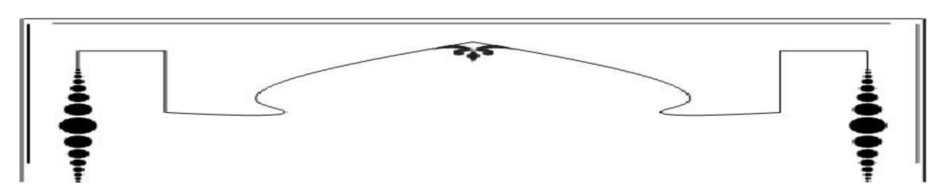
(٤) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٧٩).

تكاسلًا وتهاونًا ولم يجحد وجوبها واختلفوا في التكفير به، فكفَّرهم **بعضهم** ولم يُكفِّرهم **البعض**، **والصواب** أنه يكفر؛ لأن النصوص صريحة في هذا، ولا سيما حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»**(١)، **والذي يحبط عمله الكافر، وهذا صريح**.

والذي يُضعِّفُ **القول الثاني**: تأويلهم الخبرَ بأنه ﷺ يُرِيد بذلك مَنْ تركها جاحدًا لها؛ فيقال: إن مَنْ جَحدَ وجوب الصلاة كفر صَلَّى أو لم يُصلِّ، فالجحود كفر مستقل.



(١) تقدَّم تخريجه في (ص ١١١).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٨ ـ وقال كثيرٌ منهم: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، والإسلام فِعْلُ ما فُرِضَ على الإنسان أن يَفْعَلَهُ، إذا ذُكِرَ كلُّ اسمٍ على حِدَتِهِ مضمُومًا إلى الآخَرِ فقيل: «المؤمنون» و«المسلمونَ» جميعًا أو مُفْرَدِينِ أُرِيد بأحدهما معنًى لم يُرَدْ بالآخر، وإِنْ ذُكِرَ أحدُ الاسمين شمل الكُلَّ وعمَّهمْ.

٢٩ ـ وكثيرٌ منهم قالوا: الإسلام والإيمان واحدٌ، فقال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] **فلو أنَّ الإيمان غيرُهُ لم يُقْبَلْ، وقال:** ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

٣٠ ـ ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الإسلامَ مختصٌّ بالاستسلام للَّه والخضوع له والانقيادِ لحكمه فيما هو مؤمنٌ به كما قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، **وقال:** ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، **وهذا أيضًا دليلٌ لِمَنْ قال: «هما واحدٌ»».**

الشَّرْح

يريد **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقارِن بين «**الإيمان**» و«**الإسلام**»، هل هما شيء واحد أم يختلفان؟، فقال:

«٢٨ ـ وقال كثيرٌ منهم» ـ يعني: مِنْ أهل السنة والجماعة ـ في

الفرق بين «**الإيمان**» و«**الإسلام**»: «إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، والإسلام فِعْلُ ما فُرِضَ على الإنسان أن يَفْعَلَهُ».

قال كثير من **أهل السنة والجماعة**: إن «**الإيمان**» يشمل جميع الأقوال والأعمال التي أوجبها اللَّه، و«**الإسلام**» خاصٌّ بفعل الفرائض والواجبات، فالإيمان أعمُّ.

○ قوله: «إذا ذُكِرَ كلُّ اسمٍ على حِدَتِهِ» أي: ذُكِرَ «**الإيمان**» و«**الإسلام**» «مضمُومًا إلى الآخَرِ فقيل: «المؤمنون» و«المسلمون» جميعًا أو مُفْرَدِينِ أُرِيد بأحدهما معنًى لم يُرَدْ بالآخر» فيُفسَّرُ «**الإسلام**» بتفسير و«**الإيمان**» بتفسير آخر.

إذا اجتمعا افترقا فيُفسَّر «**الإسلام**» بالأعمال الظاهرة و«**الإيمان**» بالأعمال الباطنة كما في حديث جبريل في «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: «صَدَقْتَ»، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ»، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ: «صَدَقْتَ»،...، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «**يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟**»،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (٨).

قُلْتُ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»، ففسَّر «**الإسلام**» بالأعمال الظاهرة، وهي الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحجِّ، وفسَّر «**الإيمان**» بالأعمال الباطنة، وهي الإيمان باللَّه وملائكته وكُتُبِه ورُسُلِهِ والقدر خيره وشرِّهِ.

○ قوله: «**وإِنْ ذُكِرَ أحدُ الاسمين**» بأن ذُكِرَ «**الإسلام**» وحده أو «**الإيمان**» وحده «**شمل الكُلَّ وعمَّهُمْ**»، فإذا ذُكِرَ «**الإسلام**» وحده دخل فيه الإيمان فيشمل الأعمال الظاهرة والباطنة، وإذا ذُكِرَ «**الإيمان**» وحده دخل فيه الإسلام فيشمل الأعمال الظاهرة والباطنة، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] فيشمل «**الإسلام**» هنا: الأعمال الظاهرة والباطنة، وقوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]، فيشمل «**الإيمان**» هنا: الأعمال الظاهرة والباطنة.

ومن ذلك: ما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدٌ جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ سَعْدٌ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟!»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، قَالَ: فَسَكَتُّ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟!»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، قَالَ: فَسَكَتُّ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا عَلِمْتُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟!»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي**

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب «إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل»، رقم (٢٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٥٠) ـ واللفظ له ـ.

لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»، **والشاهد**: قول النبي ﷺ «**أَوْ مُسْلِمًا**» يعني: لا تصفه بالإيمان فلم يَصِلْ إليه، فدلَّ على أن «**الإسلام**» غير «**الإيمان**».

يُقال: «إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا»، فإذا اجتمعا «**الإسلام**» و«**الإيمان**» افترقا فصار لكلِّ واحد منهما معنىً، فيُفسَّر «**الإسلام**» بالأعمال الظاهرة و«**الإيمان**» بالأعمال الباطنة، وإذا افترقا «**الإسلام**» و«**الإيمان**» فجاء كلُّ اسم وحده اجتمع معناهما فصار يراد بأحدهما ما يراد بالآخر، وهذا له نظائر.

مثل: «**الفقير**» و«**المسكين**»، إذا ذُكِرَ «**الفقير**» وحده دخل فيه المسكين، وإذا ذُكِرَ «**المسكين**» وحده دخل فيه الفقير، وإذا اجتمعا صار لكلِّ واحد منهما معنىً، وفُسِّرَ «**الفقير**» بأنه الذي لا يجد شيئًا أو يجد أقلَّ من نصف كفايته و«**المسكين**» بالذي يجد نصف الكفاية إلَّا أنه لا يجد كفايته، فالفقير أشدُّ حاجة[(١)].

ومثل: «**الربوبية**» و«**الألوهية**»، إذا ذُكِرَت «**الربوبية**» وحدها دخلت فيها الألوهية، وإذا ذُكِرَت «**الألوهية**» وحدها دخلت فيها الربوبية، وإذا اجتمعا صار لكلِّ واحد منهما معنىً، وفُسِّرَتِ «**الربوبية**» بأفعال الرَّبِّ و«**الألوهية**» بأفعال العبد[(٢)]، وهكذا.

فتختلف دلالة «**الإسلام**» و«**الإيمان**» في الإفراد والاقتران، إذا أُفرِدَا دخل فيهما الأعمال الظاهرة والباطنة ويدخل أحدهما في الآخر، وإذا قُرِنَا اختلف معناهما، فيُفسَّر «**الإسلام**» بالأعمال الظاهرة و«**الإيمان**» بالأعمال الباطنة.

---

(١) انظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص ٢٩٠).

(٢) انظر: «الرسائل الشخصية» لابن عبد الوهاب (ص ١٧).

وهذا هو **القول الأول**، وهو قول **جمهور أهل السنة**، وهو اختيار **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]، **وهو الصواب** في هذه المسألة.

القول الثاني: «**قالوا: الإسلام والإيمان واحدٌ**» فقالوا: «**الإسلام**» و«**الإيمان**» شيء واحد سواء اجتمعا أو افترقا، وهو اختيار **البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)]، **وقول الخوارج والمعتزلة**[(٣)].

وذكر **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ لهم أدلةً.

الدليل الأول: «**فقال اللَّه** جَلَّ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عِمرَان: ٨٥]».

وجه الدلالة: أن اللَّه تعالىٰ أخبر أن مَنْ ابتغى غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه، «**فلو أَنَّ الإيمان غيرُهُ لم يُقْبَلْ**» أي: فلو كان «**الإيمان**» غير «**الإسلام**» لما قُبِلَ من الإنسان، ويدل هذا على أن «**الإسلام**» هو «**الإيمان**» وأن «**الإيمان**» هو «**الإسلام**» لا فرق بينهما.

ويُقال في الجواب: إن الإسلام إذا اطلق دخل فيه الإيمان.

الدليل الثاني: «**وقال**: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذّاريَات: ٣٥-٣٦]» فقوله تعالىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥﴾ أي: لما أردنا إهلاك **قوم لوط** أخرجنا مَنْ كان في قومه من المؤمنين؛ لئلا يَهْلِكَ المؤمنون، ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ يعني: **لوطًا** وَبِنْتَيْهِ.

وصفهم أولًا بالإيمان ثم وصفهم بالإسلام وهم بيت واحد فدل على أن «**الإيمان**» و«**الإسلام**» شيء واحد.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٤).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٥).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤١٤).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «احتج بهذه مَنْ ذهب إلى رأي **المعتزلة** ممن لا يُفرِّق بين مُسمَّى «**الإيمان**» و«**الإسلام**»؛ لأنه أطلق عليهم المؤمنين والمسلمين، وهذا الاستدلال **ضعيف**؛ لأن هؤلاء كانوا قومًا مؤمنين، وعندنا أن كلَّ مؤمنٍ مسلمٌ ولا ينعكس، فاتفق الاسمان ههنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كلِّ حال»(١).

○ قوله: «**٣٠ ـ ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الإسلامَ مختصٌّ بالاستسلام للَّه والخضوعِ له والانقيادِ لحكمه فيما هو مؤمنٌ به كما قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وهذا أيضًا دليلٌ لِمَنْ قال: «هما واحدٌ»**» مَنْ قال: «إن الإسلام والإيمان شيء واحد» يقول: إن قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾» قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «هؤلاء الأعراب المذكورين في هذه الآية ليسوا بمنافقين، وإنما هم مسلمون لم يستحكم الإيمان في قلوبهم فَادَّعَوْا لأنفسهم مقامًا أعلى مما وصلوا إليه فأُدِّبُوا في ذلك، وهذا معنى قول **ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **وإبراهيم النخعي وقتادة**، واختاره **ابن جرير**(٢)، **وإنما قلنا هذا لأن البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ(٣) ذهب إلى أن هؤلاء كانوا منافقين يُظهِرُون الإيمان وليسوا كذلك.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٦/ ١٤٢، ١٤٣).

(٣) **قال** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الإيمان: باب «إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل؛ لقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جلَّ ذكره ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾»، وانظر: «فتح الباري» (١/ ٧٩).

والصحيح الأول، أنهم قوم ادَّعَوا لأنفسهم مقام الإيمان ولم يحصل لهم بَعْدُ فأُدِّبُوا وَأُعْلِمُوا أن ذلك لم يصلوا إليه بَعْدُ، ولو كانوا منافقين لَعُنِّفُوا وَفُضِحُوا كما ذكر اللَّه المنافقين في سورة «براءة»، وإنما قيل لهؤلاء تأديبًا: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرَات: ١٤] أي: لم تصلوا إلى حقيقة الإيمان بَعْدُ»[(١)].

«**وقـــال**: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحُجرَات: ١٧]» فدلَّ ذلك على أن الإسلام هو الإيمان[(٢)]، «**وهذا أيضًا دليلٌ لِمَنْ قال: «هما واحدٌ»**».

والقول الثالث: أن «**الإسلام**» هو الكلمة و«**الإيمان**» هو العمل، وهذا ما رُوِيَ عن **الزهري**، **فقال**: «نَرَى أَنَّ الْإِسْلَامَ الْكَلِمَةُ، وَالْإِيمَانَ الْعَمَلُ»[(٣)]، أي: **الإسلام** هو النطق بالشهادتين، **والإيمان** هو العمل.

والحاصل: أن الأقوال في الفرق بين «**الإيمان**» و«**الإسلام**» ثلاثة.

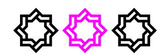
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد صار الناس في مُسمَّى **الإسلام** على ثلاثة أقوال:

قيل: هو الإيمان، وهما اسمان لمسمًّى واحد، **وقيل**: هو الكلمة.

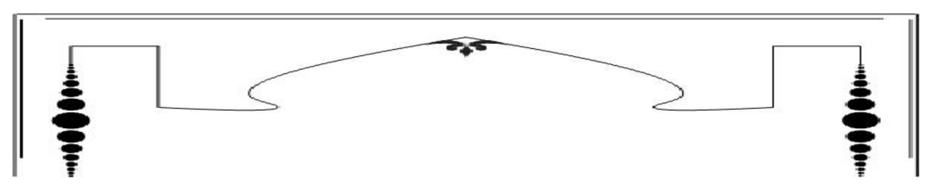
لكنَّ **التحقيق** ابتداءً هو ما بَيَّنَهُ النبي ﷺ لما سُئِلَ عن **الإسلام**

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٢٠).
(٢) «تعظيم قدر الصلاة» للمروزي (٢/ ٥٣١)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦).
(٣) أخرجه أبي داود، كتاب السنة، باب «الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه»، رقم (٤٦٨٤).

والإيمان، ففَسَّرَ **الإسلام** بالأعمال الظاهرة **والإيمان** بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين **الإسلام والإيمان** أن نُجِيبَ بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أُفْرِدَ اسم **الإيمان** فإنه يتضمن **الإسلام**، وإذا أُفْرِدَ **الإسلام** فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع»(١).



(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٩).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣١ ـ ويقولون: إنَّ اللَّه يُخْرِجُ مِنَ النار قومًا مِنْ أهل التوحيد بشفاعة الشَّافعين برحمته.

٣٢ ـ وإنَّ الشَّفاعة حقٌّ».

الشَّرْح

عقيدة **أهل السنة والجماعة** أن اللَّه يُدْخِلُ النار جملةً مِنَ العصاة الموحِّدين ويخرجون منها بشفاعة الشافعين ثم برحمة أرحم الراحمين، والأحاديث في إثبات شفاعة النبي ﷺ بلغت حدَّ التواتر(١).

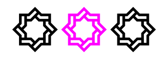
ولكن كثيرًا من **أهل البدع والخوارج والمعتزلة** أنكروا شفاعته ﷺ لأهل الكبائر، فقالوا: لا يشفع لأهل الكبائر بناء على أن أهل الكبائر **عندهم** لا يغفر اللَّه لهم ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا غيرها، **ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنة والجماعة** أنه يشفع في أهل الكبائر، وأنه

(١) انظر: «الاستذكار» (٢/ ٥٢٠)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٣١٤)، (٤/ ٣٠٩).
وقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» أحاديث كثيرة في ثبوتها.
والإيمان بثبوت الشفاعة لرسول اللَّه ﷺ ـ بناء على ما صح فيها من الأحاديث ـ هو **إجماع الأمة**، وهو **مذهب السلف الصالح** رضي الله عنهم جميعًا.
قال ابن تيمية: «**أجمع المسلمون** على أن النبي ﷺ يشفع للخلق يوم القيامة بعد أن يسأل الناس ذلك وبعد أن يأذن اللَّه له في الشفاعة». «مجموع الفتاوى» (١/ ٣١٣).

لا يُخَلَّدُ في النار مِنْ أهل الإيمان أحدٌ، بل يخرج مِنَ النار مَنْ في قلبه مثقال حبة مِنْ إيمان أو مثقال ذرة مِنْ إيمان(١).

وقد تواترت الأخبار أن النبي يشفع لأهل الموقف أربع شفاعات في كلِّ مَرَّةٍ يحد اللَّه له حدًّا كما في «الصحيحين»(٢).

وليست الشفاعة خاصَّةً بالنبي ﷺ، بل يشاركه فيها غيره، فقد ثبت أن النبيين والملائكة والمؤمنين يشفعون(٣)، والأفراط ـ وهم الأطفال الذين ماتوا دون البلوغ ـ يشفعون(٤)، وتبقى بقية لا تنالهم الشفاعة فيخرجهم ربُّ العالمين برحمته كما في «الصحيحين»(٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ «نَهَرُ الْحَيَاةِ» فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**(٦).



(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣١٨).

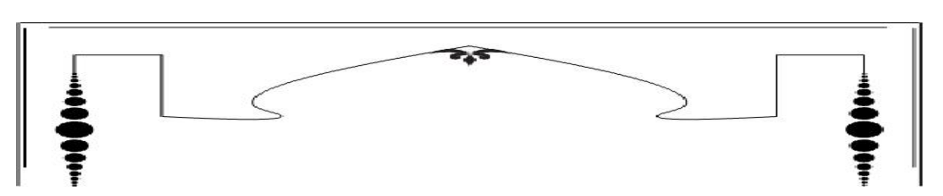
(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١٠٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب «قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]»، رقم (٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب «ما قيل في أولاد المسلمين»، رقم (١٣٨١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب «قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾»، رقم (٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١٨٣) ـ واللفظ له ـ.

(٦) وهو ما يجيء به السيل من طين أو غثاء وغيره. «النهاية» لابن الأثير (١/ ٤٤٢)



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٣ ـ وإنَّ الحوضَ حقٌّ».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٣٣ ـ و» مِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة**: «إنَّ الحوضَ حقٌّ» فيجب الإيمان بحوض نبينا ﷺ في موقف القيامة.

وقد جاءت أحاديث متواترة في إثبات حوض نبينا محمد ﷺ[1]، ومع ذلك أنكره **الخوارج والمعتزلة**[2] **قال الإمام ابن أبي العز الحنفي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقاتل اللَّه المنكِرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يُحَالَ بينهم وبين وِرُودِهِ يوم العطش الأكبر»[3]، نسأل اللَّه السَّلامة والعافية.

وقد جاءت في السنة أن لكلِّ نبي حوضًا، فعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً**»[4]، لكنَّ حوض نبينا ﷺ أوسعها وأعظمها وأكثرها واردًا ـ جعلنا اللَّه منهم بمَنِّهِ وكَرَمِهِ ـ.

---

(١) انظر: «الاستذكار» (٥/ ١١٢)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٢/ ٢٩١).

(٢) انظر: شرح «صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٤٦٦).

(٣) شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٥٢).

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب «ما جاء في صفة الحوض»، رقم (٢٤٤٣).

قال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وأشار إلى أنه اختُلِفَ في وصله وإرساله، وأن المرسل **أصح**.

وجاء في وصفه أن طوله كعرضه، طوله مسافة شهر وعرضه مسافة شهر، كما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ**[(٢)]**، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا**».

وأن شرابه أشدُّ بياضًا من اللبن وأحلى من العسل كما عند مسلم في «صحيحه»[(٣)] عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي**[(٤)] **أَذُودُ النَّاسَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفَضَّ عَلَيْهِمْ**[(٥)]، **فَسُئِلَ عَنْ عَرْضِهِ فَقَالَ**: «**مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَّانَ**»، وَسُئِلَ عَنْ شَرَابِهِ فَقَالَ: «**أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، يَغُتُّ فِيهِ مِيزَابَانِ يَمُدَّانِهِ مِنَ الْجَنَّةِ أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَالْآخَرُ مِنْ وَرِقٍ**».

وفي «الصحيحين»[(٦)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب «في الحوض»، رقم (٦٥٧٩)، ومسلم، كتاب الفضائل، رقم (٢٢٩٢) ـ واللفظ له ـ.

(٢) **قال النووي**: «**قال العلماء**: معناه طوله كعرضه كما قال في حديث أبي ذر المذكور في الكتاب: «**عرضه مثل طوله**»». شرح النووي على «صحيح مسلم» (١٥/ ٥٥)

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، رقم (٢٣٠١).

(٤) هو بضم العين وإسكان القاف، وهو موقف الإبل من الحوض إذا وردته، **وقيل**: مؤخره. شرح النووي على «صحيح مسلم» (١٥/ ٦٢).

(٥) معناه: أطرد الناس عنه غير **أهل اليمن** ليرفض على **أهل اليمن**، وهذه كرامة **لأهل اليمن** في تقديمهم في الشرب منه مجازاة لهم بحسن صنيعهم وتقدمهم في الإسلام والأنصار من **اليمن** فيدفع غيرهم حتى يشربوا كما دفعوا في الدنيا عن النبي ﷺ أعداءه والمكروهات.
ومعنى «**يرفض عليهم**» أي: يسيل عليهم. شرح النووي على «صحيح مسلم» (١٥/ ٦٢).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب «في الحوض»، رقم (٦٥٧٦)، ومسلم، كتاب الفضائل، رقم (٢٢٩٧).

قَالَ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ[(١)]، وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي[(٢)]، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أَصْحَابِي»، فَيُقَالُ: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»»، وهذا فيه دليل على أن النبي ﷺ لا يعلم عن أعمال أمته ولا يدري ما أحدثوا بعده.

وفيه: دليل على تضعيف الحديث الوارد بأن أعمال أمته تُعْرَضُ عليه ﷺ فيستبشر بِحَسَنِهَا ويستغفر لسيِّئِهَا[(٣)]؛ إذ لو كانت تُعْرَضُ أعمال أمته عليه لكان يعلم بها، لكنه ﷺ أخبر أنه لا يدري ما أحدثوا بعده، فهو ﷺ لا يعلم أعمال أمته، وغيرها من باب **أولى**.

وأحاديث الشفاعة والحوض من الأحاديث المتواترة، وكذلك أحاديث المسح على الخفين[(٤)]، وحديث «**من بنى للَّه بيتًا واحتسب**»[(٥)]، وحديث «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ**

---

(١) الفرَط ـ بفتح الراء ـ، ومعناه: السابق إليه والمنتظر لسقيكم منه، والفرط والفارط هو الذي يتقدَّم القوم إلى الماء ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه. شرح النووي على «صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٤).

(٢) أي: يجتذبون ويقتطعون. «النهاية» (٢/ ٥٩).

(٣) عن عبد اللَّه بن مسعود ﵁ عن النبي قال: «**حياتي خير لكم؛ تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم؛ تُعرض عليَّ أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت اللَّه عليه، وما رأيت من شرٍّ استغفرت اللَّه لكم**». أخرجه البزار في «المسند» (١٩٢٥).
قال العراقي: «ورجاله رجال الصحيح، إلَّا أن **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد** وإن أخرج له مسلم ووثَّقَهُ **ابن معين والنسائي** فقد ضَعَّفَهُ **كثيرون**، ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» من حديث أنس بنحوه بإسناد ضعيف». «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٠٥١).

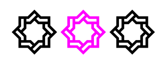
(٤) **قال ابن تيمية**: «وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، **والرافضة** تخالف هذه السنة المتواترة كما يخالف **الخوارج** نحو ذلك مما يتوهون أنه مخالف لظاهر القرآن، بل تواتر غسل الرجلين والمسح على الخفين عن النبي ﷺ أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو عشرة دراهم، أو نحو ذلك». «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٧٤).

(٥) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٠٣).
=

النَّارِ»[(١)]، والأحاديث المتواترة في السنة قليلة؛ فالسنة كلها ثبتت بأخبار الآحاد.

وخبر الآحاد هو ما انحط عن حدِّ التواتر[(٢)]، ويدخل في ذلك: الغريب، والعزيز، والمشهور.

والحديث إذا اتصل سنده وعُدِّلت رواته ولم يكن فيه عِلَّة ولم يكن شاذًّا فإنه صحيح يُفيد العلم، ويُعمل به في العقائد والأعمال، ولو كان لا يقبل إلَّا الأحاديث المتواترة لضاعت السنة.

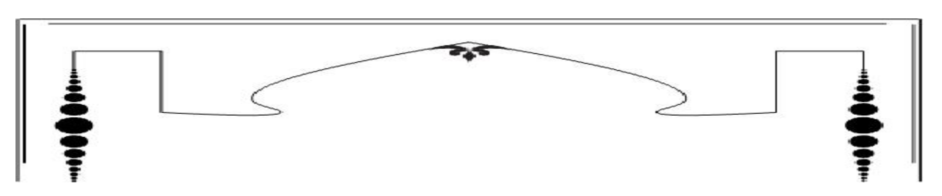


= والحديث أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب «من بنى مسجدًا»، رقم (٤٥٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٣٣) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(١) انظر: «الباعث الحثيث» (١/ ٢٤٠).

والحديث أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب «إثم من كذب على النبي »، رقم (١١٠)، ومسلم، في المقدمة، رقم (٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١/ ٢٧٧).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٤ ـ والْمِيزَانُ حقٌّ».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٣٤ ـ والْمِيزَانُ حقٌّ» فيجب الإيمان بالميزان.

والأدلة على هذا من الكتاب والسنة كثيرة.

فمن الكتاب: قوله تعالىٰ: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف: ٨-٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩].

ومن السنة: ما في «الصحيحين»(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ**»، وَقَالَ: «**اقْرَءُوا** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥]».

وعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ فَجَعَلَتْ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب «﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٥] الآية»، رقم (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار»، رقم (٢٧٨٥).

اللَّهِ ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ؟!»، قَالُوا: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ»، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»[(١)].

والذي دلت عليه السنة أنه ميزان حِسيٌّ له كِفَّتان عظيمتان ولسانٌ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟، أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟»، فَيَقُولُ: «لَا يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «أَفَلَكَ عُذْرٌ؟»، فَيَقُولُ: «لَا يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً؛ فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ»، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، فَيَقُولُ: «احْضُرْ وَزْنَكَ»، فَيَقُولُ: «يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟!»، فَقَالَ: «إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ»، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ؛ فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ**»[(٢)].

قال الإمام ابن أبي العز رحمه الله: «فلا يُلْتَفَتُ إلى ملحد معاند يقول: «الأعمال أعراض لا تقبل الوزن وإنما يقبل الوزن الأجسام»[(٣)]؛ فإن اللَّه يقلب الأعراض أجسامًا....

---

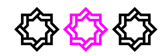
(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٢٠).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب «ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا اللَّه»، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب «ما يرجى من رحمة اللَّه يوم القيامة»، رقم (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣). **قال الترمذي**: «هذا حديث حسن غريب». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». «المستدرك» (١/ ٧١٠).

(٣) **قال ابن حجر**: «**قال أبو إسحاق الزجاج**: أجمع **أهل السنة** على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد تُوزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال، وأنكرت **المعتزلة** الميزان، **وقالوا**: «هو عبارة عن العدل»، فخالفوا الكتاب والسنة؛ لأن اللَّه أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا =

ويا خيبة مَنْ ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله «لا يحتاج إلى الميزان إلَّا البقَّال والفوَّال»، وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم اللَّه لهم يوم القيامة وزنًا، ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلَّا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده فإنه لا أحد أحب إليه العذر من اللَّه، مِنْ أجل ذلك أرسل الرُّسُل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك مِنَ الحِكَمِ ما لا اطلاع لنا عليه»[(١)].

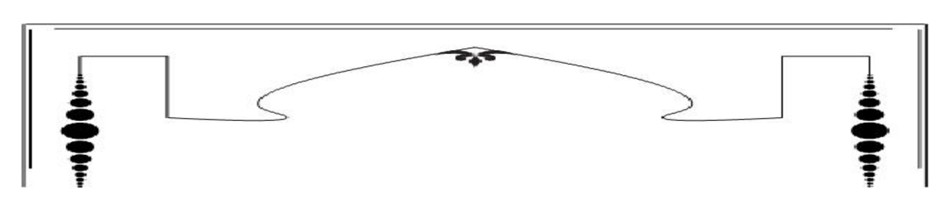
وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قال القرطبي**: وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] **يحتمل**: أن يكون ثمَّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، **ويحتمل**: أن يكون المراد الموزونات فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، واللَّه أعلم»[(٢)].



= على أنفسهم شاهدين، **وقال ابن فورك**: «أنكرت **المعتزلة** الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها؛ إذ لا تقوم بأنفسها»». «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٨).

(١) شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٧٤، ٤٧٥).

(٢) شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٧٢)، وانظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٩٣).



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٥ ـ والحساب حقٌّ».

الشَّرْح

○ قوله: «٣٥ ـ والحساب حقٌّ»؛ قال تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١﴾ [الأنبياء: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وكما حكى تعالىٰ قول نوح لقومه: ﴿قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١١٢ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ ۝١١٣﴾ [الشعراء: ١١٢-١١٣].

وفي «الصحيحين»(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: «أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٨]؟»، قَالَ: «ذَلِكِ الْعَرْضُ».

ويحاسب اللَّه تعالىٰ الخلائق يوم القيامة ويفرغ من حسابهم في وقت بقدر انتصاف النهار، حتى إن أهل الجنة تُدركهم القيلولة وسط النهار وهم في الجنة، قال تعالىٰ: ﴿أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ۝٢٤﴾ [الفرقان: ٢٤] أي: قيلولة.

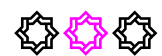
والحساب للمؤمنين فقط، وأما **الكفار** فلا يحاسبون محاسبة مَنْ تُوزَنُ حسناته وسيئاته؛ فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تُعَدُّ أعمالهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب «من نوقش الحساب عذب»، رقم (٦٥٣٦)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٧٦).

فتُحصى فيوقفون عليها وَيُقَرَّرُونَ بها[١]، ثم يُساقون إلى النار سوقًا - نعوذ بالله - كما قال ﷻ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾﴾ [مريم: ٨٥-٨٦].

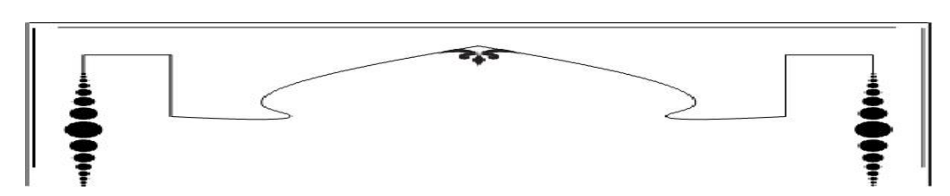
وإذا فعلوا في الدنيا حسنات فيُجازون بها صحةً في أبدانهم وولدًا ومالًا وطُعْمَةً يطعمون بها؛ روى مسلم في «صحيحه»[٢] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً يُعْطَى بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِ مَا عَمِلَ بِهَا لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا**».

ومَنْ أنكر البعثَ والحسابَ والجزاءَ كفر.



(١) «العقيدة الواسطية» (ص ٣٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٨٠٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٣٦ ـ ولا يقطعُون على أحد مِنْ أهل المِلَّةِ أَنَّهُ مِنْ أهل الجنة أو أَنَّهُ مِنْ أهل النار؛ لأنَّ عِلْمَ ذلك مُغَيَّبٌ عنهم، لا يدرون على ماذا يموت أعلى الإسلام أم على الكفر؟، ولكن يقولون: إِنَّ مَنْ مات على الإسلام مجتنبًا للكبائر والأهواء والآثام فهو مِنْ أهل الجنة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولم يذكر عنهم ذنبًا ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ [البيّنة: ٧-٨]».

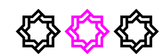
الشَّرْحُ

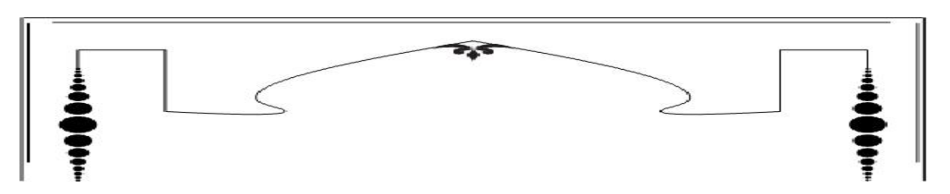
○ قوله: **«٣٦ ـ ولا يقطعُون» يعني: أهل السنة والجماعة «على أحد مِنْ أهل المِلَّةِ أَنَّهُ مِنْ أهل الجنة أو أَنَّهُ مِنْ أهل النار؛ لأنَّ عِلْمَ ذلك مُغَيَّبٌ عنهم، لا يدرون على ماذا يموت أعلى الإسلام أم على الكفر؟»** أي: لا يشهد **أهل السنة والجماعة** لأحدٍ مِنْ أهل الإسلام بعينه أَنَّهُ مِنْ أهل الجنة أو مِنْ أهل النار؛ لأن علم ذلك مُغَيَّبٌ عنهم لا يدرون على ماذا يموت أعلى الإسلام أم على الكفر؟.

○ قوله: **«ولكن يقولون: إِنَّ مَنْ مات على الإسلام مجتنبًا للكبائر والأهواء والآثام فهو مِنْ أهل الجنة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولم يذكر عنهم ذنبًا ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾** [البيّنة: ٧-٨] فحكم لهم بالجنة بالإيمان والعمل الصالح.

والصواب أَنَّهُ مِنْ أهل الجنة ولو كان فاعلًا للكبائر والأهواء

والآثام ما دام أنه مات على الإسلام والتوحيد ولم يعمل ناقضًا من نواقضهما، فإن تاب مِنَ الكبائر قبل موته تاب اللَّه عليه، وإن مات مِنْ غير توبة فهو تحت مشيئة اللَّه فقد يُعذِّبُه وقد يُعفَى عنه كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨]، لكنه في النهاية يكون مِنْ أهل الجنة.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٧ـ ومَنْ شَهِدَ له النبي ﷺ بعينه بأَنَّهُ مِنْ أهل الجنة وصَحَّ له ذلك عنه فإنهم يشهدون له بذلك؛ اتِّبَاعًا لرسول اللَّه ﷺ وتصديقًا لقوله».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٣٧ـ ومَنْ شَهِدَ له النبي ﷺ بعينه بأَنَّهُ مِنْ أهل الجنة وصَحَّ له ذلك عنه فإنهم يشهدون له بذلك؛ اتِّبَاعًا لرسول اللَّه ﷺ وتصديقًا لقوله»** كما **قال الإمام الصابوني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمَّا الذين شَهِدَ لهم رسول اللَّه ﷺ من أصحابه بأعيانهم فإن **أصحاب الحديث** يشهدون لهم بذلك؛ تصديقًا منهم للرسول ﷺ فيما ذكره ووعده لهم، فإنه ﷺ لم يشهد لهم بها إلَّا بعد أن عَرِفَ ذلك، واللَّه تعالىٰ أطلع رسوله ﷺ على ما شاء مِنْ غَيْبِهِ، وبيان ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]»(١).

وحاصل هذا البحث: أن **أهل السنة والجماعة** لا يشهدون لأحد من الذين أظهروا الإسلام ويتجهون إلى القبلة في الصلاة والذبح بعينه أنه من أهل الجنة إلَّا مَنْ شَهِدَتْ له النصوص بذلك، ولكنهم يشهدون على العموم، وكذلك لا يشهدون لأحد أنه من أهل النار إلَّا إذا عَلِمُوا أنه مات على الكفر.

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٨٧).

ومن شَهِدَتْ لهم النصوص بالجنة:

(١) العشرة المبشَّرين بالجنة، أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم كما في حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه[(١)].

(٢) أهل بيعة الرِّضوان؛ قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وهي بيعة الرِّضوان وكانت بالحديبية[(٢)]، وروى مسلم في «صحيحه»[(٣)] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ رضي الله عنها أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»، وكما عند أبي داود وغيره عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[(٤)].

(٣) عبد اللَّه بن سَلَّام[(٥)]؛ كما في «الصحيحين»[(٦)] عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه **قَالَ: «مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى**

---

(١) أخرجه أبو داود، ، كتاب السنة، باب «في الخلفاء» رقم (٤٦٤٨)، والترمذي، كتاب المناقب، باب «مناقب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه»، رقم (٣٧٥٧)، وابن ماجه، في المقدمة، باب «فضائل العشرة رضي الله عنهم»، رقم (١٣٣)، وأحمد (١/ ١٨٨) .**قال الترمذي**: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٧٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٩٦) .

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «في الخلفاء»، رقم (٤٦٥٣)، والترمذي، كتاب المناقب، باب «في فضل من بايع تحت الشجرة»، رقم (٣٨٦٠)، وأحمد (٣/ ٣٥٠). **وقال الترمذي**: «هذا حديث حسن صحيح».

(٥) ترجمته في : «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢/ ٤١٣ ـ ٤٢٦).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب «مناقب عبد اللَّه بن سلام رضي الله عنه»، رقم (٣٨١٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٨٣).

الْأَرْضِ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ».

(٤) **ثَابِتِ** بْنِ قَيْسٍ[(١)]؛ كما في «الصحيحين»[(٢)] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: «أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ اشْتَكَى؟**»، قَالَ سَعْدٌ: «إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى»، قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: «أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**».

وهل يُشْهَدُ لأحد بعينه بأنه من أهل الجنة؟، **لأهل السنة والجماعة** ثلاثة أقوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

منهم: مَنْ لا يَشْهد بالجنة لأحد إلَّا للأنبياء، وهذا قول **محمد بن الحنفية والأوزاعي**.

والثاني: أنه يُشْهَدُ بالجنة لكلِّ مؤمن جاء فيه نصٌّ، وهذا قول **كثير من أهل الحديث**.

والثالث: يُشْهَدُ بالجنة لهؤلاء ولمن شَهِد له المؤمنون كما قال

(١) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٣٠٨ ـ ٣١٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب «علامات النبوة في الإسلام»، رقم (٣٦١٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (١١٩) ـ واللفظ له ـ.

النبي ﷺ: «**أنتم شهداء اللَّه في الأرض**»[١]، **وقال**: «**يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: «بم يا رسول اللَّه؟»، قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»[٢]، **فأخبر أن ذلك مما يُعْلَمُ به أهل الجنة وأهل النار، وكان أبو ثور** يقول: «أشهد أن **أحمد بن حنبل** في الجنة»، ويحتج بهذا»[٣].

والصواب من هذه الأقوال: أنه يُشْهَدُ بالجنة للأنبياء ولمن شَهِدَت له النصوص خاصَّة، ويقتصر على ما ورد في النصوص؛ لأنه قلَّ أحد إلَّا وتجد له اثنين يشهدان له بالجنة فصار يُشْهدُ لكلِّ أحدٍ، **فالصواب** أنه لا يُشْهِد بالجنة إلَّا لمن شهدت له النصوص **كالعشرة المبشرين بالجنة**.

ولا يُشْهَدُ لأحد بأنه من أهل النار إلَّا مَنْ شَهِدَتْ له النصوص بذلك **كأبي لهب وأبي جهل**، وكذلك مَنْ عَلِمنا أنه مات على الكفر وقد قامت عليه الحجة؛ لأن النار مثوى الكافرين، أمَّا إذا لم نعلم حاله أو لا ندري هل قامت عليه الحجة فنشهد بالعموم بأن كلَّ كافر في النار.

ومَنْ رأيناه يعمل الصالحات من المؤمنين نرجو له الخير

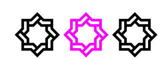
---

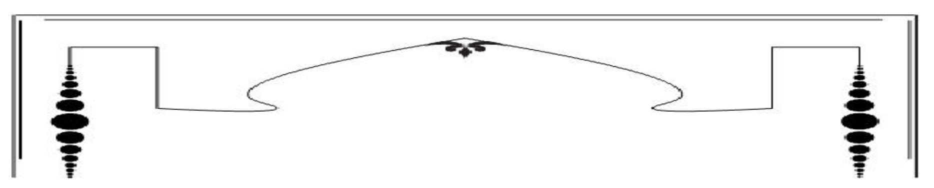
(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب «ثناء الناس على الميت»، رقم (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، رقم (٩٤٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب «الثناء الحسن»، رقم (٤٢٢١)، وأحمد (٣/ ٤١٦) من حديث أبي بكر بن أبي زهير عن أبيه رضي الله عنه.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، **وقال البخاري**: **أبو زهير الثقفي** سَمِعَ النبي ﷺ، واسمه **معاذ**، فأما **أبو بكر بن أبي زهير** فمن كبار التابعين، وإسناد الحديث صحيح ولم يخرجاه». «المستدرك» (١/ ٢٠٧).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٩٥، ٢٩٦).

ولا نجزم له بأنه من أهل الجنة؛ لأن البواطن لا يعلمها إلَّا اللَّه، ومَنْ رأيناه يعمل السيئات والمعاصي من المؤمنين نخاف عليه من النار ولا نشهد عليه بها ما دام أنه مُوحِّدٌ.





قَالَ المُؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٨ ـ ويقولون: إنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ يُعذِّبُ اللَّه مَنْ استحقَّهُ إنْ شاء وإن شاء عفى عنه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦] فأثبت لهم ما بقيت الدنيا عذابًا بالغُدوِّ والعشيِّ دون ما بينهما، حتى إذا قامت القيامة عُذِّبُوا أشدَّ العذاب بلا تخفيفٍ عنهم كما كان في الدنيا.

وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ يعني: قبل فناء الدنيا؛ لقوله تعالىٰ بعد ذلك ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤] بَيَّنَ أن المعيشة الضَّنْكَ قبل يوم القيامة، وفي معاينتنا اليهودَ والنصارى والمشركين في العيش الرَّغْدِ والرَّفاهة في المعيشة ما يُعْلَمُ به أنه لم يُرِدْ به ضيق الرزق في الحياة الدنيا؛ لوجود(١) مشركين في سَعَةٍ من أرزاقهم، وإنما أراد به بعد الموت قبل الحشر».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٣٨ ـ ويقولون» أي: يقول **أهل السنة والجماعة**: «إنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ يُعذِّبُ اللَّه مَنْ استحقَّهُ إنْ شاء وإن شاء عفى عنه».

واستدل **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك بأدلة:

الأول: «لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ

(١) في الأصل: [لوجودنا] والمُثبت من طبعة دار العاصمة.

تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]» وهذه الآية أصل كبير في استدلال **أهل السنة** على عذاب البرزخ في القبور[١].

وجه الدلالة منها: «**فأثبتَ لهم ما بقيت الدنيا عذابًا بالغُدوِّ والعشيِّ دون ما بينهما، حتى إذا قامت القيامة عُذِّبُوا أشدَّ العذاب بلا تخفيفٍ عنهم كما كان في الدنيا**» قال تعالىٰ عن عذاب القبر: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ففي البرزخ يُعْرَضُون كلَّ يوم مرتين غُدُوًّا وعَشِيًّا إلى أن تقوم الساعة، وما بينهما ليس فيه عرض عليها، فإذا قامت القيامة ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ فيكون العذاب مستمرًا بالغُدُوِّ والعَشِيِّ وما بينهما، **قال القرطبي**: «**الجمهور** على أن هذا العرض يكون في البرزخ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر»[٢].

○ قوله: «**و**» الدليل الثاني على عذاب القبر: «**قال**: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ **يعني: قبل فناء الدنيا؛ لقوله تعالىٰ بعد ذلك** ﴿وَمَنْ وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤]» فله قبل أن يُحْشَرَ يوم القيامة معيشةً ضنكًا في القبر، ويوم القيامة يُحْشَرُ أعمى، **قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الدلالة: «**بَيَّنَ أن المعيشة الضَّنْكَ قبل يوم القيامة**» وهذا يكون في البرزخ[٣].

○ قوله: «**وفي معاينتنا اليهودَ والنصارى والمشركين في العيش الرَّغْدِ والرَّفاهة في المعيشة ما يُعْلَمُ به أنه لم يُرِدْ به ضيق الرزق في الحياة الدنيا؛ لوجودنا مشركين في سَعَةٍ من أرزاقهم، وإنما أراد به**

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٨٢).
(٢) «فتح الباري» (٣/ ٢٣٣)، وانظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٣٢٠).
(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٢٨).

بعد الموت قبل الحشر» مراد **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ: لو قال قائل: «المعيشة الضنك تكون في الدنيا»، نقول له: لا؛ فنحن نجد **اليهود والنصارى والمشركين** في العيش الرَّغْدِ والرَّفاهة في المعيشة وليس عندهم معيشة ضنك فدل على أنه لم يُرِد به ضيق الرزق في الحياة الدنيا، وإنما أراد به بعد الموت وقبل الحشر، وهذا يكون في القبر.

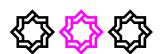
ومِنْ أدلة السنة على عذاب القبر: ما في «صحيح مسلم»[1] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَلَمْ أَشْهَدْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِيهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ»، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ: «**مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟**»، فَقَالَ رَجُلٌ: «أَنَا»، قَالَ: «**فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟**»، قَالَ: «مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ»، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**»، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ**»، قَالُوا: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»، فَقَالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**»، قَالُوا: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، قَالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**»، قَالُوا: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»، قَالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**»، قَالُوا: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ويقولون: إنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ»** ولم يذكر نعيم القبر، وكان **الأولى** أن يقول: «**ويقولون: إن عذاب القبر ونعيمه حقٌّ**»؛ فالنعيم حقٌّ.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٦٧).

ولا بُدَّ من الإيمان بأن نعيم القبر حقٌّ، وأن المؤمن يُنعَّم في قبره، ويُفتح له أبواب الجنة فيأتيها من ريحها وطيبها، وأن الكافر والفاجر يُضَّيق عليه في قبره، ويُفتح له أبواب النار فيأتيها من حَرِّها وَسَمُومِهَا، كما في حديث المسألة في القبر عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، وفيه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: «أَنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ**»»، قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا**»، قَالَ: «**وَيُفْتَحُ لَهُ فِيهَا مَدَّ بَصَرِهِ**»، قَالَ: «**وَإِنَّ الْكَافِرَ**» فَذَكَرَ مَوْتَهُ، قَالَ: «...، **فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: «أَنْ كَذَبَ، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ**»»، قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا**»....» الحديث[(١)].

وقد أثبت **أهل السنة والجماعة** عذاب القبر ونعيمه[(٢)]، خلافًا **للمعتزلة ونحوهم** الذين يُنْكِرون عذاب القبر ونعيمه[(٣)] ـ نسأل اللَّه السَّلامة والعافية ـ ولا عبرة بخلافهم.



(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «في المسألة في القبر وعذاب القبر»، رقم (٤٧٥٣)، والنسائي، كتاب الجنائز، باب «الوقوف للجنائز»، (٤/ ٧٨)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب «ما جاء في الجلوس في المقابر»، رقم (١٥٤٨)، وأحمد (٤/ ٢٨٧).

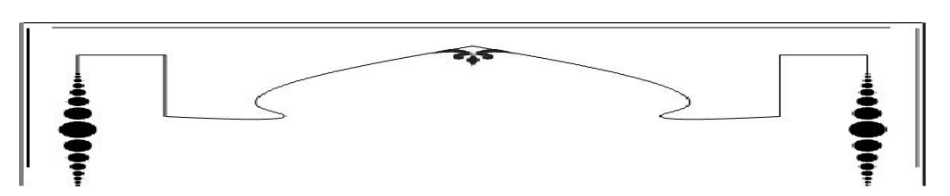
قال البيهقي: «هذا حديث صحيح الإسناد». «شعب الإيمان» (١/ ٣٥٧).

وقال المنذري: «رواه أبو داود، ورواه أحمد بإسناد رواته محتج بهم في «الصحيح»». «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٩٦).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح». «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٠).

(٢) انظر: شرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٤٥٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٤).



قَالَ المُؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٩ ـ ويؤمنون بِمُسَاءَلَةِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ على ما ثبت به الخبرُ عن رسول اللَّه ﷺ مع قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۝٢٧﴾ [إبراهيم: ٢٧] وما ورد تفسيره عن النبي».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٣٩ ـ ويؤمنون بِمُسَاءَلَةِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ» يعني: يؤمن **أهل السنة والجماعة** بأن الميت يسأله ملكان يقال لأحدهما «الْمُنْكَرُ» والآخر «النَّكِيرُ»، ويسألانه عن ربِّهِ ودينه ونبيه.

○ قوله: «على ما ثبت به الخبرُ عن رسول اللَّه ﷺ» في «الصحيحين»[1] عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ**: «**مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ** ؟»، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، فَيُقَالُ لَهُ: «انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ»، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا».

قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب «ما جاء في عذاب القبر»، رقم (١٣٧٤)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٧٠).

أَنَس قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟»، فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ»، فَيُقَالُ: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ» والمراد بقوله: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ» أي: لا علمت ولا تبعت.

وجاءت تسمية الملكين بـ«الْمُنْكَرُ» والآخر «النَّكِيرُ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ ـ أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ ـ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا «الْمُنْكَرُ» وَالْآخَرُ «النَّكِيرُ»، فَيَقُولَانِ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟»، ...» الحديث[(١)].

وتُسمَّى هذه «فتنة القبر»، **وأهل السنة والجماعة** يؤمنون بها، والفتنة هي الاختبار والامتحان، والملكان يُقال لهما «الفتّانان» لأنهما يختبرانه، فيثبّت اللَّه المؤمن فينجح في هذا الاختبار، ويخذل الفاجر ـ والعياذ باللَّه ـ فلا يجيب على هذه الأسئلة.

○ قوله: «**مع قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾** [إبراهيم: ٢٧] **وما ورد تفسيره عن النبي**» كما في «الصحيحين»[(٢)] عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ قَالَ: «**نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ**

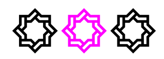
---

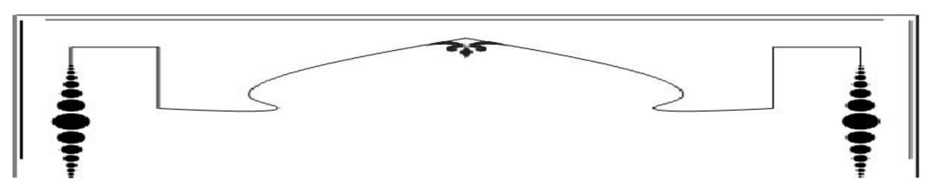
(١) أخرجه الترمذي، كتاب الجنائز، باب «ما جاء في عذاب القبر»، رقم (١٠٧١).

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾»، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٧١) ـ واللفظ له ـ.

لَهُ: «**مَنْ رَبُّكَ؟**»، **فَيَقُولُ**: «**رَبِّيَ اللَّهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ**»، **فَذَلِكَ قَوْلُهُ** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾».





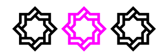
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤٠ ـ ويرون تركَ الخُصُوماتِ والمِرَاءِ في القرآن وغيره؛ لقول اللَّه ﷻ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] يعني: يُجَادِلُ فيها تكذيبًا بها، واللَّه أعلم».

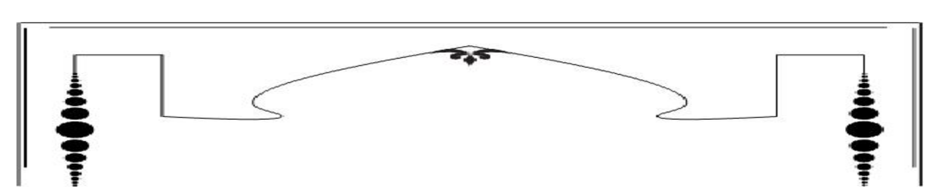
الشَّرْحُ

○ قوله: «**٤٠ ـ ويرون**» أي: **أهل السنة والجماعة** «**تركَ الخُصُوماتِ والمِرَاءِ في القرآن وغيره**» فلا يُخَاصِمُون ولا يُجَادِلُون ولا يُمَارُون في القرآن ولا في غيره؛ «**لقول اللَّه ﷻ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] يعني: يُجَادِلُ فيها تكذيبًا بها، واللَّه أعلم**» قال الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقول تعالىٰ ذكره: ما يُخاصِم في حجج اللَّه وأدلته على وحدانيته بالإنكار لها إلَّا الذين جحدوا توحيده»(١).

يرى **أهل السنة والجماعة** تركَ الخُصُوماتِ والمَراءِ والجِدَالِ في القرآن وغيره؛ لأن الجِدَالَ في القرآن تكذيبًا به، وهذا مِنْ فعل الكفرة.



(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٤٢).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤١ ـ ويُثْبِتُون خلافةَ أبي بكرٍ رضي الله عنه بعدَ رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم باختيار الصحابة إيَّاهُ، ثُمَّ خلافةَ عمرَ بعد أبي بكرٍ رضي الله عنه باستخلاف أبي بكرٍ إيَّاهُ، ثُمَّ خلافةَ عثمانَ رضي الله عنه باجتماع أهل الشُّورى وسائرِ المسلمين عليه عن أمر عمرَ، ثُمَّ خلافةَ عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه ببيعة من بايع من البدريين عمار بن ياسر وسهل بن حنيف ومَنْ تبعهما مِنْ سائر الصحابة مع سابقته وفضله».

الشَّرْحُ

هذا مبحث الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ثلاثون سنة؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «**الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ**»[1].

يُثْبِتُ **أهل السنة والجماعة** الخلافةَ بعد النبي صلى الله عليه وسلم **لأبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي** رضي الله عنهم.

○ قوله: «**ويُثْبِتُون خلافةَ أبي بكرٍ رضي الله عنه بعدَ رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم باختيار الصحابة إيَّاهُ**» لأهل السنة والجماعة قولان في خلافة **أبي بكر** رضي الله عنه **هل ثبتت باختيار المسلمين له أو بالنصِّ الخفي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الْبَيِّنِ؟**[2].

أحدهما: أن خلافة **أبي بكر** رضي الله عنه ثابتة بالنصِّ الخفي، وهو

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «في الخلفاء»، رقم (٤٦٤٦)، والترمذي، كتاب الفتن، باب «ما جاء في الخلافة»، رقم (٢٢٢٦)، وأحمد (٥/ ٢٢٠).
قال الترمذي: «وهذا حديث حسن».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤٧)، و«منهاج السنة النبوية» (١/ ٥٠٥)، (٤/ ٢٧١).

قول **طوائف أهل الحديث والمتكلِّمين**، ويُروى عن **الحسن البصرى**، وبعض أهل هذا القول يقولون بالنصِّ الجلي.

واستدلوا بأدلة، **منها**: ما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﵁ قَالَ: أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ، كَأَنَّهَا تُرِيدُ الْمَوْتَ»، قَالَ: «**إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**».

ومنها: ما في «الصحيحين»[(٢)] لمَّا مرض رسول اللَّه ﷺ مرضه الذي مات فيه فحضرت الصلاة فأذن، فقال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**».

ومنها: ما في «صحيح مسلم»[(٣)] عن جُنْدَبٍ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**، ...»، وغيره ذلك من الأدلة.

والصواب أنها ليست نصاً وإنما هي إرشادات ومُرَجِّحَاتٌ لأجلها اختار الصحابة **أبا بكر** ﵁.

القول الثاني: أن خلافة **أبي بكر** ﵁ ثابتة بالاختيار، وهو قول **جمهور العلماء والفقهاء وأهل الحديث والمتكلِّمين كالمعتزلة والأشعرية وغيرهم**.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب «الِاسْتِخْلَافِ»، رقم (٧٢٢٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٣٨٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الآذان، باب «حد المريض أن يشهد الجماعة»، رقم (٦٦٤)، ومسلم، كتاب الصلاة، رقم (٤١٨) من حديث عائشة ﵂.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٣٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والتحقيق في خلافة أبي بكر** ـ وهو الذي يدل عليه كلام **أحمد** ـ: أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دلَّ الأمة وأرشدهم إلى بيعته، فهذه الأوجه الثلاثة ـ الخبر والأمر والإرشاد ـ ثابت من النبي ﷺ»[(١)].

فالصواب الذي عليه **المحققِّون** أن خلافة **أبي بكر الصديق** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثبتت باختيار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والذي يدل على أنها ليست بنصٍّ منه أنه: لما توفي رسول اللَّه ﷺ اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة للمسلمين، كما في «صحيح البخاري»[(٢)] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالسُّنْحِ[(٣)]، فَقَامَ عُمَرُ يَقُولُ: «وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، قَالَتْ: وَقَالَ عُمَرُ: «وَاللَّهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَاكَ، وَلَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِيَ رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ»، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَّلَهُ، قَالَ: «بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُذِيقُكَ اللَّهُ الْمَوْتَتَيْنِ أَبَدًا»، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: «أَيُّهَا الْحَالِفُ عَلَى رِسْلِكَ»، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ، فَحَمِدَ اللَّهَ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «أَلَا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ»، وَقَالَ:** ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝٣٠﴾ [الزُّمَر: ٣٠]،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب «قول النبي «**لو كنت متخذًا خليلًا**» قاله أبو سعيد»، رقم (٣٦٦٧، ٣٦٦٨).

(٣) بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة: منازل بني الحارث بن الخزرج، وكان **أبو بكر** متزوجًا فيهم. «فتح الباري» (٣/ ١١٥).

وَقَالَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤]، قَالَ: فَنَشَجَ النَّاسُ يَبْكُونَ، قَالَ: وَاجْتَمَعَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالُوا: «مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»، فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَذَهَبَ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ فَأَسْكَتَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنِّي قَدْ هَيَّأْتُ كَلَامًا قَدْ أَعْجَبَنِي خَشِيتُ أَنْ لَا يَبْلُغَهُ أَبُو بَكْرٍ»، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَتَكَلَّمَ أَبْلَغَ النَّاسِ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: «نَحْنُ الْأُمَرَاءُ وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ»، فَقَالَ حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ: «لَا وَاللَّهِ لَا نَفْعَلُ، مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «لَا، وَلَكِنَّا الْأُمَرَاءُ وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَارًا وَأَعْرَبُهُمْ أَحْسَابًا، فَبَايِعُوا عُمَرَ أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ»، فَقَالَ عُمَرُ: «بَلْ نُبَايِعُكَ أَنْتَ؛ فَأَنْتَ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَبَايَعَهُ وَبَايَعَهُ النَّاسُ»، فلو كان هناك نصٌّ ما اجتمعوا لذلك ولبايعوا المعهود إليه مباشرةً؛ فهم أحرص الناس على اتباع رسول اللَّه ﷺ.

○ قوله: «**ثُمَّ خلافةَ عمرَ بعد أبي بكرٍ رضي الله عنه باستخلاف أبي بكرٍ إيَّاهُ**» لما حضرت **أبا بكر** رضي الله عنه الوفاةُ عَهِدَ بالخلافة إلى **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه، فثبتت له الخلافة بولاية العهد من **أبي بكر الصديق** رضي الله عنه، ولم يعهد رضي الله عنه بالخلافة **لعمر** رضي الله عنه إلَّا بعد أن استشار نفرًا من فضلاء الصحابة فيه فأقروا به وسمعوا له وأطاعوا، وقد ذكر أهل السِّير والتواريخ صيغة عهد **الصديق** بالخلافة **للفاروق** رضي الله عنه[1].

○ قوله: «**ثُمَّ خلافةَ عثمانَ رضي الله عنه باجتماع أهل الشُّورى وسائرِ**

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ١٩٩، ٢٠٠).

المسلمين عليه عن أمر عمرَ» لمَّا طُعِنَ **عمر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يستخلف أحدًا بعينه ليكون الخليفة على المسلمين من بعده، بل أوصى أن يكون الأمر شورى بعده في ستة ممن توفي رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راض، وهم **عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد اللَّه، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف**، في «صحيح مسلم»[1] عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: «**إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكًا نَقَرَنِي ثَلَاثَ نَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أُرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ وَلَا خِلَافَتَهُ وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ، فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ**».

ولما مات **الفاروق** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ودفنه أصحاب رسول اللَّه ﷺ بجوار رسول اللَّه ﷺ وصاحبه أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ اجتمع النفر الذين جعل **عمر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الأمرَ فيهم شورى للتشاور فيمن يلي الخلافة بعده ففَوَّضَ ثلاثة منهم ما لهم في ذلك إلى ثلاثة.

روى البخاري في «صحيحه»[2] من حديث طويل عن عمرو بن ميمون فيه تفاصيل حادثة استشهاد **عمر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وعدد الذين طُعِنُوا معه، ومما جاء فيه بشأن خلافة **عثمان** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنهم قالوا: «أَوْصِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اسْتَخْلِفْ»، قَالَ: «مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَوْ الرَّهْطِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ»، فَسَمَّى

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٦٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب «قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»، رقم (٣٧٠٠).

عَلِيًّا، وَعُثْمَانَ، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: «يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ كَهَيْئَةِ التَّعْزِيَةِ لَهُ، فَإِنْ أَصَابَتْ الْإِمْرَةُ سَعْدًا فَهُوَ ذَاكَ، وَإِلَّا فَلْيَسْتَعِنْ بِهِ أَيُّكُمْ مَا أُمِّرَ فَإِنِّي لَمْ أَعْزِلْهُ عَنْ عَجْزٍ وَلَا خِيَانَةٍ» إلى أن قال: «**فَلَمَّا فُرِغَ مِنْ دَفْنِهِ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْكُمْ»، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: «قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَلِيٍّ»، فَقَالَ طَلْحَةُ: «قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عُثْمَانَ»، وَقَالَ سَعْدٌ: «قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ»، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «أَيُّكُمَا تَبَرَّأَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَنَجْعَلُهُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامُ لَيَنْظُرَنَّ أَفْضَلَهُمْ فِي نَفْسِهِ»، فَأُسْكِتَ الشَّيْخَانِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «أَفَتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ، وَاللَّهُ عَلَيَّ أَنْ لَا آلُ عَنْ أَفْضَلِكُمْ؟»، قَالَا: «نَعَمْ»، فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، فَقَالَ: «لَكَ قَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَدَمُ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَاللَّهُ عَلَيْكَ لَئِنْ أَمَّرْتُكَ لَتَعْدِلَنَّ وَلَئِنْ أَمَّرْتُ عُثْمَانَ لَتَسْمَعَنَّ وَلَتُطِيعَنَّ»، ثُمَّ خَلَا بِالْآخَرِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ قَالَ: «ارْفَعْ يَدَكَ يَا عُثْمَانُ»، فَبَايَعَهُ، فَبَايَعَ لَهُ عَلِيٌّ، وَوَلَجَ أَهْلُ الدَّارِ فَبَايَعُوهُ»، فتمت الخلافة لعثمان رضي الله عنه.**

❍ قوله: «**ثُمَّ خلافةَ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ببيعة من بايع من البدريين عمار بن ياسر وسهل بن حنيف ومَنْ تبعهما مِنْ سائر الصحابة مع سابقته وفضله**» لقد تمت بيعة الخلافة **لعلي** رضي الله عنه بالاختيار، وذلك بعد أن استشهد **الخليفة الراشد عثمان بن عفان** رضي الله عنه على أيدي الخارجين المارقين، فعن محمد بن الحنفية قال: كنت مع عليٍّ وعثمان محصور، قال: فأتاه رجل، فقال: «إن أمير المؤمنين مقتول»، ثم جاء آخر فقال: «إن أمير المؤمنين مقتول الساعة»، قال: فقام عليٌّ، قال محمد: فأخذت بوسطه تَخَوُّفًا عليه، فقال: «خَلِّ لَا أُمَّ لَكَ»، قال: فأتى عليٌّ الدار وقد قُتِلَ الرجل فأتى

داره فدخلها وأغلق عليه بابه، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه فقالوا: «إن هذا الرجل قد قُتِلَ ولا بُدَّ للناس من خليفة، ولا نعلم أحدًا أحقَّ بها منك»، فقال لهم عليٌّ: «لا تريدوني؛ فإني لكم وزير خير مني لكم أمير»، فقالوا: «لا واللَّه، ما نعلم أحدًا أحقَّ بها منك»، قال: «فإن أبيتم عليَّ فإن بيعتي لا تكون سِرًّا، ولكن أخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني بايعني»، قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس[1].

وتثبت الخلافة بِأَمْرٍ مِنْ ثلاث:

الأول: الاختيار والانتخاب كما ثبتت **لأبي بكر وعثمان** رضي الله عنهما من أهل الحلِّ والعقد.

وإذا كان الاختيار لأهل الحلِّ والعقد تكون الخلافة في قريش؛ فعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي بَيْتِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى وَقَفَ فَأَخَذَ بِعِضَادَةِ الْبَابِ فَقَالَ: «**الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**»[2]، **وفي «الصحيحين»**[3] **عَنْ ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ **قَالَ**: «**لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ**»، وفي «صحيح البخاري»[4] عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ**»، فما دام يوجد من يُقِيم الدين فالخلافة في قريش، فإذا لم يوجد مَنْ يقمه فتكون في غيرهم.

(١) «فضائل الصحابة» لعبد اللَّه بن أحمد رقم (٩٦٩).

(٢) «مسند أحمد» (٣/ ١٨٣).

قال المنذري: «رواه أحمد بإسناد جيد». «الترغيب والترهيب» (٣/ ١١٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب «مناقب قريش»، رقم (٣٥٠١)، ومسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٢٠).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب «مناقب قريش»، رقم (٣٥٠٠).

الثاني: بولاية العهد من الخليفة السابقة، كما عَهِدَ **أبو بكر** بالخلافة **لعمر** رضي الله عنهما.

الثالث: بالقوة والغلبة، فإذا غَلَبَ الناسَ بقوته وسيف سلطانه ثبتت له الخلافة ولو لم يكن من قريش؛ للأحاديث التي فيها الأمر بالسمع والطاعة، ففي «صحيح البخاري»[(١)] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**»، والزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جفَّ، وإنما شبَّه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعها ولكون شعره أسود، وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها[(٢)]، فلو كان بالاختيار فلن يُخْتَارَ العبد الحبشي بل يُخْتَارُ مَنْ كان مِنْ قريش، لكن إذا كان بالقوة والغلبة ثبتت له الخلافة.

ولو نظرنا لوجدنا أن الخلافة مِنْ عهد النبوة إلى الآن ثبتت إما بولاية العهد وإما بالقوة والغلبة، ولم تثبت بالاختيار إلَّا **لأبي بكر وعثمان وعلي**، وكذلك **معاوية** رضي الله عنه ـ أول ملوك المسلمين ـ لمَّا تنازل له **الحسن** عن الخلافة[(٣)]، وإلَّا **فبنو أمية وبنو العباس** ومن بعدهم ثبتت الخلافة لهم بالقوة والغلبة.

وعقيدة **أهل السنة والجماعة** أن الخلافة بعد النبي ﷺ لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، ثم علي رضي الله عنهم[(٤)]، وهؤلاء هم الخلفاء الراشدون.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب «السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية»، رقم (٧١٤٢ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ١٢٢).

(٣) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ٣٨٧)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٥/ ٢٢٢).

(٤) **قال ابن تيمية**: «ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضلُّ من حمار أهله». «العقيدة الواسطية» (ص ٤٢).

ومن الأدلة على صحة خلافة الخلفاء الراشدين:

حديث الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟»، فَقَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[(١)].

والخلافة بعد النبي ﷺ ثلاثون سنة؛ فعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، عَنْ سَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ**»، **قَالَ سَفِينَةُ**: «أَمْسِكْ، خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ رضي الله عنه عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ رضي الله عنه اثْنَيْ عَشْرَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ رضي الله عنهم»[(٢)].

ويرى الرافضة[(٣)] أن اللَّه أردف الرِّسالة بعد موت الرسول ﷺ بالإمامة فنصب أولياء معصومين؛ ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب «في لزوم السنة»، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي، كتاب العلم، باب «الأخذ بالسنة واجتناب البدع»، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه، في المقدمة، باب «اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين»، رقم (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح ليس له عِلَّةٌ». «المستدرك» (١/ ١٧٤).

(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١٤٨)، واللفظ لأحمد.

(٣) هذا اللفظ أول ما ظهر في الاسلام لمَّا خرج **زيد بن علي بن الحسين** في أوائل المئة الثانية في خلافة **هشام بن عبد الملك** وَاتَّبَعَهُ الشيعة، فسُئِلَ عن **أبى بكر وعمر** فتولاهما وترحَّم عليهما فرفضه قوم، **فقال**: «رفضتموني، رفضتموني»، فسُمُّوا «**الرافضة**». «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥، ٣٦).

وخطئهم فينقادون إلى أوامرهم؛ لئلا يُخَلِّيَ اللَّه العالمَ من لطفه ورحمته.

وأنه لما بعث اللَّه محمدًا ﷺ قام بنقل الرِّسالة ونصَّ على أن الخليفة بعده **علي بن أبي طالب عليه السلام**، ثم مِنْ بعده لولده **الحسن بن علي**، ثم ولده **الحسين الشهيد**، ثم **علي بن الحسين زين العابدين**، ثم **محمد بن علي الباقر**، ثم **جعفر بن محمد الصادق**، ثم **موسى بن جعفر الكاظم**، ثم **علي بن موسى الرضا**، ثم **محمد بن علي الجواد**، ثم **علي بن محمد الهادي**، ثم **الحسن بن علي العسكري**، ثم الخلف الحجة **محمد بن الحسن**[١] **المهدي المنتظر الذي دخل سرداب سامراء في العراق سنة (٢٦٠ هـ) ولم يخرج إلى الآن.**

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في زمانه: «فإنهم يدَّعون أنه الغائب المنتظر ـ **محمد بن الحسن** ـ الذي دخل سرداب سامراء سنة ستين ومائتين أو نحوها، ولم يُميّز بعد بل كان عمره إما سنتين أو ثلاثًا أو خمسًا أو نحو ذلك، وله الآن ـ على قولهم ـ أكثر من أربعمائة وخمسين سنة ولم يُرَ له عين ولا أثر، ولا سُمِعَ له حسٌّ ولا خبر!!»[٢].

وانظر كم مضى بعد وفاة **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يخرج بَعْدُ، بل ولن يخرج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأهل العلم بأنساب أهل البيت** يقولون: إن **الحسن بن على العسكري** لم يكن له نسل ولا عقب، ولا ريب أن العقلاء كلهم يعدون مثل هذا القول من أسفه

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ١٢٤، ١٢٥).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (١/ ١١٣، ١١٤).

السفه، واعتقاد الإمامة والعصمة في مثل هذا مما لا يرضاه لنفسه إلَّا من هو أسفه الناس وأضلهم وأجهلهم»[(١)].

وقد مات **الحسن بن علي العسكري** عقيمًا ولم يولد له فاختلقوا له ولدًا، وأسموه محمدًا، وأدخلوه سرداب سامراء ولم يخرج، **وقالوا**: «هذا هو الخليفة، ولا جهاد في سبيل اللَّه حتى يخرج المهدي المنتظر، وينادي منادٍ من السماء: «أن اتبعوه»، فأمر الأمة ـ على قولهم ـ معلَّقٌ حتى يخرج المهدي المنتظر !!؛ وكيف يُعلَّق أمر الأمة بشخص ولا يَصِلُون إلى الجنة حتى يخرج هذا الشخص الذي دخل سردابه ولا يُعْلَمُ حاله ؟!.

لا يمكن للشرع أن يأتي بمثل هذا؛ إن المرأة إذا غاب عنها زوجها وطالت المدة وطلبت الفسخ من الحاكم تفسخ لرفع الضرر عنها وهي امرأة، فكيف بأمر الأمة؟!، أين العقول؟!.

ويقولون: أن **أهل السنة** كفروا وارتدوا عن الإسلام، وأخفوا النصوص التي فيها النصُّ على أن **عليًّا** هو الخليفة، وولوا **أبا بكر** الخلافة زورًا وظلمًا وبهتانًا، ثم ولوا **عمرَ** الخلافة زورًا وبهتانًا، ثم ولوا **عثمانَ** الخلافة زورًا وبهتانًا، حتى وصلت النوبة إلى الخليفة الأول وهو **علي بن أبي طالب** بعد ذلك.

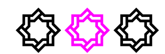
كيف ذلك وقد كان **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه من أشجع الناس، فهل يسكت على الظلم ؟!، لماذا لم يذكر أنه الخليفة بالنصِّ ؟!.

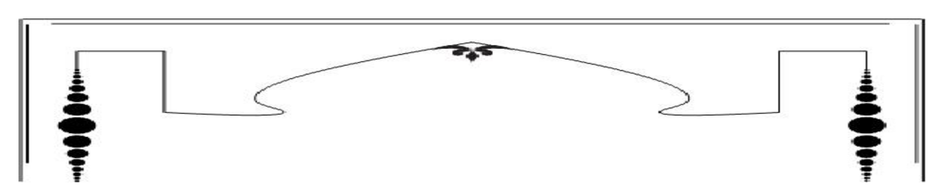
وقَصْدُ **المؤلفِ** رحمه الله مِنْ قوله «**ويُثْبِتُون خلافةَ أبي بكرٍ رضي الله عنه بعدَ رسول اللَّه ﷺ باختيار الصحابة إيَّاهُ، ثُمَّ خلافةَ عمرَ بعد**

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤٥٢).

أبي بكرٍ ﵁ باستخلاف أبي بكرٍ إيَّاهُ، ثُمَّ خلافةَ عثمانَ ﵁ باجتماع أهل الشُّورى وسائرِ المسلمين عليه عن أمر عمرَ، ثُمَّ خلافةَ عليٍّ بن أبي طالب ﵁ ببيعة من بايع من البدريين عمار بن ياسر وسهل بن حنيف ومَنْ تبعهما مِنْ سائر الصحابة مع سابقته وفضله»

الرَّدُّ على **الرافضة** الذين يقولون إن الخليفة بعد رسول اللَّه ﷺ **علي بن أبي طالب**، ثم **للحسن بن علي**، ثم **للحسين بن علي**، ثم للبقية من نسل **الحسين**.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤٢ ـ ويقولون بتفضيل الصحابة الذين رضي الله عنهم؛ لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومَنْ أثبت اللَّه رضاه عنه لم يكن مِنْهُ بعد ذلك ما يُوجِب سخط اللَّه عز وجل، ولم يُوجِب ذلك للتابعين إلَّا بشرط الإحسان، فَمَنْ كان مِنَ التابعين مِنْ بعدهم لم يأتِ بالإحسان فلا مَدْخَلَ له في ذلك.

ومَنْ غاظه مكانهم مِنَ اللَّه فهو مَخُوفٌ عليه ما لا شيء أعظمَ مِنْهُ؛ لقوله عز وجل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فأخبر أنه جعلهم غيظًا للكافرين.

وقالوا بخلافتهم؛ لقول اللَّه عز وجل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فخاطب بقوله ﴿مِنكُمْ﴾ مَنْ نزلت الآية وهو مع النبي صلى الله عليه وسلم على دينه، فقال بعد ذلك: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ﴾ [النور: ٥٥] فَمَكَّنَ اللَّه بأبي بكر الصِّدِّيق وعمر وعثمان الدِّينَ ـ وَعْدَ اللَّه ـ آمنين يَغْزُون ولا يُغْزَون، ويُخِيفُون العدوَّ ولا يُخِيفُهم العدوُّ.

وقال عز وجل لقوم تخلَّفُوا عن نبيِّهِ عليه السلام في الغزوة التي ندبهم اللَّه عز وجل بقوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن

تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [التوبة: ٨٣]، **فلمَّا لقوا النبي ﷺ يسألونه الإذنَ في الخروج للغزو فلم يأذن لهم أنزل اللَّه ﷻ:** ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥﴾﴾ [الفتح: ١٥]، **وقال لهم:** ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [الفتح: ١٦]، **والذين كانوا في عهد رسول اللَّه ﷺ أحياءً خُوطِبُوا بذلك لمَّا تخلَّفُوا عنه، وبَقِيَ منهم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ﵃ فأوجب لهم بطاعتهم إيَّاهُمُ الأجرَ وبترك طاعتهم العذابَ الأليم، إيذانًا مِنَ اللَّه ﷻ بخلافتهم ﵃، ولا جعلَ في قلوبنا غِلًّا لأحد منهم، فإذا ثبت خلافة واحد منهم انتظم منها خلافة الأربعة».**

الشَّرْح

○ قوله: «**٤٢ ـ ويقولون**» يعني: **أهل السنة والجماعة** «**بتفضيل الصحابة الذين** ﵃» وهم **أهل بيعة الرِّضوان**؛ «**لقوله:** ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]» وكانوا ألفًا وأربع مئة[(١)]، روى مسلم في «صحيحه»[(٢)] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا**

---

(١) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب المغازي، باب «غزوة الحديبية»، رقم (٤١٥٠) من حديث البراء بن عازب ﵁.

(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١٦٣).

تَحْتَهَا»، وكما عند أبي داود وغيره عَنْ جَابِرٍ ﭬ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**».

أيهما أفضل، الْبَدْرِيُّونَ أم أهل بيعة الرِّضوان؟.

مِنَ العلماء: مَنْ قَدَّمَ **الْبَدْرِيِّينَ**(١)؛ **كما في «الصحيحين»**(٢) **عَنْ عَلِيٍّ** ﭬ **قَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»»**، **ومنهم**: مَنْ قَدَّمَ **أهل بيعة الرِّضوان.**

وقد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة: **أهل بدر**، ثم **أهل بيعة الرِّضوان**، **والعشرة** مُفضَّلُون على غيرهم، **والخلفاء الأربعة** أفضل الأمة(٣).

○ قوله: «و» كذلك **السابقون الأولون كما في قوله تعالىٰ**: «﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]».

مَنْ هم السَّابِقُون الأوَّلون؟.

قيل: هم الذين أسلموا قبل صلح الحديبية، **وقيل**: هم الذين صلُّوا إلى القبلتين ـ بيت المقدس والكعبة ـ مع رسول اللَّه ﷺ(٤) والصواب هو **القول الأول**؛ لأن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس

---

(١) **قال النووي**: «**قال الإمام أبو منصور البغدادي**: «أصحابنا **مجمعون** على أن أفضلهم: الخلفاء الأربعة، ثم تمام العشرة، ثم **أهل بدر**، ثم أحد، ثم بيعة الرِّضوان»». «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٤٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب «الجاسوس»، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٩٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٢٩).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٧).

لها فضيلة، ولأن الصلاة إلى القبلة الأولى كانت ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا، يعني: كانوا عددًا قليلًا، فالحدُّ الفاصل بين السَّابقين الأوَّلين وغيرهم: هو صلح الحديبية، فمن أسلم قبله وقاتل وجاهد فهو مِنَ السَّابقين الأوَّلين، ومَنْ أسلم بعده فليس منهم.

وهم الذين قال اللَّه تعالىٰ فيهم: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، والفتح هو صلح الحديبية[١]، وسَمَّاهُ اللَّه فتحًا لِمَا يترتب عليه من المصالح، والمعنى: لا يستوي مَنْ أنفق مِنْ قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على مَنْ أنفق مِنْ بعد وقاتل، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ أي: كلُّهُم ـ المتقدِّمُون والمتأخِّرُون ـ موعودون بـ﴿ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ وهي الجنة، لكنهم متفاوتون.

وفي «الصحيحين»[٢] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»، حصل نزاع بين **عبد الرحمن بن عوف** وهو من السَّابقين الأوَّلين **وخالد بن الوليد** ممن أسلم بعد صلح الحديبية وقبل فتح مكة فهو ليس من السَّابقين الأوَّلين، قال النبي ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي**» يُخَاطِبُ **خالدًا**، يعني: لا تسُبُّوا أصحابي الذين تقدَّمت صحبتهم؛ وإلَّا

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٧/ ٢٢١)، «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٢٥)، «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب «قول النبي ﷺ «لو كنت متخذا خليلًا» قاله أبو سعيد»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٤١) ـ واللفظ له ـ.

فَكُلُّهُمْ ﭫ أصحاب له، ينهى مَنْ له الصُّحبة الأخرى أن يَسُبَّ مَنْ له الصُّحبة الأولى؛ «**فَإِنَّ أَحَدَكُمْ**» يعني: أيُّها الصحابة المتأخرون **كخالد** ﭬ «**لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**» يعني: لو أنفق **خالد** ﭬ مثل جبل أحد ذهبًا وأنفق **عبد الرحمن بن عوف** ﭬ ملء كفِّه أو نصفه لم يسبقه **خالد**، فإذا كان هذا التفاوت بين الصحابة أنفسهم فكيف بالتفاوت بين الصحابة والتابعين؟!.

فمزية الصُّحبة لا يلحقها أحد؛ قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيه ﷺ، وشهدوا له بالرِّسالة، وصَحِبُوه، وجاهدوا معه، وشهدوا التنزيل ينزل، وسَمِعُوا القرآن، ونشروا دين اللَّه في مشارق الأرض ومغاربها، فالصحابة ﭫ لا عدل لهم.

○ قوله: «**ومَنْ أثبت اللَّه رضاه عنه**» كما قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]» فأثبت لهم الرِّضَا «**لم يكن مِنْهُ بعد ذلك ما يُوجِب سخط اللَّه ﷻ**» عليه.

○ قوله: «**ولم يُوجِب ذلك**» أي: الرِّضَا «**للتابعين إلَّا بشرط الإحسان**» كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فأثبت الرِّضَا للتابعين بشرط الاتِّباع بإحسان، «**فَمَنْ كان مِنَ التابعين مِنْ بعدهم لم يأتِ بالإحسان فلا مَدْخَلَ له في ذلك**».

○ قوله: «**ومَنْ غاظه مكانهم مِنَ اللَّه فهو مَخُوفٌ عليه ما لا شيء أعظمَ مِنْهُ**» يعني: مَنْ كان يغيظه مكانة الصحابة مِنَ اللَّه تعالىٰ ويرى عداوتهم فهذا يُخْشَى عليه من النِّفَاق؛ «**لقوله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]**

فأخبر أنه جعلهم غيظًا للكافرين» هذا هو **الشاهد**، فأخبر اللَّه تعالىٰ أنه جعل الصحابة غيظًا للكافرين، فمن أغاضه الصحابة **كالرافضة** فهو كافر.

ومِنْ هذه الآية انتزع **الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في رواية عنه ـ بتكفير **الروافض** الذين يبغضون الصحابة، **قال**: «لأنهم يَغِيظُونَهُمْ، ومَنْ غاظ الصحابة فهو كافر؛ لهذه الآية»، ووافقه **طائفة من العلماء** على ذلك[1] قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقد أحسن **مالك** في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردَّ على اللَّه ربِّ العالمين وأبطل شرائع المسلمين»[2].

○ قوله: «**وقالوا**» يعني: المؤمنون «**بخلافتهم؛ لقول اللَّه** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ **فخاطب بقوله** ﴿مِنكُمْ﴾ **مَنْ نزلت الآية وهو مع النبي** ﷺ **على دينه**» وهم الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «**فقال بعد ذلك**: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾ [النُّور: ٥٥]، **فَمَكَّنَ اللَّه بأبي بكر الصِّدِّيق وعمر وعثمان، الدِّينَ ـ وَعْدَ اللَّه ـ آمنين يَغْزُون ولا يُغْزَون، ويُخِيفُون العدوَّ ولا يُخِيفُهم العدوُّ**» فتأمل كيف استنبط **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ من هذه الآية خلافة الأئمة الأربعة[3] ردًّا على **الرافضة**.

قال تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فخاطب بقوله ﴿مِنكُمْ﴾ مَنْ نزلت الآية وهو مع النبي ﷺ على دينه وهم

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٠٥)، وانظر: «السنة» للخلال رقم (٧٦٠).
(٢) «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٩٧).
(٣) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٥/ ١٩١).

الصحابة الكرام رضي الله عنهم ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ والذي استُخْلِفَ بعد رسول اللَّه ﷺ **أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي**، ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ وقد مَكَّنَ اللَّه **لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي**، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ فهم آمنون، يَغْزُون ولا يُغْزَون، ويُخِيفُون العدوَّ ولا يُخِيفُهم العدوُّ، ﴿يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النُّور: ٥٥].

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»(١) بعد أن أورد هذه الآية والتي قبلها: «فَمَنْ أحبهم وتولاهم ودعا لهم ورعى حقَّهُمْ وعرف فضلهم فاز في الفائزين، ومَنْ أبغضهم وسَبَّهم ونسبهم إلى ما تنسبهم **الروافض والخوارج** فقد هلك في الهالكين».

○ قوله: «**وقال** عز وجل **لقوم تخلَّفُوا عن نبيِّهِ** عليه السلام **في الغزوة التي ندبهم اللَّه** عز وجل» إليها، وهي غزوة تبوك «**بقوله:** ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾» أي: فإن ردَّكَ اللَّه يا محمد إلى طائفة مِنْ هؤلاء المنافقين مِنْ غزوتك هذه «﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [التوبة: ٨٣]».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما الاستدلال بهذه الآية على خلافة **الصديق** ووجوب طاعته فقد استدل بها **طائفة من أهل العلم**، منهم: **الشافعي والأشعري وابن حزم وغيرهم**، واحتجوا بأن اللَّه تعالىٰ قال: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، **قالوا**: فقد أمر اللَّه

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٩٢، ٢٩٣).

رسوله أن يقول لهؤلاء: ﴿لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ فعُلِمَ أن الداعي لهم إلى القتال ليس رسول اللَّه ﷺ فوجب أن يكون مَنْ بعده، وليس إلَّا **أبا بكر** ثم **عمر** ثم **عثمان** الذين دعوا الناس إلى قتال **فارس والروم وغيرهم** أو يسلمون حيث قال: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفَتْح: ١٦]، **وهؤلاء** جعلوا المذكورين في سورة «الفتح» هم المخاطبين في سورة «براءة»، ومن هنا صار في الحجة نظر»[(١)].

○ قوله: «**فلمَّا لقوا النبي ﷺ يسألونه الإذنَ في الخروج للغزو فلم يأذن لهم أنزل اللَّه** ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥﴾﴾ [الفَتْح: ١٥]» **قال الإمام ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالىٰ مُخْبِرًا عن الأعراب الذين تخلَّفُوا عن النبي ﷺ في غزوة الحديبية إذ ذهب النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم إلى خيبر يفتحونها: أنهم يسألون أن يخرجوا معهم إلى المغنم، وقد تخلَّفُوا عن وقت محاربة الأعداء ومجالدتهم ومصابرتهم، فأمر اللَّه تعالىٰ رسوله ﷺ ألَّا يأذن لهم في ذلك معاقبةً لهم مِنْ جنس ذنبهم، فإن اللَّه تعالىٰ قد وعد أهل الحديبية بمغانم خيبر وحدهم لا يشركهم فيها غيرهم من الأعراب المتخلفين فلا يقع غير ذلك شرعًا وقدرًا، ولهذا قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفَتْح: ١٥] **قال مجاهد وقتادة وجويبر**: وهو الوعد الذي وعد به أهل الحديبية، واختاره **ابن جرير**[(٢)].

وقال ابن زيد: هو قوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٠٥).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٦/ ٨١).

فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِلۡخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمۡ رَضِيتُم بِٱلۡقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٖ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [التوبة: ٨٣]، وهذا الذي قاله **ابن زيد** فيه نظر؛ لأن هذه الآية التي في «براءة» نزلت في غزوة تبوك وهي متأخرة عن غزوة الحديبية، **وقال ابن جريج**: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ١٥] يعني: بتثبيطهم المسلمين عن الجهاد.

﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُۖ﴾ أي: وعد اللَّه أهل الحديبية قبل سؤالكم الخروج معهم، ﴿فَسَيَقُولُونَ بَلۡ تَحۡسُدُونَنَاۚ﴾ أي: أن نشرككم في المغانم، ﴿بَلۡ كَانُواْ لَا يَفۡقَهُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿١٥﴾﴾ [الفتح: ١٥] أي: ليس الأمر كما زعموا، ولكن لا فهم لهم»(١).

○ قوله: «**وقال لهم**: ﴿قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿١٦﴾﴾ [الفتح: ١٦]» قال الإمام الطبري ﷺ: «يقول تعالىٰ ذكره لنبيه محمد ﷺ: قل يا محمد للمخلَّفين من الأعراب عن المسير معك: «ستدعون إلى قتال قوم أولي بأس في القتال شديد»، واختلف **أهل التأويل** في هؤلاء الذين أخبر اللَّه ﷻ عنهم أن هؤلاء المخلَّفين من الأعراب يُدْعَوْنَ إلى قتالهم.

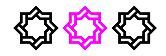
وقوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾ يقول تعالىٰ ذكره للمخلَّفين من الأعراب: تُقاتِلُون هؤلاء الذين تُدْعَوْنَ إلى قتالهم أو يُسْلِمُون من غير حرب ولا قتال.

وقوله ﴿فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ﴾ [الفتح: ١٦] يقول تعالىٰ ذكره: فإن تطيعوا اللَّه في إجابتكم إياه إذا دعاكم إلى قتال هؤلاء

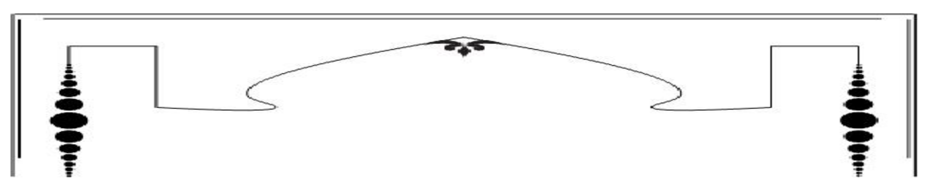
(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٩٠، ١٩١).

القوم الأُولِي البأس الشديد فتجيبوا إلى قتالهم والجهاد مع المؤمنين ﴿يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾ يقول: يعطكم اللَّه على إجابتكم إياه إلى حربهم الجنةَ، وهي الأجر الحسن، ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ﴾ يقول: وإن تعصوا ربَّكُمْ فَتُدْبِرُوا عن طاعته وتخالفوا أمره فتتركوا قتال الأُولِي البأس الشديد إذا دُعِيتُمْ إلى قتالهم ﴿كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ﴾ يقول: كما عصيتموه في أمره إياكم بالمسير مع رسول اللَّه ﷺ إلى مكة مِنْ قبل أن تُدْعَوْا إلى قتال أُولِي البأس الشديد ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ اللَّه ﴿عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [الفَتْح: ١٦] يعني: وجيعًا، وذلك عذاب النار على عصيانكم إياه وترككم جهادهم وقتالهم مع المؤمنين»[(١)].

○ قوله: **«والذين كانوا في عهد رسول اللَّه ﷺ أحياءً خُوطِبُوا بذلك لمَّا تخلَّفُوا عنه، وبَقِيَ منهم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فأوجب لهم بطاعتهم» للخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان وعلي «إيَّاهُمُ الأجرَ وبترك طاعتهم العذابَ الأليم»** كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [الفَتْح: ١٦] **«إيذانًا مِنَ اللَّه ﷻ بخلافتهم ﷺ، ولا جعلَ في قلوبنا غِلًّا لأحد منهم، فإذا ثبت خلافة واحد منهم انتظم منها خلافة الأربعة»**.



(١) «تفسير الطبري» (٢٦/ ٨٢ ـ ٨٤) باختصار.



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٤٣ ـ ويرون الصَّلاةَ ـ الجمعةَ وغيرَهَا ـ خلفَ كلِّ إمامٍ مسلم برًّا كان أو فاجرًا؛ فإنَّ اللَّه ﷻ فَرَضَ الجمعةَ وأمر بإتيانها فرضًا مطلقًا مع عِلْمِهِ تعالىٰ بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجرُ والفاسِقُ، فلم يستثنِ وقتًا دون وقت ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمرٍ».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٤٣ ـ ويرون» يعني: أهل السنة والجماعة «الصَّلاةَ ـ الجمعةَ وغيرَهَا ـ خلفَ كلِّ إمامٍ مسلمٍ برًّا كان أو فاجرًا»**.

مِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة**: أن الصَّلاةَ تصحُّ خلف كلِّ إمام مسلم برًّا كان أو فاجرًا، والمراد بالإمام: وليُّ الأمر، وهو الملِك أو رئيس الدولة.

تصحُّ الصلاة خلفه إذا كان مسلمًا حتى ولو كان فاجرًا أو فاسقًا؛ لأن ترك الصلاة خلفه يؤدي إلى الفُرْقَةِ والاختلاف والنِّزاع، ولا يترك الصَّلاةَ خلفه إلَّا **أهل البدع**.

○ قوله: **«فإنَّ اللَّه ﷻ فَرَضَ الجمعةَ»** والعيدين وغيرها من الصلوات، وكان الغالب أن وليَّ الأمر ـ وهو الإمام ـ هو الذي يتولى صلاة الجمعة والعيدين كما في العهد السابق وكان الناس يُصلُّون خلفه **«وأمر بإتيانها فرضًا مطلقًا مع عِلْمِهِ تعالىٰ بأنَّ القائمين»** يعني: الأئمة **«يكون منهم الفاجرُ والفاسِقُ، فلم يستثنِ وقتًا دون وقت»** فلم يَقُلْ: «تُصلَّى الفروض في وقت كذا، وستتغير الأمور

في وقت كذا ويأتي أئمة فلا تصلُّوا خلفهم»، «ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمرٍ» فلم يَقُلْ: «تُصلَّى الجمعة في وقت كذا، وستتغير الأمور في وقت كذا ويأتي أئمة فلا تصلُّوا خلفهم».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان **الصحابة رضوان اللَّه عليهم** يُصلُّون خلفَ مَنْ يَعْرِفُونَ فجوره، كما صَلَّى **عبد اللَّه بن مسعود وغيره من الصحابة خلفَ الوليد بن عقبة بن أبي معيط**[١] **وكان قد يشرب الخمر، وصَلَّى مَرَّةً الصبح أربعًا**[٢]**، وجلده عثمان بن عفان على ذلك**[٣]، وكان **عبد اللَّه بن عمر وغيره من الصحابة** يُصلُّون خلف **الحجاج بن يوسف**[٤]، **وكان الصحابة والتابعون**

---

(١) أخرج أحمد في «المسند» (١/ ٤٥٠) عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ **الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ** أَخَّرَ الصَّلَاةَ مَرَّةً، فَقَامَ **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ** فَثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ الْوَلِيدُ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟!، أَجَاءَكَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَمْرٌ فِيمَا فَعَلْتَ أَمْ ابْتَدَعْتَ؟»، قَالَ: «لَمْ يَأْتِنِي أَمْرٌ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ أَبْتَدِعْ، وَلَكِنْ أَبَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا وَرَسُولُهُ أَنْ نَنْتَظِرَكَ بِصَلَاتِنَا وَأَنْتَ فِي حَاجَتِكَ». **قال الهيثمي**: «رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات». «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٤٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، رقم (١٧٠٧) من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) **قال النووي**: «وأما صلاة **ابن عمر** خلف **الحجاج بن يوسف** فثابتة في «صحيح البخاري»». «المجموع» (٤/ ٢٢٢)

وكذا قال **ابن الملقن** في «البدر المنير» (٤/ ٥٢٠)، **وابن حجر** في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٣).

روى البخاري في «صحيحه»، كتاب الحج، باب «التهجير بالرواح يوم عرفة»، رقم (١٦٦٠) عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى **الْحَجَّاجِ** أَنْ لَا يُخَالِفَ **ابْنَ عُمَرَ** فِي الْحَجِّ، فَجَاءَ **ابْنُ عُمَرَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟»، فَقَالَ: «الرَّوَاحَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ»، قَالَ: «هَذِهِ السَّاعَةَ؟!»، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ»، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ **الْحَجَّاجُ** فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَاقْصُرْ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلْ الْوُقُوفَ»، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى **عَبْدِ اللَّهِ**، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: «صَدَقَ». =

يُصلُّون خلف ابن أبي عبيد[١] **وكان مُتَّهَمًا بالإلحاد وداعيًّا إلى الضَّلال**[٢]»[٣].

وترك الصلاة خلف الأئمة من شعار أهل البدع **كالخوارج**؛ لأنهم يرون إنه إذا فعل كبيرةً كفر ووجب قتله وإخراجه من الإمامة، **والمعتزلةِ**؛ لأنهم يرون أنه إذا فعل كبيرةً خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر فلا يكون إمامًا، **والرافضةِ**؛ لأنهم لا يرون الصلاة إلَّا خلف أحد إمامتهم الاثني عشر المعصومين كما تقدَّم، فتبيَّن بهذا أن ترك الصلاة خلف الأئمة من شعار **أهل البدع**[٤].

أما **أهل السنة والجماعة** فيُصلُّون خلفَ الإمام فاسقًا أو عَادِلًا بَرًّا أو فاجرًا[٥]؛ لما في ذلك مِنْ قوةٍ للمسلمين وهيبةٍ لهم وجمعٍ للكلمة أمام الأعداء، ثم إنَّ فجوره على نفسه، وهو مسلم وصلاته صحيحة ومَنْ صحَّتْ صلاته لنفسه صحَّتْ إمامته.

وأما غير إمام المسلمين إذا كان فاسقًا فهل يُصلَّى خلفه؟، في

= **قال ابن حجر**: «**وفيه**: صحة الصلاة خلف الفاسق». «فتح الباري» (٣/ ٥١٢).
وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٢) رقم (٧٥٥٩) عن عُمَيْرِ بن هَانِئٍ قال: شَهدت **ابن عمر والحجاج** مُحَاصِرٌ ابن الزبير، فكان منزل **ابن عمر** بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء».
قال ابن حجر: «إسناده صحيح». «المطالب العالية» (٣/ ٧٠٢).

(١) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (٢/ ٣٨٦) رقم (٣٧٩٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٤٧٥، ٤٧٦) رقم (٥٤٩٨، ٥٤٩٩).

(٢) هو **المختار بن أبي عبيد الثقفي**، ضالٌّ مُضِّلٌ، كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه، وهو شرٌّ من **الحجاج** أو مثله. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦/ ٣٨٥).
وترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٣٨ ـ ٥٤٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٤).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٢، ٣٤٣).

هذا تفصيل.

إن كان يترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة ـ كما إذا لم يُصلِّ خلفه ينشق الناس فيكونوا حِزْبَين، منهم من يكون معه ومنهم من لا يكون معه فيحصل خلاف وفُرْقَةٌ ـ فيُصلَّى خلفه.

وأما إذا لم تحصل مفسدة وفي البلد عدد من المساجد بعض أئمتها فُسَّاق وبعضها عدول فَيُصَلَّى خلف العدل ولا يُصَلَّى خلف الفاسق.

واختلف **العلماء** في صحة صلاة مَنْ صَلَّى خلف إمام فاسقٍ ـ وهو ليس إمامًا للمسلمين ـ ولا يترتب مفسدة على ترك الصلاة خلفه وهو يجد غيره عدلًا.

مِنَ العلماء مَنْ قال: لا تصح صلاته، ومنهم مَنْ قال: تصحُّ وتُعَادُ؛ قالوا: «لأن الواجب إنكار فسقه، وإذا صَلَّيت خلفه فهذا دليل على الإقرار وعدم الإنكار»، ومنهم مَنْ قال: تصحُّ مع الكراهة ولا تُعَادُ، وهذا هو **الصواب**[1]؛ **لأنه مسلم، وكلُّ مَنْ صحت صلاته صحت إمامته، لكن يجب ترك الصلاة خلفه، ولا ينبغي أن يُرتَّبَ إمامًا للمسلمين، فإن أمكن إبعاده يُبْعَدُ ويُولَّى عدلٌ، وإلَّا فالصلاة خلفه صحيحة، وخلف العدل أولى.**

وكذلك إذا لم تجد في البلدة إلَّا مسجدًا إمامه فاسق وليس فيها إلَّا جمعة واحدة أو مُصلى للعيد واحد فتُصلِّي خلفه[2]، وترك

---

(١) **قال ابن تيمية**: «**فأكثر أهل العلم** يُصحِّحُون صلاة المأموم، وهذا مذهب **الشافعي، وأبي حنيفة**، وهو أحد القولين في مذهب **مالك، وأحمد**». «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨٠).

(٢) **قال ابن تيمية**: «عند **عامة أهل السنة والجماعة**، وهذا مذهب **الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل**، وغيرهم من أئمة أهل السنة **بلا خلاف** عندهم». «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨٠).

الصلاة خلفه من شعار **أهل البدع**.

فتبيَّن بهذا أنه يُصلَّى خلف الإمام الفاسق إذا كان إمامًا للمسلمين، وإذا كان إمامًا راتبًا ـ الذي لا يمكن الصلاة إلَّا خلفه كإمام الجمعة والعيدين ـ، وإذا كان يترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة.

والأئمة أقسام:

الأول: الإمام الكافر ـ كأن يفعل الشِّرك بأن يدعو غير اللَّه، أو يذبح أو ينذر لغير اللَّه، أو يعتقد اعتقادًا كفريًّا، أو يأتي بناقض من نواقض الإسلام ـ فهذا لا تصح الصلاة خلفه **بالإجماع**، ومَنْ صَلَّى خلفه يُعِيد.

الثاني: إن كان **الإمام مستورًا** لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلِّي خلفه الجمعة والجماعة **باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم** من أئمة المسلمين[1].

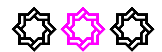
الثالث: الإمام الفاسق الذي ظهر فسقه أو المبتدع الذي يدعو إلى بدعته[2]، وفي هذا تفصيل.

إن كان يترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة أو لا يوجد إمام غيره صُلِّي خلفه، فإن وُجِدَ غيره ولا يترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة فلا يُصلَّى خلفه.

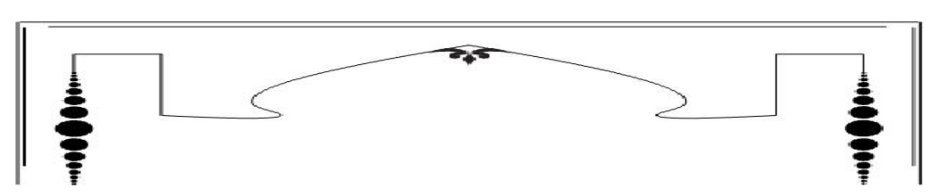
(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) **قال ابن تيمية**: «وهذا إنما هو في البدعة التي يُعْلَمُ أنها تخالف الكتاب والسنة مثل بدع **الرافضة والجهمية** ونحوهم، فأما مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس في هذه البلاد مثل مسألة الحرف والصوت ونحوها فقد يكون كلٌّ من المتنازعين مبتدعًا وكلاهما جاهل مُتأَوِّلٌ». «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٥٦).

وإذا صُلي خلفه وأمكن الصلاة خلفَ غيره ففي صحة الصلاة خلاف بين **أهل العلم**، **منهم**: مَنْ قال: تصح، **ومنهم**: مَنْ قال: لا تصح، **ومنهم**: مَنْ قال: تصح مع الكراهة، وهو **الصواب**، لكن يجب ألَّا يُصلَّى خلفه؛ لأنه ينبغي الإنكار عليه وهجره حتى يتوب[١].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٢).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٤٤ ـ ويرون جهادَ الكفار معهم وإن كانوا جورةً».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٤٤ ـ ويرون» يعني: أهل السنة والجماعة «جهادَ الكفار معهم» يعني: مع الأئمة وولاة الأمور «وإن كانوا جورةً» يعني: ظلمة، وكذلك الحجَّ، ولهذا يقول **الإمام الطحاوي** رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته»[(١)]: «والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إلى قيام الساعة لا يُبْطِلُهُمَا شيء ولا يَنْقُضُهُمَا».

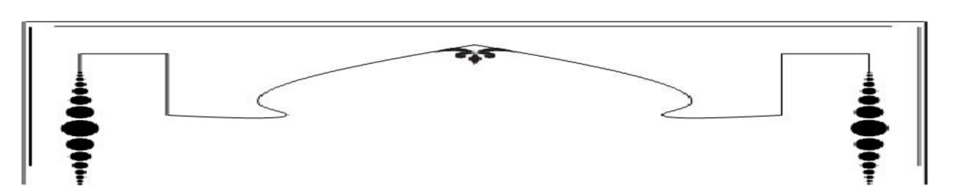
وقال الشارح ـ ابن أبي العزِّ ـ رَحِمَهُ اللهُ: «وقوله «مع أولي الأمر بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ» لأن الحجَّ والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر فلا بُدَّ من سائس يسوس الناس فيهما ويقاوم العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البرِّ يحصل بالإمام الفاجر»[(٢)]، ثم إنَّ فجوره على نفسه.

خلافًا لأهل البدع من **الخوارج** الذين لا يرون الجهاد مع ولي الأمر الفاسق الجائر؛ لأنه كافر يجب قتله وخلعه وإزالته من الإمامة، **والمعتزلةِ** الذين يرونه قد خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر فلا يصح الجهاد ولا الحج معه، **والرافضةِ** الذين يرون أن الجهاد لا يكون إلَّا مع الإمام المعصوم والمهدي المنتظر إذا خرج من السرداب ونادى منادٍ من السماء: «أن اتبعوه».

---

(١) «متن الطحاوية» (ص ٤٩).

(٢) شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٣٨).

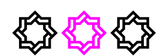


قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

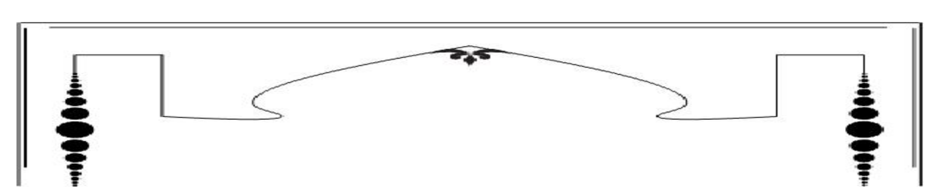
«٤٥ ـ ويرون الدُّعاءَ لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل».



○ قوله: **«ويرون»** يعني: **أهل السنة والجماعة** **«الدُّعاءَ لهم»** أي: لولاة الأمر **«بالإصلاح»** والصَّلاح **«والعطف إلى العدل»** بأن يُوفِّقَهم اللَّه إلى العدل بين الرَّعية[1].



(١) انظر: «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٨)، و«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» لأبي عثمان الصابوني (ص ٢٩٤)، و«السياسة الشرعية» لابن تيمية (ص ١٣٧).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٤٦ ـ ولا يرون الخروج بالسَّيف عليهم».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٤٦ ـ ولا يرون» يعني: **أهل السنة والجماعة** «الخروج بالسَّيف عليهم» أي: على الأئمة وولاة الأمور ولو كانوا فُجَّارًا فُسَّاقًا ظلمةً[(١)].

إذا كانوا يفعلون المنكر لا يُنْكَرُ عليهم بالخروج عليهم؛ لأن مِنْ شرط إنكار المنكر ألَّا يترتب عليه منكر أشدُّ، والخروج على ولاة الأمور يترتب عليه مُنْكَرٌ أشدُّ وأعظمُ.

هنا مفسدتان:

الأولى: ما يترتب على الخروج على ولي الأمر بالسَّيف وقتاله مِنْ إراقةِ الدماء، وانقسامِ المسلمين إلى حزبين حزبٍ معه وآخر مع مَنْ خرج عليه، واختلالِ الأمن والأحوال الاقتصادية والزراعية والتعليمية والعسكرية والاجتماعية، واختلافِ الكلمة، وتدخُّلِ الأعداء، وتحصل الحروب الطاحنة التي تأتي على الأخضر واليابس.

والثانية: فجوره وظلمه، والقاعدة الشرعية: «إذا تعارضت مفسدتان دُفِعَ أعظمهما بارتكاب أخفِّهِمَا، وإذا اجتمعت مصلحتان

(١) انظر: «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٧)، و«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٩٤)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٧٧)، و«منهاج السنة النبوية» (١/ ٥٥٦)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٧٢).

كبرى وصغرى ولا يمكن فعلهما نفعل الكبرى ونُفَوِّتُ الصُّغرى»، فنصبر على جور السلطان لدفع ما يترتَّب على الخروج عليه مِنْ شرور وفتن لا أول لها ولا آخر[(١)]، وهذه القاعدة الشرعية معروفة ولها أدلتها من الشرع[(٢)].

وتُبْذَل النصيحة لهم مِنْ قِبَلِ أهل الحلِّ والعقد، وأما غيرهم فيبلِّغون أهل الحلِّ والعقد؛ لأن ولاة الأمور يُخَاطَبُون بما يليق بهم كما في «الصحيحين»[(٣)]، فإن قبلوها فالحمد لله، وإن لم يقبلوها فحسابهم على اللَّه، وقد أدَّى **أهل العلم** ما عليهم، فلا يجوز الخروج عليهم، ولا تأليب الناس عليهم ولا ذكرُ مثالبهم وعيوبهم؛ فكلُّ هذا من شعار **أهل البدع**، وإنما يُدْعَى لهم بالصَّلاح والمعافاة.

وتكون المناصحة المبذولة لهم من قِبَلِ أهل الحلِّ والعقد سرًّا لا علنًا أمام الناس؛ لأن الإعلان ونشر مساوئ ولاة الأمور أمام الناس يسبِّب الشرَّ، كما نشر **عبد اللَّه بن سبأ اليهودي** أمورًا ـ وهي ليست عيوبًا، لكن جعلها كذلك ـ للخليفة **عثمان بن عفان** رضي الله عنه فتجمَّع السُّفهاء من الكوفة والبصرة ومصر، وقالوا: إن الخليفة عثمان فعل كذا، وقرَّب أقاربه، وخفض صوته في التكبير، وأخذ الزكاة على الخيل، وأتم الصلاة في السفر، وفعل وفعل، وجعلوا ينشرونها فجاء هؤلاء السُّفهاء وأحاطوا ببيته حتى قتلوه، فالنصيحة تكون سرًّا

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٩١)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٧٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب «من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه»، رقم (١٢٦)، ومسلم، كتاب الحج، رقم (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب «صفة النار وأنها مخلوقة»، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٨٩) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

لولاة الأمور فيما بينك وبينهم؛ لئلا يُفتح على الناس باب شرٍّ.

قال الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور؛ فإن اللَّه تعالىٰ ما سلطهم علينا إلَّا لفساد أعمالنا والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٌ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ۝١٢٩﴾ [الأنعام: ١٢٩]، فإذا أراد الرَّعية أن يتخلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الأمير الظالمِ فليتركوا الظلم»[(١)].

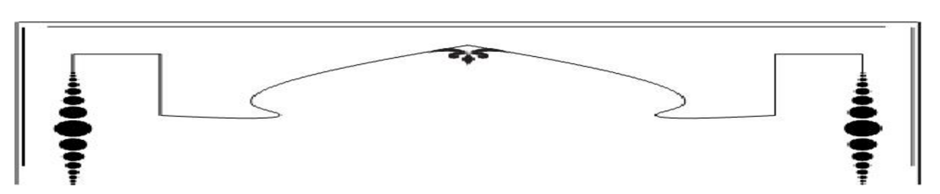
وقول **المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **«ولا يرون الخروج بالسَّيف عليهم»** خلافًا **للخوارج** الذين يرون الخروج على ولي الأمر بالسَّيف إذا فسق ويقتلونه[(٢)] والمعتزلةِ الذين يرون الخروج على ولي الأمر بالسيف؛ لأنه خرج من الإيمان[(٣)] والرافضةِ الذين يرون الخروج عليه؛ لأنهم لا يرون الإمامة إلَّا للإمام المعصوم، فانفصل **أهل السنة والجماعة** عن **أهل البدع مِنْ الخوارج والمعتزلة والرافضة.**

---

(١) شرح «العقيدة الطحاوية» (ص ٤٣٠).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٣٦).

(٣) أصول **المعتزلة** ـ التي خالفوا بها **أهل السنة والجماعة** ـ خمسة، يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وانفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، **والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٧).



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤٧ ـ ولا القتالَ في الفتنة».

الشَّرْحُ

○ قوله: «و» أي: لا يرى أهل السنة والجماعة «القتالَ في الفتنة» والمراد بالفتنة: ما ينشأ عن الاختلاف في طلب المُلْكِ حيث لا يُعْلَمُ المحِقُّ من المبطِلِ[1]، ففي «صحيح مسلم»[2] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ، وَلَا يَدْرِي الْمَقْتُولُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ**»، وفي «الصحيحين»[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي**»، وهذا القتال في زمن الفتنة التي لم يتبيِّن الصواب والحقُّ فيها.

فلا يرى **أهل السنة والجماعة** القتالَ في زمن الفتنة، بل يمسك الإنسان عن القتال ويلزم بيته ولا يشارك في إراقة الدماء؛ ففي «صحيح مسلم»[4] عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣١).
(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٩٠٨).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب «علامات النبوة في الإسلام»، رقم (٣٦٠١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٨٨٧) .

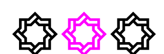
«**إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ، أَلَا ثُمَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي فِيهَا، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي إِلَيْهَا، أَلَا فَإِذَا نَزَلَتْ أَوْ وَقَعَتْ فَمَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِهِ**»، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ وَلَا غَنَمٌ وَلَا أَرْضٌ؟»، قَالَ: «**يَعْمِدُ إِلَى سَيْفِهِ فَيَدُقُّ عَلَى حَدِّهِ بِحَجَرٍ ثُمَّ لِيَنْجُ إِنْ اسْتَطَاعَ النَّجَاءَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ**»، **وفيه**: التحذير من الفتنة، والحثُّ على اجتناب الدخول فيها، وأنَّ شرَّهَا يكون بحسب التَّعَلُّقِ بها(١)، فلا تشارك فيها وعليك أن تعتزلها.

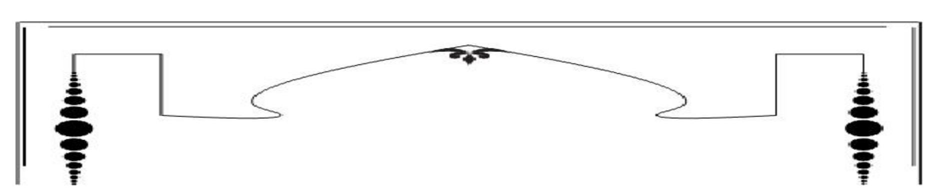
ولهذا اعتزل جماعة من الصحابة ما حصل من القتال والخلاف بين **علي ومعاوية** رضي الله عنهما، منهم: **ابن عمر وأسامة بن زيد وسلمة بن الأكوع**؛ لأنه لم يتبيَّن لهم الصواب ومَنْ هو المُحِقُّ فاعتزلوا الفريقين وأرجؤوا أمرهم إلى اللَّه «مرجئة الصحابة»، وأما **جمهور الصحابة** فتبيَّن لهم أن الحقَّ مع **عليٍّ** رضي الله عنه؛ لأنه الخليفة الراشد الذي بايعه أهل الحلِّ والعقد، وأهل الشَّام هم الفئة الباغية فرأوا أنه يجب إخضاع المخالفين بالقتال عملًا بقول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، ورأى **معاوية وأهل الشام** أنهم أولياء **لعثمان**؛ لأنهم بنو أميَّة، وأنهم مطالبون بالدَّم ولا بُدَّ من أخذ الثأر للخليفة الشهيد المظلوم ويُنتصر له، فلا بُدَّ أن يُسلَّم إليهم القتلة ثم يُبايعونه، هذا وجه الخلاف، **فعليٌّ** رضي الله عنه ومن معه مجتهدون لهم أجر الصواب وأجر الاجتهاد، **ومعاوية** رضي الله عنه ومن معه مجتهدون

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣١).

لهم أجر الاجتهاد وفاتهم أجر الصواب.

والمقصود أن القتال في زمن الفتنة الذي لا يتبيَّن فيها المُحِقُّ مِنَ المصيب هو الذي جاءت فيه الأحاديث، وعلى الإنسان فيها أن يُمْسِكَ عن القتال وألَّا يشارك فيه.



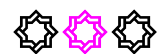


قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤٨ ـ ويرون قتالَ الفئة الباغية مع الإمام العادل إذا كان ووُجِدَ على شرطهم في ذلك».

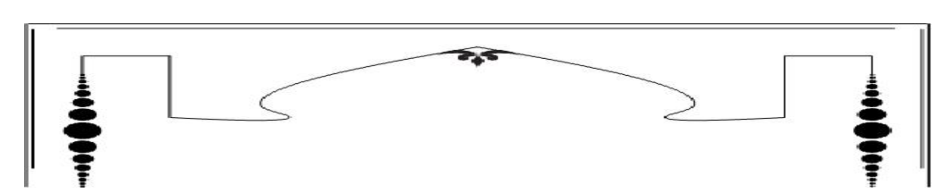
الشَّرْحُ

البُغَاةُ غير **الخوارج**؛ **فالبُغَاةُ** قوم لهم شُبْهَةٌ فخرجوا على الإمام ليُنْكِرُوا عليه بعض الأشياء أو يطلبون منه أشياء، فهؤلاء يُرْسِلُ لهم الإمام مَنْ يكشف شبهتهم، فإن قبلوا فالحمد لله، وإن أصرُّوا على الخروج عليه قُوتِلُوا ويُقَاتِلُ المسلمون معه؛ لأنهم بُغَاةٌ أرادوا أن يَشقُّوا عصا الطاعة ويُفرِّقُوا كلمة المسلمين(١)، وكذلك **الخوارج**؛ فهم مِنْ باب أولى فيُقَاتَلُون بعد الإعذار إليهم ودعوتهم إلى الحقِّ وتبيين ما أُلْبِسَ عليهم، فإن أبوا الرجوع إلى الحقِّ وجب قتالهم(٢).



(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٦/ ٣٢٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٣٠)، (٣٥/ ٧١).



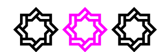
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

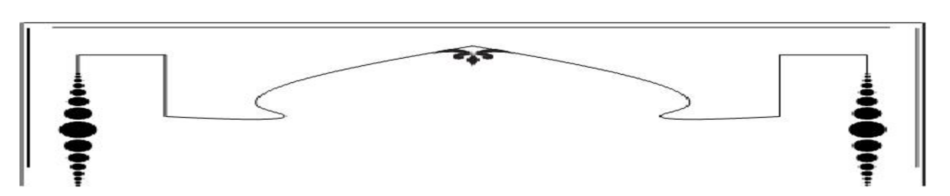
«٤٩ ـ ويرون الدَّارَ دارَ إسلامٍ لا دارَ كُفْرٍ كما رأته المعتزلةُ ما دام النِّداء بالصَّلاة والإقامة بها ظاهِرَيْنِ وأهلها ممكَّنين منها آمنين».

الشَّرْحُ

❍ قوله: **«٤٩ ـ ويرون»** يعني: **أهل السنة والجماعة** **«الدَّارَ»** أي: الدَّارَ التي يحكم فيها الإمام ولو كان جائرًا ظالمًا فاسقًا **«دارَ إسلامٍ، لا دارَ كُفْرٍ كما رأته المعتزلةُ»** فالمعتزلة يرون أنه إذا كان ولي الأمر جائرًا ظالمًا أو فاسقًا فالدار دار كفر؛ لأنهم يرون أن الإمام الفاجر أو الجائر خرج من دائرة الإيمان، وكذلك **الخوارج**؛ لأنهم يرون وجوب خلعه وقتله، وكذلك **الرافضة**؛ لأنهم لا يرون أن الدَّارَ دار إسلام ويرون أنه ليس هناك إسلام إلَّا بالإمام المعصوم عندهم الذي دخل سرداب سامراء في العراق سنة (٢٦٠ هـ) ولم يخرج إلى الآن، فإذا خرج ونادى منادٍ من السماء صارت الدَّار دار إسلام وصار الإمام هو المعصوم.

أما **أهل السنة والجماعة** فانفصلوا عن **المعتزلة والخوارج والرافضة** فيرون الدَّار دار إسلام لا دار كفر ولو كان الإمام جائرًا فاسقًا **«ما دام النِّداء بالصَّلاة والإقامة بها ظاهِرَيْنِ وأهلها ممكَّنين منها آمنين»** يعني: ما دام أن الأذان والصلاة بها ظاهِرَيْنِ والناس يتمكنون من إقامتهما آمنون.





قَالَ المُؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٠ ـ ويرون أنَّ أحدًا لا تَخْلُصُ له الجنة وإنْ عَمِلَ أيَّ عَمِلٍ إلَّا بفضل اللَّه ورحمته التي يَخُصُّ بهما مَنْ يشاء؛ فإن عمله للخير وتناوله الطاعات إنما كان عن فضل اللَّه الذي لو لم يتفضَّل به عليه لم يكن لأحد على اللَّه حجةٌ ولا عَتْبٌ كما قال اللَّه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النُّور: ٢١]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النِّسَاء: ٨٣]، وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البَقَرَة: ١٠٥]».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٥٠ ـ ويرون أنَّ أحدًا لا تَخْلُصُ له الجنة وإنْ عَمِلَ أيَّ عَمِلٍ إلَّا بفضل اللَّه ورحمته التي يَخُصُّ بهما مَنْ يشاء» يرى **أهل السنة والجماعة** أن الإنسان لا يدخل الجنة بعمله وإنما يدخلها برحمة اللَّه حتى ولو عمل أيَّ عمل، ولو عَمِلَ الليل والنهار فدخوله الجنة برحمة اللَّه لا بعمله؛ «فإن عمله للخير وتناوله الطاعات إنما كان عن فضل اللَّه» الذي مَنَّ به عليه و«الذي لو لم يتفضَّل به عليه لم يكن لأحد على اللَّه حجةٌ ولا عَتْبٌ».

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويعتقدون ويشهدون أن أحدًا لا تجب له الجنة وإن كان عمله حسنًا وطريقه مرتضى، إلَّا أن يتفضَّلَ اللَّه عليه فيوجبها له بمَنِّهِ وفضله؛ إذ عملُ الخير الذي عَمِلَهُ لم يتيسَّرْ له إلَّا بتيسير اللَّه عزَّ اسمه، فلو لم يُيَسِّرْهُ له ولو لم يَهْدِهِ

لم يهتدِ له أبدًا»[١].

ثم استدل **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «**كما قال الله:** ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النُّور: ٢١]» أي: لولا هو يرزق مَنْ يشاء التوبةَ والرجوعَ إليه ويُزكِّي النفوس مِنْ شركها وفجورها ودنسها وما فيها من أخلاق رديئة كلٌّ بحسبه لما حَصَّلَ أحد لنفسه زكاةً ولا خيرًا[٢].

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٣﴾ [النِّساء: ٨٣]» هذا خطاب لجميع المؤمنين **باتفاق من المتأوِّلين**، والمعنى: ولولا هداية اللَّه وإرشاده لكم بالإيمان ـ وذلك فضلٌ منه ورحمة ـ لكنتم على كفركم، وذلك هو اتِّباع الشيطان[٣].

○ قوله: «**وقال**» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]» فيختصُّ المؤمنين برحمته الخاصَّة بفضله وإحسانه، ويَخْذُلُ الكافرين عدلًا منه وحكمة.

وكان الأولى **بالمؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ أن يأتي بحديث «الصحيحين»[٤] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ**»، قَالُوا: «وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ**».

يدخل المؤمنون كلُّهم الجنة برحمة اللَّه، والعمل سبب لها،

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٩٤، ٢٩٥).
(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٧٦).
(٣) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٨٤).
(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب «القصد والمداومة على العمل»، رقم (٦٤٦٧)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٨١٨).

فَمَنْ جاء بالعمل ـ وهو السبب ـ نالته الرحمة فدخل الجنة، ومَنْ لم يأتِ بالعمل لم تنله الرحمة ولم يدخل الجنة، ثم يتقاسم المؤمنون الدرجاتِ في الجنة بأعمالهم.

والدليل على أن الأعمال سبب: قوله تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النّحل: ٣٢].

وقد غلط في الجمع بين النصوص **المعتزلة والجبرية**، زعمت **المعتزلة** أن العامل مُسْتَحِقٌّ دخول الجنة على ربِّهِ بعمله فالعمل ثمن للجنة وعِوضٌ عنها، فأغمضوا أعينهم عن قوله ﷺ «**فَإِنَّهُ لَا يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ**»، وأخذوا بقوله تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النّحل: ٣٢] **قالوا**: يدل على أن الموجب للجزاء هو العمل لا التفضيل، وأما **الجبرية** فأنكروا الأسباب عكس ما قاله **المعتزلة**، **وقالوا**: العمل ليس سبب، فاللَّه تعالىٰ يُدْخِلُ الجنةَ بمشيئته وإرادته من غير سبب، ما هو إلَّا محضُّ المشيئة وصرف الإرادة[١]، واستدلوا بحديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»»[٢].

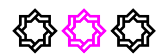
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله «**لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله**» لا يُنَاقِضُ قوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٢٢، ١٢٣)، وشرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٤٩٥).

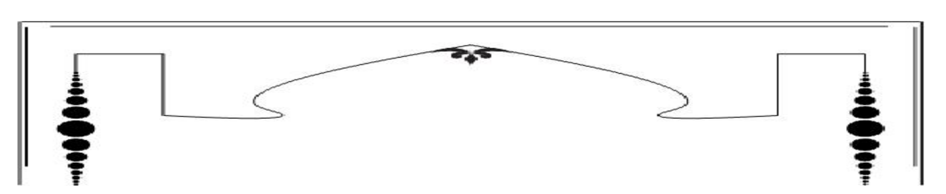
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٦).

قال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله ثقات». «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦).

[السَّجدَة: ١٧]؛ فإن المنفيَّ نُفِيَ بباء المقابلة والمعاوضة كما يُقال: «بعت هذا بهذا»، وما أُثْبِت أُثْبِت بباء السبب، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سببًا للجزاء، ولهذا مَنْ ظَنَّ أنه قام بما يجب عليه وأنه لا يحتاج إلى مغفرة الرَّبِّ تعالىٰ وعفوه فهو ضالٌّ»[1].



(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢١٧).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥١ ـ ويقولون: إن اللَّه ﷻ أجَّلَ لكلِّ حيٍّ مخلوقٍ أجلًا هو بَالِغُهُ ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ٣٤﴾ [الأعراف: ٣٤]، وإن مات أو قُتِلَ فهو عند انتهاء أجله المسمَّى له كما قال اللَّه ﷻ: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤]».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٥١ ـ ويقولون» يعني: أهل السنة والجماعة: «إن اللَّه ﷻ أجَّلَ لكلِّ حيٍّ مخلوقٍ أجلًا هو بَالِغُهُ»** يعني: قَدَّرَ اللهُ لكُلِّ إنسان أجله.

واستدل **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالىٰ «﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ٣٤﴾ [الأعراف: ٣٤]» والأجل عبارة عن الوقت الذي ينقطع فيه فعل الحي، كما أن أجلَ الدَّيْنِ عبارة عن الوقت الذي يحلُّ فيه الدَّيْنُ، والمقتول والميت أجلهما عند خروج روحهما[(١)]، فالآجال مُوَقَّتَةٌ محصورة لا يقع فيها تقديم ولا تأخير عما قَدَّرَهَا اللَّه.

○ قوله: **«وإن مات أو قُتِلَ فهو عند انتهاء أجله المسمَّى له»** كلُّ مَنْ مات فقد مات بأجله الذي قَدَّرَهُ اللَّه له وتمت المدة التي كتبها له سواءً مات على فراشه أو بالقتل أو بالغرق أو بغير ذلك.

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص ١٧١).

واستدل **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالىٰ «**كما قال اللَّه** ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]» فقيل: إن المنافقين قالوا: لو كان لنا عقل ما خرجنا إلى قتال أهل مكة ولَمَا قُتِلَ رؤساؤنا، فرَدَّ اللَّه عليهم فقال: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ﴾ أي: لخرج ﴿الَّذِينَ كُتِبَ﴾ أي: فُرِضَ ﴿عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾ يعني: في اللوح المحفوظ ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ أي: مصارعهم، **وقيل**: لو تخلَّفتم أيها المنافقون لبرزتم إلى موطن آخر غيره تُصْرَعُون فيه حتى يبتلي اللَّه ما في الصدور ويظهره للمؤمنين[1].

ويقول تعالىٰ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النِّسَاء: ٧٨] هذا الخطاب عامٌّ وإن كان المراد المنافقين أو ضعفة المؤمنين الذين قالوا: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النِّسَاء: ٧٧] أي: إلى أن نموت بآجالنا، وهو أشبه **بالمنافقين** كما ذكرنا لقولهم لما أصيب أهل أحد قالوا: ﴿لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عِمرَان: ١٥٦] فردَّ اللَّه عليهم ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النِّسَاء: ٧٨] قاله **ابن عباس** في رواية أبي صالح عنه، وواحد البروج برج، وهو البناء المرتفع والقصر العظيم[2].

كَتَبَ اللهُ تعالىٰ في اللوح المحفوظ كلَّ شيء يكون في هذا الكون، فكتب أرزاق العباد وآجالهم وأعمالهم وأحوالهم وصفاتهم وذواتهم، فكلُّ شيء في هذا الكون مكتوب كما قال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ

(١) «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٤٣).
(٢) «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٨٢).

مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو اللوح المحفوظ، وقال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢] وهو اللوح المحفوظ، وفي «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»، قَالَ: «**وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**».

وقد دلت النصوص الواضحة على أن اللَّه تعالىٰ أجلَّ لكلِّ حيٍّ مخلوقٍ أجلًا، وأن كلَّ مَنْ مَاتَ مَاتَ بأجله كما في «الصحيحين»[(٢)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: «اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ...**» الحديث، فيكتب الأجل، كيف يكون أجله؟، هل يموت صغيرًا في بطن أمه؟، أم يموت بعد الولادة طفلًا؟، أم يموت صبيًا أو شابًا أو كهلًا أو شيخًا؟، وبأي شيء يموت؟، هل يموت بالغرق أم بالحرق أم بحادث؟، أو على فراشه أو فجأة؟، كلُّ هذا مكتوب.

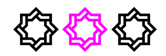
وقال **كثير من المعتزلة**: «إن المقتول مات بغير أجله الذي ضُرِبَ له، وأنه لو لم يُقْتَلْ لَحَيِيَ»، وهذا **غلط**؛ لأن المقتول لم يَمُتْ مِنْ أجل قتل غيره له، بل مِنْ أجل ما فعله اللَّه من إزهاق نفسه عند الضرب له، قال اللَّه تعالىٰ ردًّا عليهم: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا

---

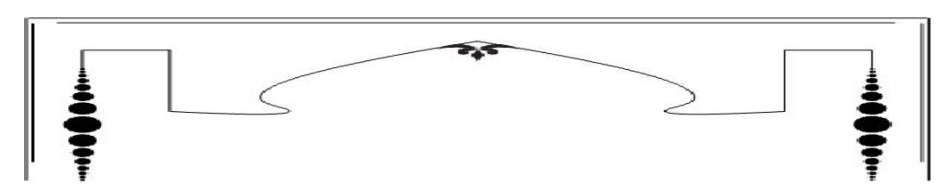
(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، رقم (٢٦٥٣).
(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب «ذكر الملائكة»، رقم (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، رقم (٢٦٤٣).

جَآءَ أَجَلُهَاۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿١١﴾ [المنافقون: ١١]

قال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومَنْ زعم أن قتل النفس ليس بقدر فقد زعم أن المقتول مات بغير أجله، وأن اللَّه عَزَّوَجَلَّ كتب للمقتول أجلًا عَلِمَهُ وأحصاه وشاء وأراده، وأن قَاتِلَهُ شاء أن يُفْنِي عمره ويقطع أجله قبل بلوغ مدته وإحصاء عِدَّتِهِ فكان ما أراده القاتل وبطل ما أحصاه اللَّه وكَتَبَهُ وَعَلِمَهُ، فأيُّ كفرٍ يكون أوضح وأقبح وأنجس وأرجس من هذا؟!، بل ذلك كله بقضاء اللَّه وقدره، وكلُّ ذلك بمشيئته في خلقه وتدبيره فيهم، قد وَسِعَهُ عِلْمُهُ وأحصاه وجرى في سابق عِلْمِهِ ومسطور كتابه، وهو العدل الحقُّ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، ولا يُقال لِمَا فعله وقدَّرَهُ وقضاه «كيف؟!» ولا «لِمَ؟!»»[1].



(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ٤٥).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٢ ـ وإنَّ اللَّه تعالىٰ يرزق كلَّ حيٍّ مخلوقٍ رزقَ الغِذَاءِ الذي به قوام الحياة، وهو ما يضمنه اللَّه لِمَنْ أبقاه مِنْ خلقه، وهو الذي رزقه مِنْ حلالٍ أو مِنْ حرامٍ، وكذلك رزق الزِّينة الفاضل عَمَّا يحيا به».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٥٢ ـ و» يعتقد **أهل السنة والجماعة** ويقولون «إنَّ اللَّه تعالىٰ يرزق كلَّ حيٍّ مخلوقٍ رزقَ الغِذَاءِ الذي به قوام الحياة» فرزق الغِذاء هو الذي يقوم به البدن والحياة «وهو ما يضمنه اللَّه لِمَنْ أبقاه مِنْ خلقه».

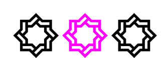
○ قوله: «وهو الذي رزقه مِنْ حلالٍ أو مِنْ حرامٍ» سواءٌ كان هذا الرزق مِنْ حلالٍ أو مِنْ حرامٍ فاللَّه هو الذي رزقه، يرزق بعض الناس الحلال وبعضهم الحرام، كمن يتعامل بالرِّبا فهذا قدر اللَّه أن يكون رزقه مِنْ حرام، خلافًا **للمعتزلة** القائلين: بأن الرِّزق إنما يكون مِنَ الحلال فقط[1]، فالذي يأكل الحرام ليس مِنْ رزق الله؛ إنما رزق اللَّه الحلال.

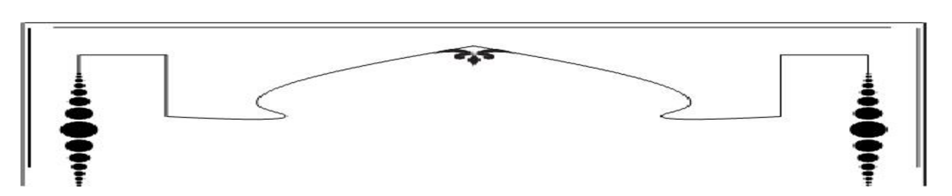
وهذا من جهلهم وضلالهم؛ فهل من خالق غير اللَّه يرزق؟!، **والصواب** أن اللَّه تعالىٰ يرزق كلَّ حيٍّ مخلوقٍ حلالًا أو حرامًا،

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٠٨)، و«التفسير الكبير» (٣/ ٩١)، و«تفسير البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٩٣).

وكلُّهُ قد قَدَّرَهُ اللَّه، والعبد هو الذي باشَرَ وكَسَبَ وتعامل بالرِّبا أو سرق أو غشَّ أو خادع أو جحد ديون الناس فاختار الرزق الحرام فرزقه اللَّه رزقًا حرامًا ـ نسأل اللَّه السَّلامة والعافية ـ.

○ قوله: «**وكذلك رزق الزِّينة الفاضل عَمَّا يحيا به**» **رزق الزينة** هو ما زاد عن ما به قوام الحياة، يرزق اللَّه تعالىٰ كلَّ حيٍّ مخلوقٍ **رِزقَ الغِذاء** وهو الذي به قوام الحياة **ورزق الزينة** وهو الزيادة عن ذلك مِنَ الفواكه وغيرها.





قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٣ ـ ويؤمنون بأنَّ اللَّه تعالىٰ خَلَقَ شياطين تُوسوِسُ للآدميين ويختَدِعُونهم ويغرُّونهم».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٥٣ ـ ويؤمنون» يعني: أهل السنة والجماعة «بأنَّ اللَّه تعالىٰ خَلَقَ شياطين» والشيطان المتمرِّد العاتي مِنَ الجنِّ والإنس ومِنْ كلِّ شيءٍ، وأصله البُعْدُ، سُمِّيَ الشيطان شيطانًا لامتداده في الشِّرِّ وبعده مِنَ الخير[1] فالإنس فيهم شياطين **والجنُّ** فيهم شياطين، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ﴾ [الأنعَام: ١١٢]، وكذلك **الدَّواب** فيها شياطين، ففي «صحيح مسلم»[2] عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ**».

والشيطان هو المتمرِّدُ، ومَنْ آمن مِنَ الجنِّ لا يُسمَّى شيطانًا، ومَنْ كفر منهم يُسمَّى شيطانًا، وكذلك المتمرِّدُ مِنَ الإنس يُسمَّى شيطانًا، والمتمرِّدُ مِنَ الحيوان يُسمَّى شيطانًا، ففي «الصحيحين»[3] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ**

(١) «تفسير البغوي» (١/ ٥١).
(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، رقم (٥١٠).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب «يرد المصلي من مَرَّ بين يديه»، رقم (٥٠٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، رقم (٥٠٥).

إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»، يُسمَّى شيطانًا لأنه مُتمرِّدٌ أراد أن يَمُرَّ بين يديه، فالشيطان هو المتمرِّدُ مِنَ الجنِّ أو الإنسِ أو الدواب.

وعقيدة **أهل السنة** والجماعة أن اللَّه تعالىٰ خلق شياطين الإنس والجنِّ، ووجود الجنِّ ثابت بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ واتفاق سلف الأمة وأئمتها[(١)]

○ قوله: «ويؤمنون بأنَّ اللَّه تعالىٰ خَلَقَ شياطين» والمراد: شياطين الجنِّ «تُوسوِسُ للآدميين ويختَدِعُونهم ويغرُّونهم»، أما شياطين الإنس فيخدعونهم ويغزونهم بالكلام.

يُزيِّن شيطان الجنِّ بالوسوسة؛ كما قال تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [النَّاس: ٤-٦]، وفي «الصحيحين»[(٢)] عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رضي الله عنهما أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ**» **قيل**: هذا على الاستعارة؛ لكثرة إغوائه ووسوسته، فكأنه لا يُفارِق الإنسان كما لا يُفارِقه دمه[(٣)].

ومَنْ أنكر أنَّ الجنَّ والشياطين توسوس كفر؛ لأنه مُكذِّبٌ للَّه تعالىٰ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعَام: ١١٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذّاريَات: ٥٦]، وأخبر تعالىٰ أن الجنَّ أحد الثَّقلين،

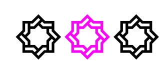
(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٧٦).

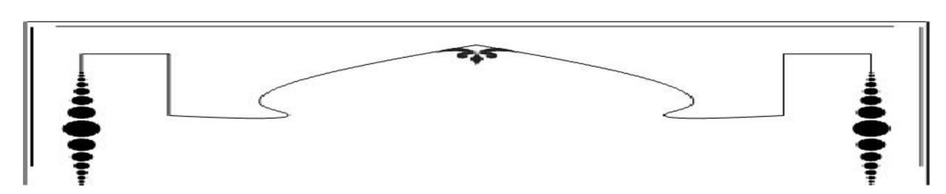
(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب «زيارة المرأة زوجها في اعتكافه»، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم، كتاب السلام، رقم (٢١٧٥).

(٣) «إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم» للقاضي عياض (٧/ ٦٥).

قال تعالىٰ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ [الرَّحمٰن: ٣١] وهما الإنس والجنُّ، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ﴾ [الرَّحمٰن: ٣٣]، وقال تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [النَّاس: ٤-٦]، لكن لا بُدَّ من إقامة الحجة عليه.

لا بُدَّ مِنَ الإيمان بأن اللَّه تعالىٰ خلق شياطين مِنَ الجنَّ والإنس توسوس للآدميين ويخدعونهم ويغرونهم، فَمَنْ أنكر ذلك تُبيَّن له الأدلة، فإن أصرَّ كَفَرَ؛ لأنه مُكذِّبٌ للَّه تعالىٰ.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٤ ـ وأنَّ الشَّيطانَ يتخبَّطُ الإنسانَ».

الشَّرْحُ

○ قوله: «٥٤ ـ و» مِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة**: «أنَّ الشَّيطانَ يتخبَّطُ الإنسانَ».

والدليل: قول اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥] أي: لا يقومون مِنْ قبورهم يوم القيامة إلَّا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له[١].

وأنكر طائفة من **المعتزلة** ـ **كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرهما** ـ دخول الجنِّ في بدن المصروع[٢] فأنكروا الصَّرع والمسَّ، **وقالوا**: هذه أمراض تتعلق بالدِّماغ والأمزجة؛ اعتمادًا على عقولهم، وردَّ **أهل السنة** عليهم بالنصِّ والعقل.

فمن الكتاب: قول اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥] فأخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن الذين يأكلون الرِّبا يقومون من قبورهم كالمجانين كالذي يتخبطه الشيطان مِنَ المسِّ، فأثبت اللَّه تعالىٰ أن الآدمي يتخبطه

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٢).

الشيطان بسبب المسِّ، فهناك مسٌّ.

ومن السنة: ما في «الصحيحين»[(١)] عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﵄ أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ**» **قيل**: هو على ظاهره، فإن اللَّه جعل له قوةً وقدرةً في الجري في باطن الإنسان في مجارى دمه[(٢)].

ومن العقل: أنه لا مانع مِنْ دخول بدن في آخر، فالممنوع أن يدخل بدن كثيف في آخر مثله، لكن الخفيف اللطيف يدخل في بدن ثقيل، مثل: الماء ـ هذا خفيف لطيف ـ يدخل في العروق ومثل الدم في العروق ومثل النار، النار خفيفة تسري في الفحم، فكذلك الجني روحه خفيفة تدخل في بدن الإنس ولا مانع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: «وقال عبد اللَّه بن **الإمام أحمد بن حنبل**: قلت لأبي: «إن أقوامًا يقولون: إن الْجِنِّيَّ لا يدخل في بدن المصروع»، **فقال**: «يا بنى، يكذبون؛ هذا يتكلَّم على لسانه».

وهذا الذى قاله أمر مشهور؛ فإنه يصرع الرجل فيتكلَّم بلسان لا يعرف معناه، ويُضْرَبُ على بدنه ضربًا عظيمًا لو ضُرِبَ به جملٌ لأثَّرَ به أثرًا عظيمًا والمصروع مع هذا لا يُحِسُّ بالضرب ولا بالكلام الذى يقوله، وقد يَجُرُّ المصروع وغير المصروع، وَيَجُرُّ البساط الذى يجلس عليه وَيُحَوِّلُ آلات، وَيَنْقُلُ من مكان إلى مكان، وَيُجْرِي غير ذلك من الأمور مَنْ شاهدها أفادته علمًا ضروريًا بأن الناطق على لسان الإنسي وَالْمُحَرِّكَ لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان، **وليس**

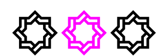
(١) تقدَّم تخريجه في (ص ١٩٧).

(٢) «إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم» (٧/ ٦٥).

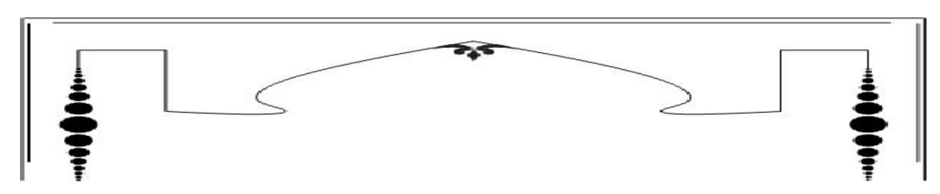
في **أئمة المسلمين** مَنْ يُنْكِرُ دخول الْجِنِّيِّ في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادَّعى أن الشَّرَعَ يُكَذِّبُ ذلك فقد كَذَبَ على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك»[(١)].

وأثبت **العلماء** هذا، **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وشاهدتُ **شيخنا** يُرْسِلُ إلى المصروع مَنْ يخاطب الروح التي فيه، ويقول: قال لك **الشيخُ**: «اخرجي؛ فإن هذا لا يَحِلُّ لك» فَيُفِيقُ المصروع، وربما خاطبها بنفسه، وربما كانت الروح مَارِدَةً فيُخْرِجُهَا بالضرب فيفيق المصروع ولا يَحُسُّ بألم، وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارًا»[(٢)]، فهذا محسوس وواقع.

وتَبِعَ **معتزلةُ العصر المعتزلةَ القُدَامَى** فأنكروا دخول الجني في الإنسي، وهذا **باطل شرعًا وعقلًا**، والأدلة الشرعية والعقلية كلُّهَا تُبْطِلُ هذا القول، وكذلك الحسُّ.



(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٧٧).
(٢) «زاد المعاد» (٤/ ٦٨).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٥ ـ وأنَّ في الدنيا سِحْرًا وسَحَرَةً، وأنَّ السِّحْرَ استعماله كُفْرٌ مِنْ فاعله معتقِدًا له نافعًا ضارًّا بغير إذن اللَّه».

الشَّرْح

○ قوله: «**٥٥ ـ و**» يؤمن **أهل السنة والجماعة** «**أنَّ في الدنيا سِحْرًا وسَحَرَةً**»، ولا شكَّ في هذا، والدليل من القرآن واضح.

قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢] فنفى اللَّه تعالىٰ السِّحر عن سليمان وأضافه إلى الشياطين، وأخبر أنهم يعلّمونه الناس.

وقد أخبر اللَّه تعالىٰ عن سحرة **فرعون** في زمن **موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ، لما أرسل اللَّه تعالىٰ **موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى **فرعون** وأتى بالعصا جمع **فرعون** السحرة وطلب من **موسى** المواعدة في يوم، ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾﴾ [طه: ٥٩]، وقد كان السِّحر منتشرًا في زمانهم من أهل مملكته، ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾﴾ [يُونس: ٧٩] فجمع **فرعون** السحرة واجتمع الناس في صعيد واحد.

وحكى اللَّه تعالىٰ ما تشارط عليه **فرعون** والسَّحرة الذين استدعاهم لمعارضة **موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ إن غلبوا **موسى** ليثيبنهم وليعطينهم عطاء جزيلًا فقال تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن

كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [الأعراف: ١١٣-١١٤]، فوعدهم ومنَّاهم أن يعطيهم ما أرادوا ويجعلهم من جلسائه والمقربين عنده، فلما توثقوا من **فرعون** ـ لعنه اللَّه ـ ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُوا۟ ۖ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾﴾ [الأعراف: ١١٥-١١٦]، فأتوا بحبال وعصي وجعلوا فيها الزئبق وجعلوها تتلوى فسحروا أعين الناس فصار الناس يرون الوادي مد البصر كلُّهُ حيات وعقارب، حتى إن **موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ مع جلالته أوجس في نفسه خيفة، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: ٦٧]، قال تعالىٰ له: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ۖ﴾ [طه: ٦٨-٦٩]، يقول: وألقِ عصاك تبتلع حبالهم وعصيهم التي سحروها حتى خُيِّلَ إليك أنها تسعى، وهذه آية من آيات الله؛ عصا جعلها اللَّه **لموسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا أخذها بيده صارت عصا وإذا وضعها صارت حَيَّة، ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾ [طه: ٦٩].

والسِّحر في اللغة: كلُّ ما لَطُفَ مأخذه ودقَّ[(١)]، وسُمِّيَ السحرة سحرةً لأن أعمالهم خفية في آخر الليل.

والسِّحر في الشرع: عزائم ورقى وعقد تُؤثِّر في الأبدان والقلوب فيُمْرِضُ، ويقتل، ويُفرِّق بين المرء وزوجه، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه[(٢)].

والسِّحر نوعان:

النوع الأول: حقيقة، وهو أنه يُؤثِّر في القلوب والأبدان

(١) انظر: «تاج العروس» للزبيدي (١١/ ٥١٤).

(٢) «الكافي» لابن قدامة (٤/ ١٦٤).

فيُمْرِضُ ويقتل ويُفرِّق بين المرء وزوجه، قال تعالىٰ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ ۝٤﴾ [الفَلَق: ٤]، ولولا أن للسِّحر حقيقة لما أمر اللَّه بالاستعاذة منه، وقال تعالىٰ: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢]، **وفي الآية**: أن السِّحر لا يَضُرُّ إلَّا إذا قَدَّرَ اللَّه ذلك لحكمة بالغة.

النوع الثاني: **خيال** فيُؤثِّر في العيون فقط، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ۝١١٦﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝٦٦﴾ [طه: ٦٦]، فيسحر الساحر العيون حتى ترى الشيء على غير حقيقته.

وقد ذهب **الإمام أبو حنيفة** رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن السِّحر خيال وليس له حقيقة[(١)] والصواب أنه حقيقة، وهو قسمان منه ما هو حقيقة، ومنه ما هو خيال.

وأنكرت **المعتزلة ونحوهم** السِّحر والكهانة في الشرع بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء[(٢)]، وهذا **باطل**؛ والنصوص من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ كلُّها تدل على وجود السحر والسحرة.

وحكم السَّاحر شرعًا ضربة بالسيف مِنْ قِبَلِ ولاة الأمور، وليس للناس أن يقيموا عليه الحدَّ؛ وإلَّا تكون المسألة فوضى، لكن يُرفع أمره إلى ولاة الأمور وإذا ثبت عند الحاكم الشرعي أنه ساحر يُحْكَمُ عليه بالقتل؛ فعَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**حَدُّ**

---

(١) **قال ابن كثير**: «ذكر **الوزير ابن هبيرة** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الإشراف على مذاهب الأشراف» بابًا في السحر فقال: «**أجمعوا** على أن السحر له حقيقة، إلَّا **أبا حنيفة** فإنه قال لا حقيقة له عنده». «تفسير ابن كثير» (١٤٨/١)

(٢) انظر: «النبوات» لابن تيمية (ص ٢٨٥).

السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ»[١]، وعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ بَجَالَةَ يُحَدِّثُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ وَأَبَا الشَّعْثَاءِ قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ إِذْ جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ: «اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَانْهَوْهُمْ عَنِ الزَّمْزَمَةِ»، فَقَتَلْنَا فِي يَوْمٍ ثَلَاثَةَ سَوَاحِرَ، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَحَرِيمِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ[٢]، وعن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها، وقد كانت دَبَّرَتْهَا فأمرت بها فَقُتِلَتْ[٣]، وعن أبي عثمان النهدي أن ساحرًا كان يلعب عند الوليد بن عقبة فكان يأخذ السيف ويذبح نفسه ويعمل كذا ولا يضره، فقام جندب إلى

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الحدود، باب «ما جاء في حد الساحر»، رقم (١٤٦٠) من طريق إسمعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جندب به.
قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلَّا من هذا الوجه، **وإسمعيل بن مسلم المكي** يُضعَّفُ في الحديث من قِبَلِ حفظه، **والصحيح** عن جندب موقوف، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول **مالك بن أنس**، **وقال الشافعي**: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملًا دون الكفر فلم نرَ عليه قتلًا».
وقال: «سألت **محمدًا** ـ أي: البخاري ـ عن هذا الحديث فقال: «هذا لا شيء»، وإنما رواه **إسماعيل بن مسلم**، وضَعَّفَ **إسماعيل بن مسلم المكي** جدًّا». «علل الترمذي» (١/ ٢٣٧).
وقال المزي: «**والصحيح** عن جندب موقوف». «تهذيب الكمال» (٥/ ١٤٨)، وكذا **الذهبي** في «الكبائر» (ص ١٥)، **وابن القيم** في «زاد المعاد» (٥/ ٦٢).
وقال ابن حجر: «في سنده ضعف». «فتح الباري» (١٠/ ٢٣٦).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب «في أخذ الجزية من المجوس»، رقم (٣٠٤٣)، وأحمد (١/ ١٩٠).
وأخرج البخاري في كتاب الجزية والموادعة، باب «الجزية والموادعة مع أهل الحرب»، رقم (٣١٥٦) أصل الحديث دون قصة قتل السواحر.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٧١) رقم (١٥٦٢).

السيف فأخذه فضرب عنقه، ثم قرأ ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٣﴾ [الأنبياء: ٣]»[1].

وينقسم السِّحر إلى قسمين:

الأول: شرك، وهو الذي يكون بواسطة الشياطين يعبدهم ويتقرَّب إليهم ليسلطهم على المسحور.

والثاني: عدوان وفسق، وهو الذي يكون بواسطة الأدوية والعقاقير ونحوها.

وبالتقسيم الذي ذُكِرَ نتوصل إلى مسألة مهمة، وهي: هل يكفر الساحر أو لا يكفر؟، **قيل**: يكفر، **وقيل**: لا يكفر.

والصواب أنَّ مَنْ كان سحره بواسطة الشيطان فإنه يكفر؛ لأنه لا يتأتى ذلك إلَّا بالشرك غالبًا فهناك خدمة متبادلة بين الجني والسَّاحر، يطلب الجني من الساحر أن يخدمه بالشركيات التي يتقرَّب إليه بها فيدعوه من دون اللَّه أو يذبح له من دون اللَّه فيخدمه الجني فيستجيب لمطالبه.

وأما السحر الذي لا يتعلق صاحبه بالشياطين بل يكون بواسطة الأدوية والعقاقير ونحوها حتى يحصل على المال، فإن كان يستحل إيذاء الناس وأكل أموالهم بالباطل كفر؛ لأنه مستحل لأمر معلوم من الدين بالضرورة تحريمه، وإن كان لا يستحل ولكن غلبه الشيطان ونفسه وهواه ويعلم أنه حرام فهذا مرتكب لكبيرة.

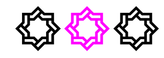
قال الوزير ابن هبيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واختلفوا فيمن يتعلَّم السحر

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٧٧)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ١١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٣٦) .**وقال الذهبي**: «إسناده صحيح». «تاريخ الإسلام» (٥/ ٨٧).

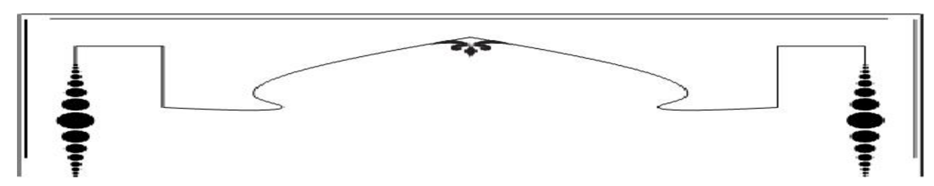
ويستعمله، **فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد**: يكفر بذلك[١] ومن أصحاب أبي حنيفة مَنْ قال: إن تعلَّمه لِيَتَّقِيَهُ أو لِيَجْتَنِبَهُ فلا يكفر، ومن تعلَّمه معتقدًا جوازه أو أنه ينفعه كفر، وكذا مَنْ اعتقد أن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر، **وقال الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا تعلَّم السحر، قلنا له: «صِفْ لنا سحرك»، فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التَّقرُّب إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يُلْتَمَسُ منها فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر فإن اعتقد إباحته فهو كافر»[٢]»[٣].

وعند النظر والتأمل ليس هناك خلاف بين **الأئمة الثلاثة والشافعي**؛ لأن الكل منهم مُتفِقون على أن السَّاحر الذي يتصل بالشياطين كافر.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وأنَّ السِّحْرَ استعماله كُفْرٌ مِنْ فاعله معتقِدًا له نافعًا ضارًّا بغير إذن اللَّه»** كما **قال الإمام أبو عثمان الصابوني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويشهدون أن في الدنيا سحرًا وسحرة، إلَّا أنهم لا يضرون أحدًا إلَّا بإذن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ؛ قال تعالىٰ: ﷺ [البقرة/ ، ومَنْ سحر منهم واستعمل السِّحر واعتقد أنه يَضُرُّ أو ينفع بغير إذن اللَّه تعالىٰ فقد كفر»[٤].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٨٤).
(٢) انظر: «الأم» للشافعي (١/ ٢٥٦).
(٣) في كتابه «الإشراف على مذاهب الأشراف» كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ١٤٨).
(٤) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٢٩٦).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٦ ـ ويرون مجانبةَ البدعةِ، والآثام، والفَخْرِ، والتَّكَبُّرِ، والعُجْبِ، والخيانةِ، والدَّغَلِ، والاغتيالِ، والسِّعايةِ».

الشَّرْح

○ قوله: «٥٦ ـ ويرون» يعني: **أهل السنة والجماعة** «مجانبةَ البدعةِ».

يرى **أهل السنة والجماعة** البُعْدَ عن البدعة ويُحَذِّرُون منها، خلافًا **للمبتدعة** الذين لا يُبَالُون بها.

○ قوله: «و» كذا يرون مجانبة «الآثامِ» أي: المعاصي.

○ قوله: «والفَخْرِ» أي: التفاخر على الناس بالأحساب والأنساب.

○ قوله: «والتَّكَبُّرِ» وهو ردُّ الحقِّ وغمط الناس كما بَيَّنَهُ النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ**» ومعناه: دفع الحقِّ وانكاره تَرَفُّعًا وَتَجَبُّرًا[(٢)]، وأما قوله «**وَغَمْطُ النَّاسِ**» فإنه الاحتقار لهم والازدراء بهم وما أشبه ذلك[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم (٩١).
(٢) شرح النووي على «صحيح مسلم» (٢/ ٩٠).
(٣) «غريب الحديث» لابن سلام (١/ ٣١٧).

○ قوله: «والعُجْبِ» وهو كون الإنسان يُعْجَبُ بنفسه ويرى أنه فوق الناس.

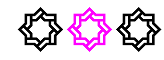
○ قوله: «والخيانةِ» وهو كونه يخونُ الإنسانَ في أهله أو ماله أو معاملته.

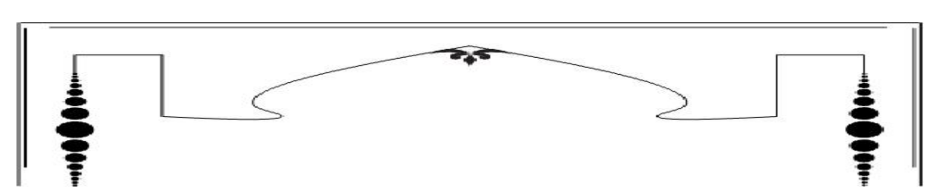
○ قوله: «والدَّغَلِ» وهو السعي بالفساد.

○ قوله: «والاغتيالِ» وهو أن يأخذ الإنسانَ بغتةً من حيث لا يشعر.

○ قوله: «والسِّعايةِ» أي: السِّعاية بالباطل.

يرى **أهل السنة والجماعة** على الإنسان أن يجتنب البدعةَ، والمعاصي والكبائرَ، والفخرَ على الناس والتعاظمَ عليهم بالآباء والأجداد والأسلاف، والتكبرَ وردَّ الحقِّ وازدراءَ الناس، وأن يُعْجَبَ المرء بنفسه ويرى أنه فوق الناس، والخيانةَ في أهلٍ أو مال، والسِّعايةَ بالفساد، وأن يأخذ الإنسانَ بغتةً.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٧ ـ ويرون كفَّ الأذى وتركَ الغِيبة إلَّا لمن أظهر بدعةً وهوى يدعو إليهما؛ فالقول فيه ليس بغِيبةٍ عندهم».

الشَّرْحُ

○ قوله: **«٥٧ ـ ويرون»** يعني: **أهل السنة والجماعة** **«كفَّ الأذى»** فيرون أنه يجب على الإنسان أن يَكُفَّ أذاه عن الناس فلا يؤذي أحدًا في بدنه أو ماله أو عِرْضِهِ، فلا يعتدي على معصوم الدم بالقتل أو بقطع عضو أو بجرح جسده أو بترويعه، أو بأخذ شيء من ماله بالسرقة أو بالغصب أو بالسلب والنهب أو بجحد الدَّيْنِ أو بالغشِّ والخداع أو بالرِّشْوة أو بالرِّبا.

○ قوله: **«و»** وكذلك يرون **«تركَ الغِيبة»**، وهي ذكرك أخاك بما يكره كما بَيَّنَهُ النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**»، قَالُوا: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، كأن تقول: «فلان طويل»، «فلان لئيم» على جهة الذم، «فلان بخيل».

وهي من كبائر الذنوب[(٢)]، ومُحَرَّمَةٌ **بالإجماع**[(٣)]، وقد ورد فيها الزجر الأكيد، ولهذا شَبَّهَهَا تبارك وتعالىٰ بأكل اللحم من المسلم

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، رقم (٢٥٨٩).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١٦/ ٣٣٧)، «فتح الباري» (١٠/ ٤٧٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٥).

الـمـيـت كـمـا قـال ﷻ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ﴾ [الحُجرَات: ١٢]، لا يستطيع أحد أن يأكل لحم الميت، فكيف إذا كان لحمه لحم إنسان؟!، بل فكيف إذا كان أخاك المسلم؟!، ظلمات بعضها فوق بعض.

○ قوله: «إلَّا لمن أظهر بدعةً وهوى يدعو إليهما» فَمَنْ **أظهر البدعة** فلا غِيبة له.

وكذلك **الفاسق**، كمن يشرب الدخان في الشارع، فقلتَ عليه في مجلس: «فلان يشرب الدخان» فهذه ليست غِيبة؛ لأنه يشرب الدخان أمام الناس فهو الذي فضح نفسه، أو قلت على رجل حليق اللحية: «فلان حليق اللحية» فهذه ليست غِيبة؛ لأنه حالق اللحية أمام الناس وكلُّ الناس يرونه فهو الذي فضح نفسه، فالحديث عن الشيء الظاهر ليس غِيبة، لكن عن الشيء الخفي كإنسان عَمِلَ معصيةً وأخفاها وسترَ نفسه فلا تتكلَّم فيها إلَّا لمصلحة.

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «والغيبة مُحَرَّمَةٌ **بالإجماع**، ولا يُسْتَثْنَى مِنْ ذلك إلَّا ما رجحت مصلحته كما في الجرح والتعديل والنصيحة كقوله ﷺ لما استأذن عليه ذلك الرجل الفاجر: «**ائذنوا له، بئس أخو العشيرة**»[(١)]، وكقوله لفاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ وقد خطبها معاوية وأبو الجهم ـ: «**أما معاوية فَصُعْلُوكٌ، وأما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه**»[(٢)]، وكذا ما جرى مجرى ذلك»[(٣)].

○ قوله: «فالقول فيه ليس بغِيبةٍ عندهم» **قال الإمام النووي**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب «ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب»، رقم (٦٠٥٤)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، رقم (٢٥٩١).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، رقم (١٤٨٠).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٥).

رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن الغِيبة وإن كانت مُحَرَّمَةً فإنها تُبَاحُ في أحوال للمصلحة، والمُجَوِّزُ لها غرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلَّا بها، وهو أحد ستة أسباب:

الأول: التَّظلُّم، فيجوز للمظلوم أن يتظلَّمَ إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية أو له قدرة على إنصافه مِنْ ظالمه فيذكر أن فلانًا ظلمني، وفعل بي كذا، وأخذ لي كذا، ونحو ذلك.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر وردِّ العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: «فلان يعمل كذا فازجره عنه»، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حرامًا.

الثالث: الاستفتاء، بأن يقول للمفتي: «ظلمني أبي أو أخي أو فلان بكذا، فهل له ذلك أم لا؟، وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حَقِّي ودفع الظلم عني؟»، ونحو ذلك، وكذلك قوله «زوجتي تفعل معي كذا»، أو «زوجي يفعل كذا»، ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن **الأحوط** أن يقول: «ما تقول في رجل كان من أمره كذا؟»، أو «في زوج أو زوجة تفعل كذا»، أو نحو ذلك؛ فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز؛ لحديث هند، وقولها: «يا رسول اللَّه، إن أبا سفيان رجل شحيح» الحديث[(١)]، ولم ينهها رسول اللَّه ﷺ.

الرابع: تحذير المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم، وذلك من وجوه:

منها: جرح المجروحين من الرُّواة للحديث والشهود، وذلك

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب «من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن»، رقم (٢٢١١)، ومسلم، كتاب الأقضية، رقم (١٧١٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

جائز **بإجماع المسلمين**، بل واجب للحاجة.

ومنها: إذا استشارك إنسان في مصاهرته أو مشاركته أو إيداعه أو الإيداع عنده أو معاملته أو مجاورته أو غير ذلك وجب عليك أن تذكر له ما تعلمه منه على جهة النصيحة، فإن حصل الغرض بمجرد قولك «لا تصلح لك معاملته أو مصاهرته»، أو «لا تفعل هذا»، أو نحو ذلك لم تَجُزِ الزيادة بذكر المساوئ، وإن لم يحصل الغرض إلَّا بالتصريح بعينه فاذكره بصريحه.

الخامس: **أن يكون مُجَاهِرًا بفسقه أو بدعته** كالمجاهِر بشرب الخمر أو مصادرة الناس وأخذ المُكس وجباية الأموال ظلمًا وتولي الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما يُجَاهِرُ به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلَّا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه .

السادس: **التَّعرِيف**، فإذا كان الإنسان معروفًا بلقب كـالأعمش والأعرج والأصم والأعمى والأحول والأفطس وغيرهم جاز تعريفه بذلك بنية التعريف، ويحرم إطلاقه على جهة النَّقص، ولو أمكن التعريف بغيره كان أولى.

فهذه ستة أسباب ذكرها **العلماء** مما تُبَاحُ بها الغِيبة على ما ذكرناه»[١].

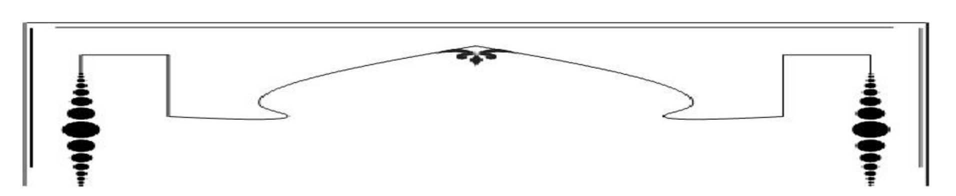
وجمعها **ابن أبي شريف** في قوله

الذم ليس بغيبة في ستة ... متظلِّم ومعرِّف ومحذِّر
ولمظهر فسقًا ومستفتٍ ومَنْ ... طلب الإعانة في إزالة منكر[٢]

---

(١) «الأذكار» (ص ٢٧٠، ٢٧١) باختصار.

(٢) «سبل السلام» للصنعاني (٤/ ١٩٤).



قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٨ ـ ويرون تعلُّمَ العلمِ وطلبَهُ مِنْ مظانِّهِ، والجِدَّ في تعلُّمِ القرآن وعلومِهِ وتفسيرِهِ، وسماعِ سُنن الرسول ﷺ وجمعها والتَّفقُّهَ فيها، وطلبَ آثار أصحابه، والكفَّ عن الوقيعة فيهم، وتأوُّلَ القبيح عليهم، ويكلُونهم فيما جرى بينهم على التَّأويل إلى اللَّه ﷻ».

الشَّرْحُ

○ قوله: «**٥٨ ـ ويرون**» يعني: **أهل السنة والجماعة** «**تعلُّمَ العلمِ**» أي: العلم الشرعي.

والعلم الذي وردت النصوص في فضله ثلاثة أنواع:

الأول: العلم باللَّه وبأسمائه وصفاته وأفعاله.

الثاني: العلم بدينه وبشرعه، بالأوامر والنواهي التي يعبد الإنسان بها ربَّهُ.

الثالث: العلم بالجزاء، بجزاء الموحِّدين الذين وحَّدوا اللَّه وأخلصوا له العبادة وآمنوا باللَّه ورسوله ﷺ، وبجزاء المخالفين الذين أشركوا باللَّه وعصوا اللَّه ورسوله ﷺ.

وهذه الأقسام الثلاثة ليس لها رابع، كما **قال العلَّامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

والعلم أقسام ثلاث ما لها ... من رابع والحق ذو تبيان
علم بأوصاف الإله وفعله ... كذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه　　وجزاؤه يوم المعاد الثاني
والكل في القرآن والسنن التي　　جاءت عن المبعوث بالفرقان(١)

يرى **أهل السنة والجماعة** تعلُّمَ العلم وتعليمه، ويحثون الناس على تعلُّمِهِ والتَّفقُّهِ فيه والتَّبصُّرِ بدين اللَّه وشرعه.

○ قوله: «**وطلبَهُ مِنْ مظانِّهِ**» يعني: مِنْ أهل الحقِّ، فلا تطلب العلم مِنْ أهل البدع والانحراف ولا مِنْ أهل الفسق، بل اطلبه مِنْ مظانِّهِ مِنْ أهل الحقِّ والبصيرة من **أهل السنة والجماعة**.

○ قوله: «**والجِدَّ في تعلُّمِ القرآن وعلومِهِ**» من أسباب النزول وغيره «**وتفسيرِهِ**» حتى يعلم الإنسان معاني كلام رَبِّهِ ﷻ.

○ قوله: «**وسماعِ سُنن الرسول ﷺ**» وقراءتها «**وجمعها**» وحفظ المتون الصغيرة، فيبدأ أولًا بحفظ «الأربعين النووية»، ثم «عمدة الأحكام»، ثم «بلوغ المرام»، ثم الصحاح من السنن والمسانيد والأمهات السِّتِ، وهكذا يتفقَّهُ شيئًا بعد شيء «**والتَّفقُّه فيها**» أي: في معانيها؛ حتى يمتثل الأوامر ويجتنب النواهي فيعبد رَبَّهُ على بصيرة.

○ قوله: «**وطلبِ آثار أصحابه**» لأنهم ﷺ صَحِبُوا النبي ﷺ، وشاهدوا القرآن ينزل، وكان الرسول ﷺ بين أظهرهم وفَسَّرَ لهم القرآن، وبَيَّنَ لهم الأحكام، ولزموا النبي ﷺ في ليلِهِ ونهاره في سِرِّهِ وجهره في حلِّه وترحاله، وجاهدوا معه، فهم أعرف الناس بالكتاب والسنة وأعرف الناس به ﷺ، لذا يحثُّ **أهل السنة والجماعة** على حفظ آثار الصحابة وفهمها.

○ قوله: «**والكفَّ عن الوقيعة فيهم**» يعني: يرى **أهل السنة والجماعة** الكفَّ عن الوقيعة في الصحابة، فلا يجوز سبُّهُمْ ولا

(١) «نونية ابن القيم» (ص ٢٦٦).

عيبهم ولا ذمهم، خلافًا **للرافضة** الذين يسبُّونهم بل ويُكفِّرُونهم ويُفسِّقُونهم، ويرون أن الصحابة كفروا وارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ إلَّا نفرًا قليلًا عليًّا ومَنْ والاه.

وهذا من **أبطل الباطل**؛ فاللَّه تعالىٰ زكَّاهم وعَدَّلهم ووعدهم بالجنة، قال تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ ثم قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩] وعدهم اللَّه بمغفرةٍ لذنوبهم وثوابًا لا ينقطع وهو الجنة، وقال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الحديد: ١٠] فَبَيَّنَ تعالىٰ أن الذين انفقوا وقاتلوا مِنْ قبل الفتح - فتح الحديبية - أعظم درجةً مِنَ الذين انفقوا مِنْ بعد الفتح وقاتلوا، ثم قال: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ فهذه شهادة لهم جميعهم بالجنة، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وهذه بيعة الرِّضوان وكانت بالحديبية[١]، وروى مسلم في «صحيحه»[٢] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»، فَمَنْ سَبَّهُمْ وكَفَّرَهُم وفَسَّقَهُمْ فقد كَذَّبَ اللهَ ومَنْ كَذَّبَ اللهَ كَفَرَ، وهو نوع مِنَ الرِّدَّةِ، ولهذا استنبط **الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ من قوله تعالىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩] كفر **الرافضة**[٣].

وأهل **السنة والجماعة** لا يرون الوقيعةَ فيهم ولا سَبَّهُمْ ولا

(١) «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٧٤).
(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١٣٦).
(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٠٥)، «السنة» للخلال رقم (٧٦٠).

عيبهم، بل تُذْكَرُ محاسنهم.

الذي نقل لنا الكتاب والسنة هم الصحابة ﷺ، فإذا عيبوا وفُسِّقُوا بطل الكتاب والسنة؛ كيف يُوثَقُ بشرع نقلته كُفَّار وفُسَّاق؟ ـ نسأل اللَّه السَّلامة والعافية ـ.

قال أبو زرعة ﵀: «إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول اللَّه ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليُبْطِلُوا الكتابَ والسنةَ، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقة»[1].

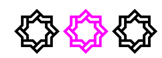
والواجب التَّرضِّي عنهم، وذكر محاسنهم، والكفُّ عن مَسَاوِيهِمْ، واعتقاد أنهم خير الناس وأفضلهم وإن كانوا ليسوا معصومين، وما اجتهدوا فيه فهم ما بين مصيب له أجران، ومخطئ له أجر.

○ قوله: «وتأوُّلَ القبيح عليهم» أي: تأول الأخبار التي نُقلت عنهم «ويكلُونهم فيما جرى بينهم على التَّأويل إلى اللَّه ﷻ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في «العقيدة الواسطية»[2]: «وَيُمْسِكُونَ عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار الْمَرْوِيَّةَ في مَسَاوِيهِمْ منها ما هو كذب، ومنها ما قد زِيدَ فيه وَنُقِصَ وغُيِّرَ عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كلَّ واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب

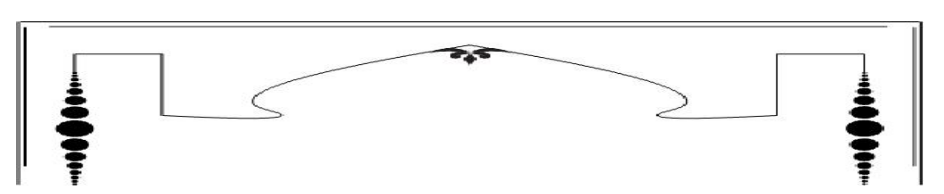
(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص ٤٩).
(٢) «العقيدة الواسطية» (ص ٤٤).

في الجملة، ولهم من السَّوَابِقِ والفضائل ما يُوجِب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات مما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول اللَّه ﷺ إنهم خير القرون(١) وأن الْمُدَّ من أحدهم إذا تصدَّق به كان أفضل من جبل أُحُدٍ ذهبًا ممن بعدهم(٢)، ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفِرَ له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحقُّ الناس بشفاعته، أو ابْتُلِيَ ببلاء الدنيا كُفِّرَ به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب الْمُحَقَّقَةِ فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور؟!».



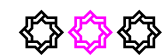
(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب «فضائل أصحاب النبي ﷺ»، رقم (٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) تقدَّم تخريجه في (ص ١٦٣).



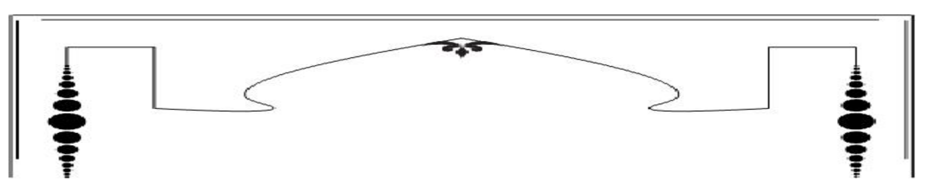
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٥٩ ـ مع لزومِ الجماعة».



○ قوله: «٥٩ ـ مع» أي: مع كون **أهل السنة والجماعة** يأمرون بتعلُّمِ العلم والجِدِّ في تعلُّم القرآن والسنن والكفِّ عن الوقيعة في الصحابة مع ذلك يقولون بـ«لزومِ الجماعة» فلا يخرجون على إمام المسلمين، ولا ينزعون يدًا من طاعة، ويُصَلُّون خلف الأئمة وإن جاروا وظلموا، ولا يشذُّون عن الناس.

۞۞۞

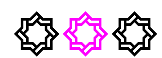


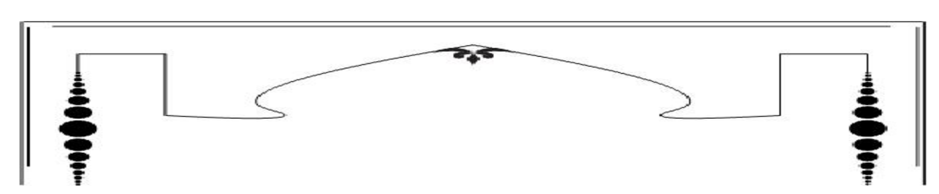
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٦٠ ـ والتَّعفُّفِ في المأكل والمشرب والملبس».

الشَّرح

قوله: **«٦٠ ـ والتَّعفُّفِ في المأكل والمشرب والملبس»** يرى **أهل السنة والجماعة** أن يترك الإنسان الحرام ولا يتعامل به، ويتعفَّفَ عن الذي فيه شبهة في مأكله أو مشربه أو ملبسه.



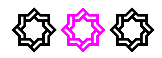


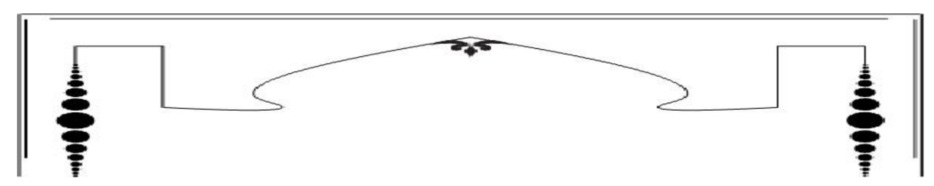
قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٦١ ـ والسَّعي في عمل الخير».



○ قوله: «٦١ ـ و» يرى **أهل السنة والجماعة** «**السَّعي في عمل الخير**» فيسعى الإنسان في عمل الخير كبناء المساجد وكفالة الأيتام والإصلاح بين الناس.





قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

«٦٢ ـ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعراضِ عن الجاهلين حتى يُعلِّمُوهم ويُبَيِّنُوا لهم الحقَّ، ثم الإنكارُ والعقوبةُ مِنْ بعد البيان وإقامة العذر بينهم وبينهم».

الشَّرْح

○ قوله: **«٦٢ ـ والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر»** يعني: يرى **أهل السنة والجماعة** أن على المسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

والمعروف: ما عُرِفَ حُسْنُهُ شرعًا وعقلًا، وأوله وأصله وأعظمه: التوحيد، ثم يليه إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، ثم بقية الأوامر.

والمنكر: ما عُرِفَ قُبْحُهُ شرعًا وعقلًا، وأعظمه: الشِّرك، ثم يليه قتل النفس بغير حقٍّ، والسِّحر، وأكل الرِّبا، والغِيبة، والنميمة، وعقوق الوالدين، وقطيعة الرحم، إلى غير ذلك من المنكرات.

وما يترتب على إنكار المنكر لا يخلو من أربع حالات:

الحالة الأولى: أن تعلم أن المنكر إذا أنكرته يحصل منكر أعظم منه، فهذا لا تنهى عنه؛ كيف تنهى عن شيء يحصل به منكر أشدُّ؟!.

مثال ذلك: الخروج على ولاة الأمور بالقتال.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «إن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب

إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه اللَّه ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى اللَّه ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان اللَّه يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كلِّ شرٍّ وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول اللَّه ﷺ في قتال الأمراء الذين يُؤخِّرُون الصلاة عن وقتها، وقالوا: «أفلا نقاتلهم؟»، فقال: «**لا، ما أقاموا الصلاة**»[1]، وقال: «**مَنْ رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ولا ينزعن يدًا من طاعة**»[2]، ومَنْ تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر فطلب إزالته فتولَّدَ منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول اللَّه ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح اللَّه مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت وردِّهِ على قواعد إبراهيم ومنعه من ذلك ـ مع قدرته عليه ـ خشية وقوع ما هو أعظم منه مِنْ عدم احتمال قريش لذلك لِقُرْبِ عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر[3] ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء

(١) ليس في الأحاديث ـ فيما اطلعت عليه ـ قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة.
أخرج مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٥٤) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**»، قَالُوا: «أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟»، قَالَ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٥٥) عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟»، فَقَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب «من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه»، رقم (١٢٦)، ومسلم، كتاب الحج، رقم (١٣٣٣) من حديث عائشة ﵂.

باليد لما يترتب عليه مِنْ وقوع ما هو أعظم منه كما وُجِدَ سواء»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسمعت **شيخ الإسلام ابن تيمية** قدس اللَّه روحه ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر فأنكر عليهم مَنْ كان معي فأنكرت عليه، وقلت له: «إنما حَرَّمَ اللَّه الخمر؛ لأنها تَصُدُّ عن ذكر اللَّه وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال، فدعهم»[٢].

الحالة الثانية: أن تعلم أن المنكر إذا أنكرته يحصل منكر أخفّ منه، ففي هذا الحالة تُنْكِرُ.

الحالة الثالثة: أن تعلم أن المنكر إذا أنكرته يحصل منكر مماثل، فهذا محل نظر واجتهاد.

الحالة الرابعة: أن تعلم أن المنكر إذا أنكرته يزول ولا يحصل معه منكر آخر، فهذا تُنْكِرُهُ[٣].

○ قوله: «**والإعراضِ عن الجاهلين**» مِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة**: الإعراض عن الجاهلين، فَتُعْرِضْ عن الجاهل فلا تكلمه بل اتركه؛ لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقوله ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ أمرٌ مِنْ اللَّه تعالىٰ نبيه أن يُعْرِضَ عمن جَهِلَ، وذلك وإن كان أمرًا من اللَّه نبيه فإنه تأديب منه عزَّ ذكره لخلقه باحتمال من ظلمهم أو اعتدى عليهم، لا بالإعراض

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٤).
(٢) «إعلام الموقعين» (٣/ ٥).
(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٤، ٥).

عمن جَهِلَ الواجب عليه من حقِّ اللَّه ولا بالصفح عمن كفر باللَّه وجَهِلَ وحدانيته وهو للمسلمين حرب[١].

وفي «صحيح البخاري»[٢] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحُرِّ بْنِ قَيْسٍ ـ وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ، وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا ـ فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ: «يَا ابْنَ أَخِي، هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ؟، فَاسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ»، قَالَ: «سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنَ الْحُرُّ لِعُيَيْنَةَ فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ: «هِيْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَوَاللَّهِ مَا تُعْطِينَا الْجَزْلَ[٣]، وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ»، فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ أَنْ يُوقِعَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ الْحُرُّ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩] وَإِنَّ هَذَا مِنْ الْجَاهِلِينَ»، وَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ».

ومِنْ عقيدة **أهل السنة والجماعة**: الإعراض عن الجاهلين «**حتى يُعلِّمُوهم ويُبَيِّنُوا لهم الحقَّ**».

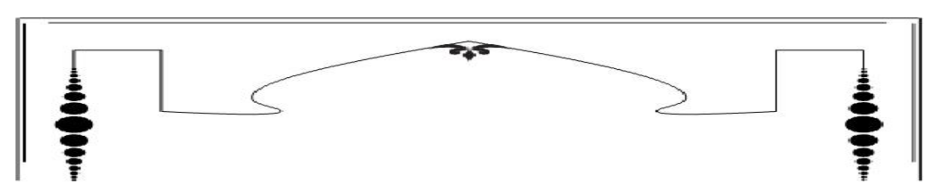
○ قوله: «**ثم الإنكارُ والعقوبةُ مِنْ بعد البيان وإقامة العذر بينهم وبينهم**» فالجاهل يُعْرَضُ عنه ويُعَلَّمُ، فإذا تعلَّم يُنْكَرُ عليه بعد ذلك ويعاقب ويُؤَدَّبُ.

۞۞۞

(١) «تفسير الطبري» (٩/ ١٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب «﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾»، رقم (٤٦٤٢).

(٣) أي: الكثير، وأصل الجزل ما عَظُمَ من الحطب. «فتح الباري» (١٣/ ٢٥٩).



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هذا أصلُ الدِّينِ والمذهبِ واعتقادُ أئمة أهل الحديث الذين لم تَشُنْهُمْ بدعةٌ ولم تلبسهم فتنةٌ ولم يخفُّوا إلى مكروه في دينٍ، فتمسَّكوا معتصمين بحبل اللَّه جميعًا ولا تفرَّقوا عنه.

واعلموا أن اللَّه تعالىٰ أوجبَ محبَّتَهُ ومغفرتَهُ لمتَّبِعي رسوله ﷺ في كتابه وجعلهم الفرقةَ الناجيةَ والجماعةَ المتَّبَعَةَ، فقال ﷻ لمن ادَّعى أنه يُحِبُّ اللَّه ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ٣١].

نفعنا اللَّه وإيَّاكم بالعلم، وعصمنا بالتَّقوى من الزَّيغ والضَّلالة بِمَنِّهِ ورحمته».

الشَّرْحُ

○ قوله: «**هذا**» أي: هذه العقيدة التي ذكرها **المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ وكتبها «**أصلُ الدِّينِ والمذهبِ واعتقادُ أئمة أهل الحديث الذين لم تَشُنْهُمْ بدعةٌ**» والشَّين ضدُّ الزين، وهو العيب[1] «**ولم تلبسهم فتنةٌ**» فلم يُفْتَنُوا بِدُنْيَا ولا بِبِدَعٍ ولا بأهواء، بل سلَّمَهُم اللَّه منها «**ولم يخفُّوا إلى مكروه في دينٍ**» يعني: ليسوا يخفون ويسرعون إلىٰ المكروه في الدين، بل ثقلاء عن ارتكاب ذلك؛ لعلمهم وورعهم وديانتهم.

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه العقيدة هي عقيدة **أهل السنة والجماعة وأهل**

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٤/ ٥٣٣).

الحديث الذين لم يُعابوا ببدعة ولم يدخلوا في فتنة أو يسرعوا إلى مكروه في دين.

○ قوله: «**فتمسَّكُوا**» ـ يُخَاطِب رَحِمَهُ اللَّهُ **أهلَ السنة والجماعة** ـ «**معتصمين بحبل اللَّه جميعًا ولا تفرَّقُوا عنه**» عملًا بقول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٣].

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: تمسكوا بحبل اللَّه ـ وهو دينه الذي أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ـ جميعًا، واحذروا التَّفرُّق، واجتمعوا على الذين ولاهم اللَّه أمركم ولا تخرجوا عليهم بل اجتمعوا معهم حتى تكونوا يدًا واحدة، ويحصل الاجتماع والألفة، وتزول الفُرْقَةُ، ويهابكم الأعداء وأهل البدع.

○ قوله: «**واعلموا**» العلم هو: اليقين في القلب، يعني: تيقَّنُوا «**أن اللَّه تعالىٰ أوجبَ محبَّتَهُ ومغفرتَهُ لمتَّبِعي رسوله ﷺ في كتابه وجعلهم الفرقةَ الناجيةَ والجماعةَ المتَّبَعَةَ**» وهم المذكورون في «صحيح مسلم»[(١)] عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**».

وهم الطائفة الناجية وغيرهم مُتَوعَّدٌ بالوعيد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**»، قَالُوا: «وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[(٢)]، هذه الفرقة الناجية ـ جعلنا اللَّه وإياكم منهم ـ.

(١) تقدَّم تخريجه في (ص ٩).
(٢) تقدَّم تخريجه في (ص٩).

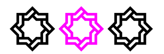
ومَنْ قال: «إنَّ الطائفة المنصورة غير **أهل السنة والجماعة**» فقد غلط؛ **أهل السنة والجماعة** هم الطائفة المنصورة، وهم أهل الحقِّ، وهم الطائفة الناجية، وهم الذين يحبهم اللَّه ورسوله ﷺ.

○ قوله: «**فقال ﷻ لمن ادَّعى أنه يُحِبُّ اللَّه ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾** [آل عمران: ٣١]» قال بعض السلف: «ادَّعى قوم محبة اللَّه فأنزل اللَّه آية المحنة ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾»(١)، فمن اتَّبع الرسول ﷺ فهو صادق في دعوى المحبة، ومن لم يتَّبعه ﷺ فهو كاذب في دعواه.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «هذه الآية الكريمة حاكمةٌ على كلِّ مِنَ ادَّعى محبة اللَّه وليس هو على الطريقة المحمدية فإنه كاذب في نفس الأمر حتى يَتَّبعَ الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله»(٢).

○ قوله: «**نفعنا اللَّه وإيَّاكم بالعلم، وعصمنا بالتَّقوى من الزَّيغ والضَّلالة بِمَنِّهِ ورحمته**» فنسأل اللَّه تعالىٰ أن يرزقنا جميعًا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا ممن طال عمره وحَسُنَ عمله، وأن يُوفِّقَنا للعمل الصالح الذي يُرضيه عنا، وأن يعيذنا من الفتن، ويعصمنا منها ومن البدع والمنكرات، وأن يُثبِّتَنا على دينه القويم غير مُغيِّرِين ولا مُبدِّلين؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصَلَّى اللَّه وسَلَّم وبارك على عبد اللَّه ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.



(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٢٢).
(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٥٩).

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة